

رسالة من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

يسرني ان أقدم التقرير ربع السنوي السابع الصادر عن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. يحتوي هذا التقرير على نتائج أشهر من العمل الشاق لموظفي المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)، في العراق وفي الولايات المتحدة، ويبين بجلاء التقدم الهام الحاصل في البرنامج الأميريكي لإعادة إعمار العراق.

سوف تجدون في هذا التقرير عشرة تقارير نهائية أعدّها مدققو المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، بما في ذلك آخر سلسلة من التدقيقات حول سوء إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة لأموال صندوق إنماء العراق، ومراجعة لتوفير الأموال في عملية منح العقود الخاصة بإعادة إعمار العراق، ودراسة معمقة للخطط الأميركية الرامية إلى ضمان الاستدامة للبنية التحتية العراقية.

سوف تجدون أيضاً ١٢ تقريراً لشهود عيان من مواقع لإعادة الإعمار في العراق. لقد أمضى مفتشو مكتب المفتش العام الخاص المذكور أعلاه الأشهر الأربعة الأخيرة وهم يجوبون أنحاء العراق لتفحص نوعية المشاريع التي يجري بناؤها بدولارات دافعي الضرائب. وقد وجدوا ان العديد من تلك المشاريع يدل على نوعية عالية من الأشغال؛ وفي حالة واحدة، اقترح المفتشون إدخال تعديل هندسي على موقع للنفط سوف ينجم عنه إيرادات إضافية للعراق بملايين الدولارات.

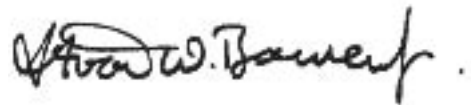
خلال هذا الربع من السنة، أحرز مفتشو المفتش العام تقدماً كبيراً في التحقيقات حول سلسلة من الحالات الهامة التي تدعي التزوير، والرشوة، والبقشيش والتي تطال مواطنين أميركيين في العراق، من بينهم أفراد حكوميون ومقاولون. فريق مهمة التحقيق الخاص بإعادة إعمار العراق (SPITFIRE) أنتج كمية ضخمة من الأدلة الداعمة لهذه التحقيقات. يضم فريق، إلى جانب محققي المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، مشاركين من وكالة ضريبة الدخل، ومصلحة فرض قوانين الهجرة والجمارك، ومكتب المفتش العام التابع لوزارة الخارجية. حول المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مؤخراً، أكثر من مليوني دولار إلى القسم الجنائي في وزارة العدل لتمويل أعمال الادعاء؛ ويعمل الآن أربعة مدّعين عامين بدوام كامل في قضايا محالة من المفتش العام (SIGIR).

في القسم الافتتاحي من هذا التقرير، يلفت المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الانتباه إلى هاجس بالغ الأهمية برز خلال العام الحالي: الفجوة في إعادة الإعمار. قبل حوالي سنتين تقريباً، طوّرت الولايات المتحدة خطة لإعادة الإعمار حدّدت فيها عدداً مُعيّناً من المشاريع التي سوف تنفذ عن طريق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وقد أعيد النظر في هذا العدد المستهدف وتمّ تخفيضه خلال عملية إعادة البرمجة العام الفائت. ويبدو الآن أن العدد الحقيقي للمشاريع المنجزة سوف يكون حتى أدنى من ذلك. أما أسباب هذا النقص فمتعددة، أبرزها الوضع الأمني. وينشر هذا التقرير، يعلن المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عن إقامة هيئة للتدقيق في هذه المسألة.

يواصل المفتش العام تنسيق الإشراف في العراق من خلال المجلس العام لمفتشي العراق الذي يضم جميع هيئات الرقابة والإشراف العاملة في العراق. بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أنجز أعضاء مجلس المفتشين العامين في العراق (IIGC) ٩٧ تدقيقاً حول نشاطات إعادة إعمار العراق، إضافةً إلى أكثر من ٣٥ تدقيقاً إضافياً ما يزال جارياً. إن التنسيق الذي قام به المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق لهذه الجهود الجماعية، قد أظهر بعض الفوائض غير الضرورية وضمن في نفس الوقت التغطية الشاملة لهذه الجهود.

مشروع قانون المخصصات المالية للعمليات الخارجية، الذي يجري التشاور بأمره الآن، يتضمن بنداً يسمح بتمديد فترة الإشراف للمفتش العام لغاية نهاية السنة المالية ٢٠٠٧ تقريباً. وما لم يتحول مشروع القانون هذا إلى قانون، فإن المفتش العام سوف يوقف عملياته في صيف ٢٠٠٦، أي قبل فترة من انتهاء البرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق. وزارتا الخارجية والدفاع تؤيدان تمديد مهمة المفتش العام.

عرض في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥



ستيوارت دبليو بوين جونيور

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

جدول المحتويات

القسم الأول

العناوين

التقييم الهندسي للمفتش العام

الخاص بإعادة إعمار العراق

يرفع إنتاج النفط العراقي:

إمكانية تحقيق إيرادات

إضافية بملايين الدولارات

من الدخل الصافي

..... صفحة

إدارة برامج إعادة إعمار العراق

فی تحسّن:

١٠. تقارير تدقيق جديدة

للمفتش العام الخاص بإعادة

إعمار العراق تلاحظ

حصول تقدم

..... صفحة

المفتش العام الخاص بإعادة

إعمار العراق يحث على عقد

قمة لمقاومة الفساد:

العراقيون يتحركون

لمقاواة حالات الفساد

..... صفحة

أعداد الوفیات فی ارتفاع:

٤١٢ **مَقُولَا قَتَلُوا مِنْذُ بَدَأَ**

إعادة إعمار العراق

..... صفحة

القسم الثانى

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

مهمة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

تدقيقات المفتش العام

منتجات التدقيق النهائية

مسودات التقارير الصادرة

التدقيقات الجارية

التدقيقات المخطط لها

العمليات الخاصة للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار

العراق

المقاربة	
التخطيط	
النتائج	
برنامج تقييم المشاريع في الموقع	
برنامج المسح الميداني للمشاريع	
برنامج المسح الجوي للمشاريع	
تحقيقات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق	
الاتجاهات الإجرامية	
المصادرات والاستيلاء على الأصول	
الشركاء الآخرون للمفتش العام الخاص بإعادة	
إعمار العراق	
المبادرات	
خط الاتصال المباشر للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق	
تقرير ربع السنة الثالث	
القضايا الجديدة	
القضايا المقفلة	
القضايا المنقولة/المحالة	
نظام معلومات إعادة إعمار العراق التابع للمفتش العام (SIRIS)	
الغايات والأهداف	
تحليل معطيات العقود والمشاريع	
الدروس التي تمّ تعلّمها	
الاستنتاجات من منتدى المفتش العام الخاص	
بإعادة إعمار العراق	
التوصيات	
القسم الثالث:	
عمليات تدقيق وتحقيقات أجرتها وكالات أخرى	
عمليات التدقيق المنفذة على يد وكالات أخرى	
المفتش العام لوزارة الدفاع	
وزارة الخارجية	

المواضيع الرئيسية

المفتش العام يُركّز على هذه
المواضيع الرئيسية في هذا
التقرير:

* الفجوة في إعادة الإعمار

* الاستدامة

* الكلفة اللازمة للإنجاز

* أنظمة المعلومات المتكاملة

* مكافحة الفساد

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

مكتب المحاسبة الحكومي

وكالة تدقيق العقود الدفاعية

وكالة تدقيق الجيش الأميركي

تحقيقات قامت بها وكالات أخرى

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

جهاز التحقيقات الجنائية الدفاعية

وزارة الخارجية

قائمة الملحقات

المختصرات والتعاريف..... المختصرات - ١

الملاحظات الأخيرةالملاحظات الأخيرة - ١

للاطلاع على هذا التقرير

إلكترونياً، زوروا موقع

المفتش العام الخاص لإعادة

أعمار العراق على الإنترنت

<http://www.sigir.mil/>.

الوضع الحالي لإعادة إعمار العراق



القسم الأول

يقدم هذا القسم وجهات نظر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حول الوضع الحالي للدور الأميركي في إعادة إعمار العراق.

يُغطي القسم الأول المواضيع التالية:

- * ملاحظات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
- * تقدم عملية إعادة الإعمار

ملاحظات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

التقدم الذي يواصله سفير الولايات المتحدة لدى العراق وفريقه تحقيقه في إعادة إعمار العراق عبر جبهة إعادة الإعمار يدعو المفتش العام الخاص إلى التفاؤل. فبفضل الرقابة الاستراتيجية التي جرى فرضها على مخطط إعادة الإعمار، حسن السفير ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) طريقة إدارة المشاريع والبرامج، عن طريق توزيع أفضل للأدوار والمسؤوليات وتحسين التنسيق الإجمالي للبرنامج.

في آب/أغسطس ٢٠٠٥، خلال رحلته التاسعة إلى العراق، واصل المفتش العام تعزيز التقدم بالنسبة للقضايا الحاسمة (الخطرة) التي تواجه حالياً إعادة الإعمار: الفجوة في إعادة الإعمار، والاستدامة، والتقديرات الموثوقة للكلفة اللازمة للإنجاز، وأنظمة المعلومات المتكاملة، والعقود المباشرة، والقيادة المنسقة للبرامج ومكافحة الفساد.

الفجوة في إعادة الإعمار

في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، مثل المفتش العام أمام لجنة مجلس النواب الفرعية للإصلاح الحكومي الخاصة بالأمن القومي، والتهديدات الناشئة، والعلاقات الدولية. سلط المفتش العام في شهادته الأضواء على ناحية متنامية من الهواجس، أي تلك المتعلقة بالفجوة في إعادة الإعمار. عرّف المفتش العام فجوة إعادة الإعمار على أنها الفارق بين عدد المشاريع التي كانت تنوي الولايات المتحدة أصلاً تنفيذها في العراق وبين عدد المشاريع التي سوف تنجزها الولايات المتحدة في نهاية المطاف. عندما ستنتهي الحصة التي تقودها أميركا من برنامج إعادة إعمار العراق، سوف يبقى العديد من المشاريع المخطط لها على لوحات الرسوم الهندسية للتنفيذ لاحقاً على يد مصادر تمويل أخرى.

الفجوة في إعادة الإعمار هي نتيجة عدد من العوامل:

- * الإنفاق المتزايد بصورة دراماتيكية بسبب الاحتياجات الأمنية
- * ازدياد تكاليف المواد، وعلى الأخص في قطاع النفط
- * التكاليف المتزايدة الناتجة عن تأخير المشاريع
- * تجاوز التكاليف المقدرة
- * إعادة المتكررة لبرمجة أولويات إعادة الإعمار
- * الزيادات اللازمة في الانفاق لأجل الاستدامة

لقد خصصت الولايات المتحدة حوالي ٣٠ مليار دولار لمشاريع إعادة الإعمار في العراق. جميع الدولارات الأميركية المخصصة تقريباً، أي أكثر من ٩٣%، تمّ تخصيصها لبرامج ومشاريع معينة. وأكثر من ٢٥% من هذه الأموال أنفق على التكاليف الأمنية التي لها علاقة بالتمرد الأمر الذي خفّض الأموال المخصصة لمشاريع إعادة الإعمار الأخرى بنفس النسبة.

بصدور هذا التقرير الفصلي، يعلن المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عن إقامة تدقيق لتحديد نطاق وتأثير فجوة إعادة الإعمار.

الاستدامة

يوصل المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق التركيز على أهمية ضمان استدامة مشاريع إعادة الإعمار. للاستدامة مكونان:

- *استدامة التشغيل والصيانة*: التأكد من أن البنية التحتية التي تقدمها الولايات المتحدة للعراق تشتمل على إجراءات لبناء القدرات والموارد تؤمن إدارة ناجحة بعد إنجاز المشاريع.
- *استدامة الإرث*: التأكد من تطوير الحكومة العراقية لخطّة استراتيجية طويلة الأجل لإدارة وتمويل الاستدامة الإجمالية لبنيتها التحتية.

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

يحتوي هذا التقرير ربع السنوي على ملخص للتدقيقات التي أنجزها مؤخراً مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حول فعالية التخطيط الأميركي لأجل استدامة المشاريع المنجزة في العراق.

أجري تدقيق المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حول الاستدامة بسبب هاجسين:

- تقارير تقول إن المرافق التي تم بناؤها مؤخراً، بما فيها محطات معالجة المياه والمحطات الكهربائية الثانوية، لا تحظى بالعناية السليمة.
- تقارير تقول إن الخطط العراقية للصيانة الطويلة الأجل للبنية التحتية للبلاد غير وافية.

لقد حدد التدقيق الحاجة إلى تنسيق فعال رفيع المستوى لخطط الاستدامة عبر جميع الوكالات الأميركية العاملة في العراق. استجاب مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بسرعة لهواجس المفتش العام، فعين منسقاً خاصاً للاستدامة سوف يدير مكتباً يقود المبادرات المتعلقة بالاستدامة عبر كل ما تبقى من برنامج إعادة الإعمار. المكتب الجديد خطوة هامة، لكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحقيق الاستدامة الناجحة في العراق.

قدّر تدقيق المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن الحكومة العراقية ستحتاج إلى تخصيص ما بين ٦٥٠ و ٧٥٠ مليون دولار سنوياً لتشغيل وصيانة المشاريع الحالية والمخططة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRAFA). وستكون هناك حاجة إلى نسبة ما بين ٢٠ و ٢٥ بالمئة إضافية لتغطية التكاليف المتعلقة بالأمن والرواتب والوقود. وللمساعدة في تحمل بعض تكاليف الاستدامة هذه، خصص مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ٣٥٠ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لأجل تمويل الاستدامة.

التمويل العراقي الحالي لدعم البنية التحتية القائمة لا زال يشكل جزءاً صغيراً من المبالغ الضرورية للاستدامة الفعلية. وبدأ مستشارو مكتب إعادة إعمار العراق فيحث الوزراء العراقيين على معالجة مسألة الاستدامة من ضمن عمليات تخصيص موازنات الوزارات، كما ان مكتب المشاريع والعقود (PCO) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) حاولا معالجة مشكلة بناء القدرات عن طريق التوسع في تدريب العراقيين على التقنيات العملية للتشغيل والصيانة.

لأجل تعزيز الاستدامة، يوصي تدقيق المفتش العام الخاص بالاستدامة، أن يقوم السفير بما يلي:

١- توجيه مكتب الاستدامة الجديد كي يعتمد إلى صياغة وتطبيق خطة ذات أهداف وأغراض واضحة لاستدامة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).

٢- توجيه هذا المكتب لكي يعمل مع مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) ومع كبار مسؤولي القطاعات في مكتب المشاريع والعقود لأجل تحديد قدرة الحكومة العراقية على صيانة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

٣- توجيه مكتب الاستدامة نحو إعداد تقديرات مقبولة لتكاليف استدامة البنية التحتية العراقية على المدى القصير والطويل، وإعداد خطة للتمويل المقترح تدعم هذه التقديرات.

٤- توجيه هذا المكتب لمراجعة الإرشاد الذي تتلقاه قيادة الحكومة العراقية حول الاستدامة لأجل تقدير مدى كفاية هذا الإرشاد، ودعم أية أوجه عجز (أو نقص) فيه.

يُشكّل إنشاء مكتب الاستدامة الجديد خطوة هامة باتجاه تطوير استراتيجية استدامة فعالة بالنسبة للبنية التحتية العراقية. يعتقد المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

ان على السفير ان يعهد سلطات واضحة بسرعة إلى مُنسّق الاستدامة للعمل بالنيابة عنه بحيث تستجيب جميع الوكالات المشاركة لتنسيق الإرشادات حول الاستدامة.

تقديرات الكلفة اللازمة للإنجاز

منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أثار المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الهواجس حول الحاجة إلى وجود تقديرات موثوقة للكلفة اللازمة لإنجاز المشاريع. القانون العام ١٠٦-١٠٨ (P.L.108-106) الذي خصص ١٨,٤ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، فرض على كل من مكتب المشاريع والعقود (PCO) وسلاح المهندسين في الجيش الأمريكي (USACE) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تقديم معطيات الكلفة اللازمة للإنجاز إلى وزارة الخارجية الأميركية من أجل تقرير القسم ٢٠٠٧ ربع السنوي المقدم إلى الكونغرس. تقرير القسم ٢٢٠٧ هو مصدر المعلومات الرئيسي للكونغرس حول تقدم برنامج إعادة الإعمار في العراق.

يتم تعريف كلفة إنجاز مشروع ما على انها إجمالي الكلفة الملحوظة للمشروع ناقص إجمالي قيمة الأشغال المنفذة. التقديرات الدقيقة للكلفة اللازمة للإنجاز ضرورية للإدارة الفعالة للمشاريع. فغياب معطيات هذه الكلفة يمكن أن تؤدي إلى تجاوز المشروع مخصصات موازنته قبل انتهاء العمل فيه ما ينتج عنه خفض النطاق الملحوظ لهدف المشروع. يعتقد المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ان التخفيضات التي حصلت في نطاق المشاريع كان يمكن تجنبها في ما لو كانت الكلفة اللازمة الدقيقة للإنجاز متوفرة.

شاطرت وزارة الخارجية المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق قلقه حول غياب معطيات الكلفة اللازمة للإنجاز، ونشرت فريقا للتقييم من عدة وكالات في بغداد، في آذار/مارس ٢٠٠٥ للنظر في المسألة. وقد نتج عن عمل فريق التقييم خطة عمل لتأمين معطيات الكلفة اللازمة لإنجاز جميع المشاريع المقدرة قيمتها بما يزيد عن ٦,٥ مليون دولار، وعددها ١٥١ مشروعاً. غير ان خطة العمل هذه الخاصة بالكلفة

اللازمة للإنجاز لم يتم تتبعها بصورة فعالة. وهكذا، وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، سافر فريق تقييم ثانٍ إلى العراق لإعادة تنشيط هذا الجهد. ونتيجة لذلك، توفرت أول معطيات شاملة للكلفة اللازمة للإنجاز في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

المعطيات الشاملة للكلفة اللازمة للإنجاز سوف تسمح لمديري برنامج إعادة الإعمار بتحسين الدقة في إعداد موازنات المشاريع. إضافة إلى ذلك، سوف تُلقى معطيات الكلفة هذه الأضواء على احتمالات تجاوز كلفة المشاريع. ونظراً لقيمة المعلومات البالغة الضرورة بالنسبة لكلفة الإنجاز اللازمة، سيواصل المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق رصد الجهود الرامية إلى جمع وحفظ هذه المعلومات من خلال سلسلة جارية من التدقيقات.

تجدر الإشارة إلى أن أول تدقيق لكلفة الإنجاز للمفتش العام المذكور الذي ورد في التقرير ربع السنوي الذي قدمه المفتش العام في تموز/يوليو ٢٠٠٥، ركز على قصور أنظمة المعلومات الخاصة بإعادة الإعمار في توليد معطيات موثوقة لكلفة الإنجاز. أما التدقيق الثاني للمفتش العام حول كلفة الإنجاز فهو موجز في هذا التقرير. خلال مجرى هذا التدقيق الجديد، أوصى المفتش العام بأن يتبنى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق سياسة رسمية لتأمين معلومات شاملة حول الكلفة اللازمة للإنجاز. وافق المكتب على ذلك، واستجاب لهواجس المفتش العام حول غياب المعطيات المتعلقة بالكلفة اللازمة للإنجاز عن طريق تطوير خطط لتنسيق الإنتاج على النطاق الإجمالي للبرامج.

إدارة أنظمة المعلومات

يواصل هاجس الافتقار إلى قاعدة معطيات فعالة خاصة بإعادة إعمار العراق يراود المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. هذا الهاجس سرّع تفعيل سلسلة من التدقيقات حول أنظمة المعلومات الخاصة بإعادة الإعمار المستخدمة لتعقب المشاريع. تعالج سلسلة التدقيقات هذه التي بدأت في نيسان/إبريل ٢٠٠٥، المشاكل التي حصلت بسبب عدم وجود قاعدة معطيات وحيدة تدمج جميع المعلومات حول مشاريع إعادة إعمار العراق. ظهرت المشكلة إلى العلن بصورة جدّية في شباط/فبراير ٢٠٠٥ عندما سعى المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق إلى الحصول على تقرير شامل حول جميع معطيات إعادة الإعمار. وقد دفعت صعوبات الحصول على هذا التقرير المفتش العام إلى إنشاء نظام معلومات إعادة إعمار العراق التابع للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIRIS) - وهي أول قاعدة معطيات متكاملة للمشاريع الخاصة بإعادة إعمار العراق.

ساهمت جهود المفتش العام المتعلقة بنظام المعلومات المذكور (SIRIS) في سعي مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) ومكتب المشاريع والعقود (PCO) إلى إنشاء نظام متكامل لقاعدة المعطيات، كما أن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أعطى مؤخراً تعليماته للتطوير السريع لإقامة نظام متكامل. أن المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق يُثني على هذه التوجيهات كما أن النظام الجديد يلاقي تسهيلات من خلال تعاون الوكالات التنفيذية وسيكون جاهزاً للعمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، يجد المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عنصراً مُشجعاً في إصرار قائد فرقة الخليج الإقليمية لسلح المهندسين في الجيش الأميركي على المحافظة على الانضباط بالنسبة للمعطيات خلال إعداد النظام الجديد. ويدلّ تشديده هذا على أن تحسّناً هاماً في التقارير حول برنامج إعادة الإعمار أصبح وشيكاً.

يُجري مكتب المفتش العام بصورة منفصلة عملية تدقيق حول استخدام ٥٠ مليون دولار خصصها الكونغرس في القانون العام بي إل ١٠٨ - ١٠٦ (P.L. 108-106) لتقديم تقارير حول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويُجري مكتب المفتش العام

تدقيقاً آخر لاختبار نوعية المعطيات التي تحتويها أنظمة المعلومات المتعلقة بإعادة الإعمار. أخيراً، ينوي مكتب المفتش العام تحديد ومراجعة السياسات والإجراءات القائمة لجمع المعطيات وتقديم تقارير حولها، والتي تُستقى من أنظمة تكنولوجيا المعلومات المساندة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

العقود المباشرة

يواصل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تشجيع إتمام عقود مباشرة بأسعار مُحددة بدلاً من عقود حسب الكلفة زائد الأرباح أو المكافآت. كشفت زيارة المفتش العام الأخيرة إلى العراق أن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، ومكتب المشاريع والعقود (PCO)، وسلاح المهندسين في الجيش الأميركي، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات (MNSTC-I) تُشدّد جميعها الآن على العقود المباشرة. ويبدو أن هذا الأمر بدأ يُثمر نتائج فعالة بالنسبة للكلفة في ذات الوقت الذي يحفز فيه الاقتصاد العراقي. وسوف يتفحص تدقيق آخر لمكتب المفتش العام مستقبلاً هذه المسألة بتفصيل أوسع.

التحرك باتجاه عقد العقود المباشرة بالأسعار المحددة يُشكّل جزءاً من تحويل برنامج إعادة الإعمار من جهد تقوده الولايات المتحدة إلى جهد بقيادة عراقية يحظى بدعم أميركي قوي. على الهيكليات التنظيمية الحالية أن تتكيف لتلبية هذه التشديدات الجديدة والتي يتوجب عليها أن تنتج التزاماً متزايداً من جانب العراقيين في إعادة الإعمار على المستوى المحلي. يعتقد مكتب المفتش العام أن دعم السفير الأميركي القوي للجان الإقليمية لإعادة الإعمار (PRDCs) يُشكّل دليلاً ملموساً على التحرك في هذا الاتجاه.

نسبة تبديل الموظفين الرئيسيين

خلال ربع السنة هذه، جرت تبديلات كبرى في الموظفين في معظم وكالات إعادة الإعمار التي تدير مشاريع إعادة إعمار العراق. ان تبديل القيادات سمة مطردة للحياة التنظيمية في العراق غير أن جميع المنظمات الأميركية الرئيسية الست العاملة في إعادة الإعمار في العراق قد شهدت استبدال بعض أو جميع كبار القادة خلال فترة هذا التقرير. يأمل المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ان يتم في المستقبل تبديل الموظفين، وبنوع خاص، على المستويات العليا، بصورة منسقة أكثر بين الوكالات.

إن الانقطاعات التنظيمية التي أدت إليها هذه التبديلات أنزلت البلاء في الدور الأميركي في إعادة إعمار العراق منذ بدايته. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بحث مكتب المفتش العام في هذه المشكلة في أول "منتدى للدروس المكتسبة" الذي نظّمه المكتب، والذي ركّز على إدارة الرأسمال البشري في إعادة إعمار العراق. بالنسبة لخلاصة استنتاجات هذا المنتدى، أنظر قسم الدروس المكتسبة في هذا التقرير.

القيادة المركزية

كان الموضوع المتكرر بالحاح خلال عملية إعادة إعمار العراق الحاجة إلى قيادة مركزية تمارس سلطة واضحة على كامل برنامج إعادة الإعمار. لقد قام السفير بمبادرة جيدة باتجاه إزالة تعدد الاقنية المؤسساتية الذي أنزل البلاء في جهود إعادة الإعمار منذ بدايتها، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

في الأمر الرئاسي للأمن القومي رقم ٣٦، منح الرئيس بوش السفير الأميركي سلطة كاملة لإدارة مجمل عملية إعادة الإعمار. المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق يحث السفير على مواصلة ممارسة السلطة المخولة له من خلال التفويض الرئاسي. لهذا الغرض، بعث المفتش العام، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، برسالة توضيحية

للتفويض القانوني الملزم للسفير ولمكتب إدارة إعمار العراق للإشراف على جهود إعادة إعمار العراق التي تبذلها الوكالات المتعددة.

مكافحة الفساد في العراق

ان إنشاء هيكلية فعالة لمكافحة الفساد داخل الحكومة العراقية أمر أساسي للنجاح الطويل الأجل للديمقراطية العراقية الناشئة. كان الفساد مرضاً مستوطناً في النظام السابق كما ان إرثه من الفساد لا يزال يشكل عبئاً على البلاد. مثلاً، يخسر العراق سنوياً أكثر من ملياري دولار نتيجة سرقة إمدادات وقود البنزين والديزل^٢. في المدة الأخيرة، تحدث عدة وزراء عراقيين علانية عن التهديد الجدي الذي يشكله الفساد بالنسبة لتقدم بلادهم نحو الازدهار. الوكالات العراقية التي تحارب الفساد تهاجم هذا الفساد على جميع المستويات الحكومية كما دلت على ذلك مؤخراً بيانات هيئة النزاهة العامة (CPI) حول التقدم الحاصل بخصوص قضايا الفساد.

ويعتقد المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، فيما يتعلق بمشكلة الفساد في العراق، ان الجهود الأميركية الرامية إلى مساعدة الحكومة العراقية في إنشاء مؤسسات قوية تحارب الفساد، أمر عظيم الشأن. لذلك، يدعم مكتب المفتش العام بقوة الجهاز الثلاثي العراقي الذي يحارب الفساد: هيئة النزاهة العامة، والمجلس الأعلى للتدقيق (BSA)، ونظام المفتش العام العراقي. وقد حث المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق السفير على الدعوة إلى اجتماع قمة أميركي - عراقي للتشديد على الدعم الأميركي للجهود العراقية في مكافحة الفساد.

ومن الأمور المشجعة، في نظر مكتب المفتش العام، رؤية فريق محاربة الفساد، الذي تقوده وزارة الخارجية الأميركية، وهو يعمل من جديد ويتحرك باتجاه تطوير استراتيجية قابلة للاستدامة لمساندة العراق في هذا المجال. أهداف فريق العمل هي:

- تطوير استراتيجية شاملة لمحاربة الفساد تعزز قدرة الحكومة العراقية في مكافحة الفساد.

- صياغة خطة فعالة وبعيدة المدى للتنقيف العام ضد الفساد.
- تزويد السفير بتوصيات مُعينة بخصوص سياسة محاربة الفساد.
- التنسيق، والتركيز، وإعطاء الأولوية لموارد مكافحة الفساد ومساعدة للحكومة العراقية.

تقدم إعادة الإعمار

هذا القسم يوجز ملاحظات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حول الوضع الحالي لإعادة إعمار العراق.

البيئة الحالية

حققت الولايات المتحدة تقدماً مطرداً في حصتها من إعادة إعمار العراق على الرغم من البيئة الأمنية المحفوفة بالمخاطر، والوضع السياسي المائع والوقائع القاسية للعمل في منطقة حربية. على ضوء هذه المتغيرات والتقييدات الكبرى، تبدو النتائج الإيجابية المُحققة في برنامج إعادة الإعمار مثيرة للإعجاب. في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بوشر العمل في ٢٧٨٤ مشروعاً، وأنجز ١٨٨٧ مشروعاً، ويجري العمل الآن في ٨٩٧ مشروعاً. يبين الجدول ١-١ مجموع مشاريع إعادة إعمار العراق المنجزة أو قيد التنفيذ حسب القطاعات.

إعادة إعمار العراق لغاية ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥			
مرافق هامة	أنجزت	قيد التنفيذ	المجموع
الأمن والعدل			
مراكز حدودية	١٢٨	١٠٧	٢٣٥
نقاط دخول	٦	٤	١٠
مرافق عسكرية	٦٢	٦٣	١٢٥
مرافق للشرطة	٢٢٨	١٣٠	٣٥٨
مرافق إطفائية	٥٨	٣١	٨٩
سجون ومحاكم	١٧	١٤	٣١
مرافق متنوعة	١٢	٥	١٧

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

إعادة إعمار العراق لغاية ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥			
مرافق هامة	أنجزت	قيد التنفيذ	المجموع
الكهرباء			
توليد الطاقة	١٧	٢	١٩
النقل	١٣	٦	١٩
التوزيع	٦٩	٨٥	١٥٤
الرصد والرقابة	٤	٥	٩
النفط			
محطات ضخ المياه	٧	١	٨
إعادة تأهيل محطات غاز البروبان المسيل/الغاز الطبيعي المسيل	٠	٠	٠
الطاقة المكرسة	٣	١	٤
مرافق متنوعة	٤	٢٠	٢٤
الأشغال العامة والمياه			
معالجة المياه	١٤٤	٧٨	٢٢٢
مشاريع المجاري الصحية	٢٦	٨	٣٤
مشاريع موارد المياه	٢٢	٦	٢٨
مرافق متنوعة	٢٠	٣	٢٣
المباني، الصحة والتعليم			
المدارس	٧٦٢	٧٢	٨٣٤
مراكز الرعاية الصحية الأولية	٩	١٤٤	١٥٣
المستشفيات	١٢	١٧	٢٩
المباني الرسمية	٦٠	٦	٦٦
مرافق متنوعة	١٦	١	١٧

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

إعادة إعمار العراق لغاية ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥			
مرافق هامة	أنجزت	قيد التنفيذ	المجموع
النقل والاتصالات			
طرق القرى	٦٨	٣٨	١٠٦
الطرق السريعة	١	١	٢
الجسور	٥	٢	٧
المطارات	٥	٧	١٢
المرافئ	٢	٣	٥
محطات السكك الحديدية	٦٦	٣٠	٩٦
وسائل نقل أخرى	٥	٣	٨
مرافق بريدية	٢٣	١	٢٤
الاتصالات	١٣	٣	١٦
إجمالي البرنامج	١٠٨٨٧	٨٩٧	٢٠٧٨٤
<p>المصدر: التقرير الأساسي لمكتب المشاريع والعقود حول المشاريع الحالية (صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق تطوير العراق ومشروع إعادة إعمار العراق (AIRP) ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. لم تتم مراجعة المعطيات أو التدقيق فيها رسمياً.</p>			

الجدول ١-١

على جبهة نظام الحكم، تشير التقارير إلى أن المواطنين العراقيين وافقوا على دستور البلاد التاريخي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أصدر الرئيس جلال طالباني مرسوماً حدّد فيه يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كتاريخ لانتخاب البرلمان (مجلس النواب) العراقي الجديد، والذي سوف يتسلم مهامه في الواحد والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. هذه الأحداث تُنذر بالخير لمستقبل الديمقراطية الجديدة في العراق. علاوة على ذلك، انها تحمل في طياتها الأمل في تحسين بيئة إعادة الإعمار ما سوف يُعزز فرص الانتقال الأسرع لإدارة البرنامج إلى العراقيين.

هناك صعوبات مُلازمة وجَلّية في إدارة برامج إعادة إعمار هائلة عبر بلد بحجم ولاية كاليفورنيا يعيقها عصيان مسلح قاتل. التقارير اليومية عن الوضع التي يقدمها سلاح المهندسين في الجيش الأميركي (USACE) تصوّر الأخطار التي تواجه أولئك المنخرطين في إعادة إعمار العراق^٤:

لقد تأخر المشروع بسبب نشاطات العصيان المسلح حول الموقع. صحيح أن المقاول كان يشغل ما معدله ٣٠ موظفاً يومياً إلا أن التقارير الأخيرة تشير إلى أن العمل تباطأ إلى حدود التوقف عملياً. في هذه الأثناء، يجري التحقيق من جانب الشركة في تقرير حول اختطاف أحد الموظفين، مهندس تلقى إخباراً بأنه سوف يقع في كمين أو يُختطف أو يُقتل عند مغادرته الموقع فاختار البقاء لحين إجراء التحقيقات. وكنتيجة لذلك، ألغى المواعيد التي كان قد حددها لزيارة مواقع المشاريع الأخرى.

* * * * *

قافلة أخرى من قوافلنا وقعت في كمين. عندما تعطلت إحدى العربات، أصيب سائق شاحنتها بجروح في صدره وتم نقله فوراً إلى مستشفى قريب. وفي محاولة للحد قدر الإمكان من المخاطر، أمر فريق تفتيش أمني بتدمير العربة، تبعه فريق ثانٍ أرسل هناك للتأكد من تدمير محتوى الشاحنة. وقد وقع هذا الفريق الثاني فوراً في كمين. وبحلول وقت مغادرة الفريقين المنطقة، كانت قد وقعت ثلاث إصابات.

* * * * *

خُطف عاملان لدى مغادرتهما محطة تحويل كهربائية بينما تمكن عاملان آخران من الفرار. بعد انقضاء أسبوع تماماً على الحادث، أبلغ المقاول الأميركي أن أحد الضحايا قد أطلق سراحه، بينما لا يزال المهندس المقاول الآخر محتجزاً.

* * * * *

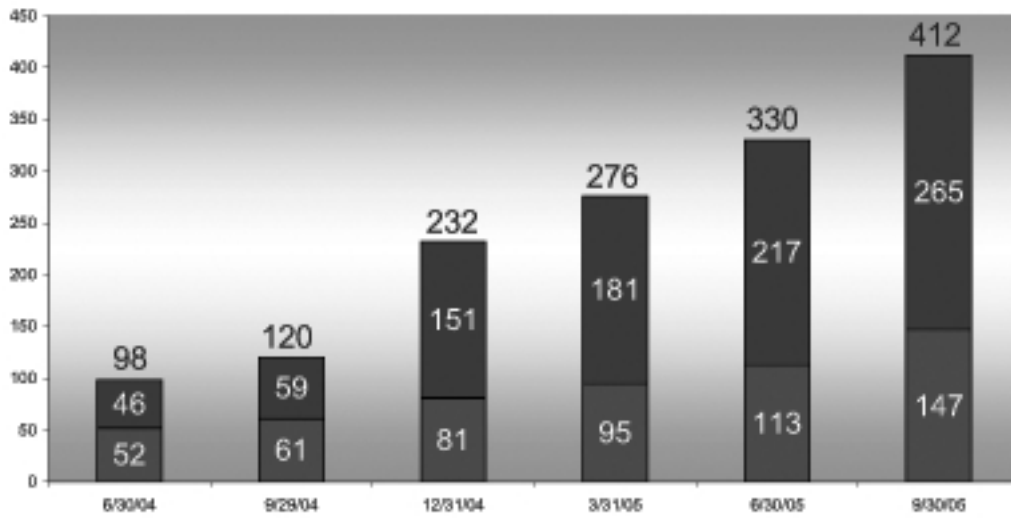
اتصل إرهابيون بنجار على هاتفه الجوال وهددوه. طلب مكتب المقيم من المقاتل الاتصال بالنجار ومراجعة أرقام المتصلين لمعرفة رقم هاتف الإرهابي. توقف المقاتل عن العمل. بعدها بأيام، احتلت قوات من الميليشيات المحلية غرفة التصوير بالأشعة ودخلت في معركة بالأسلحة النارية مع الشرطة العراقية القريبة. توقف المقاتل الآخر عن العمل أيضاً.

واجه موظفو مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق نفس الأخطار المشار إليها في هذه المقتطفات. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أطلق صاروخ أرض - جو محمول على طائرة كان على متنها المفتش العام. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اخترق صاروخ سقف السفارة الأميركية، فأصاب مكتباً محاذياً للمكتب الذي يعمل فيه مدققو المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. وقتل بصورة مأساوية موظفان في مكتب المشاريع والعقود. مفتشو مكتب المفتش العام يزورون بصورة منتظمة المواقع عبر العراق حيث الأخطار الأمنية عالية جداً، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أطلق قنص إرهابي مشتبه به، الرصاص على مفتشين تابعين لمكتب المفتش العام كانا يعملان في قضية في بغداد.

الكلفة البشرية

خلال فترة التقرير ربع السنوي هذا، قتل ١٧ مدنياً أميركياً في العراق فارتفع مجموع عدد القتلى المدنيين الأميركيين في العراق إلى ١٤٧ (منذ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣). من أصل مجموع عدد المواطنين الأميركيين القتلى، كان ١٢٠ منهم (٨٢%) مقاتلين أميركيين، و ١٢ (٨%) موظفين حكوميين أميركيين أو عمالاً تابعين للأمم المتحدة، و ١٠ (٧%) عمال تابعين لمنظمات غير حكومية، و ٥ (٣%) كانوا صحفيين. وزارة العمل (DoL) ووزارة الخارجية (DoS) قدمتا المعلومات الواردة في الرسم ١-١.

الوفيات المدنية التراكمية في العراق



الوفيات المدنية التراكمية في العراق (حسب سجلات قانون القواعد الدفاعية DBA)

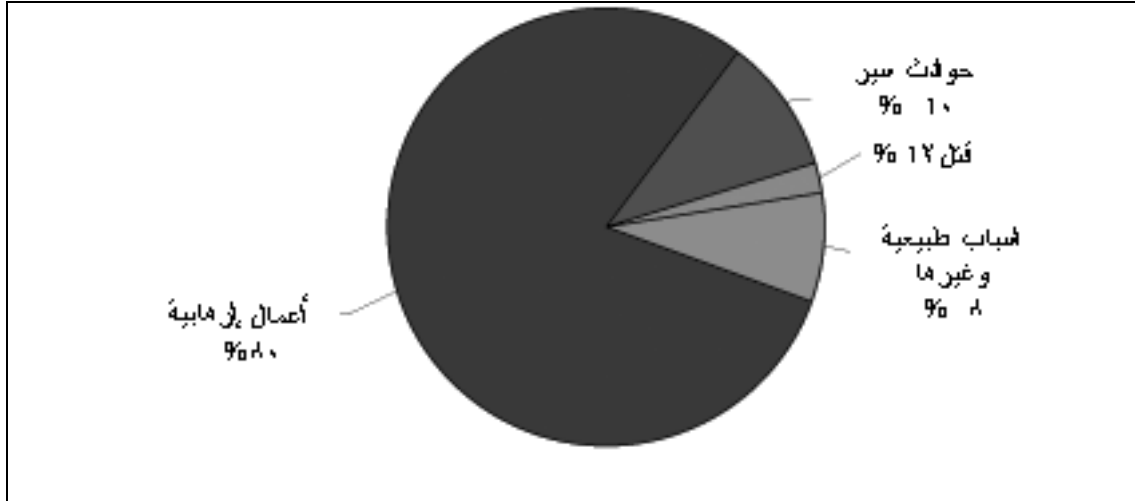
الرسم ١-١

ارتفع عدد طلبات التعويض المقدمة إلى شركات التأمين بشأن الوفيات خلال ربع السنة هذه من جانب المقاولين إلى ٨٢ طلباً (زيادة ٧٠%) بالمقارنة مع السنة الفائتة فبلغ بذلك عدد الوفيات الإجمالية بين المقاولين غير العراقيين ٤١٢ وفاة خلال الفترة الممتدة بين ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتم تقديم ٤٢٠٨ طلب تعويض وفق DBA، بين قتيل وجريح، إلى وزارة العمل منذ نيسان/إبريل ٢٠٠٣. هذا العدد ازداد بنسبة ٢٤% بالمقارنة مع ربع السنة السابق.

تتعمد وزارة الخارجية أيضاً الإصابات وتصنفها بطريقة تلقي مزيداً من الضوء على الأخطار التي تواجه الأميركيين العاملين في العراق. من أصل ١٤٧ حادثة وفاة لمدنيين، تذكر وزارة الخارجية أن ١١٧ حادثة سببتها الأعمال الإرهابية، و ١٥ سببتها حوادث السير، و ١٢ حالة أسبابها طبيعية أو غير ذلك، و ٣ حوادث قتل. قدمت وزارة الخارجية المعلومات الواردة في الرسم ١-٢.

أسباب وفيات المدنيين في العراق

نيسان / إبريل ٢٠٠٣ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥



الرسم ٢-١

الأمن

تُقدّر وزارة الدفاع ان ما لا يقل عن ٢٥,٠٠٠ فرد غير عراقي يعملون حالياً كمتعاقدين في مجال الأمن الخاص في العراق. وتقول دراسات أخرى ان ٦٠٠٠ من هؤلاء المتعاقدين يخدمون في أدوار مسلحة تكتيكية. غير ان مكتب المحاسبة العام (GAO) وجد انه ليس لدى أي من الوكالات الأميركية التي تعمل في إعادة إعمار العراق معطيات كاملة حول عدد المتعاقدين الأمنيين في العراق او عن تكاليف استخدام مزودي الأمن الخاص. خلال الفصلين المنصرمين للتقرير، كان ٦٦% من المتعاقدين الأميركيين القتلى في العراق يعملون في شركات الأمن الخاص.

وفي حين ان توفير الأمن في العراق قد كان مُكلفاً بشكل واضح، فان الحكومة الأميركية لم تكن قادرة على الاحتساب الدقيق لإجمالي تكاليف توفير الأمن برنامج إعادة إعمار العراق. تشمل تكاليف الأمن المباشر نفقات تدريب القوى الأمنية ونفقات بناء البنى التحتية المتعلقة بالأمن. أما تكاليف الأمن غير المباشرة، فتشمل توفير الأمن للعمال في مشاريع الإعمار الافرادية.

الإنفاق المباشر على الأمن مُركز في قطاعين تابعين لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق:

- فرض الأمن والقانون.
- العدل والسلامة العامة والمجتمع المدني.

قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، خصص ٣,٢٤ مليار دولار (١٧,٥%) من أصل ١٨,٤ مليار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لفرض الأمن والقانون. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وبعد سلسلة إجراءات لإعادة البرمجة، رفع رئيس البعثة الأموال المخصصة لقطاع فرض الأمن والقانون إلى ٥,٠٤٥ مليار دولار. كذلك تضاعف تقريباً الإنفاق على العدل، والسلامة العامة، والمجتمع المدني بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فازداد من ١,٠٣٨ مليار إلى ٢,١٢٩ مليار دولار.

ان تعقّب الإنفاق غير المباشر على الأمن أصعب بكثير كما يلاحظ ذلك في تدقيق مكتب المحاسبة العام حول التكاليف الأمنية:

على الرغم من الدور الكبير الذي يلعبه مزودو الأمن الخاص في تمكين جهود إعادة الإعمار، فلا وزارة الخارجية، ولا وزارة الدفاع، ولا الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لديها المعطيات الكاملة حول تكاليف استخدام مزودي الأمن الخاص. وحتى على مستوى العقود، لم يتوفّر لدى هذه الوكالات بوجه عام، إلاّ معلومات محدودة جاهزة للاستخدام، علماً ان مسؤولي الوكالات والمتعاقدين يعترفون بان تلك التكاليف أدّت إلى تحويل مبالغ كبيرة من موارد

إعادة الإعمار عن غرضها، وأدت إلى إلغاء أو خفض نطاق بعض المشاريع°

مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID-OIG) قدّم أحدث المعطيات المتوفرة حول التكاليف الأمنية، وأيدت وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن طريق فصل المدفوعات المخصصة للتكاليف الأمنية عن مجموع التكاليف المدققة العائدة لعقود مختارة. وفي حين نلاحظ ان العديد من مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تُنفذ بوجه عام في المناطق الأكثر أمناً في العراق، أشارت هذه المراجعة إلى أن كلفة الأمن، كنسبة مئوية من مجموع تكاليف عقود وكالة التنمية، تتراوح بين ٥ و ٨,٥ بالمئة، علماً انه في حالة واحدة بلغت التكاليف الأمنية نسبة قدرها ٤٠ بالمئة.

خلال الربع الحالي، تمّ إنجاز أو تقدّم العمل في العديد من المبادرات الحكومية الأميركية المتعلقة بالمتعاقدين في ساحة القتال:

- قدمت وزارة الدفاع تقريرها الخاص بالقسم ١٢٠٦ إلى الكونغرس في ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥. يتناول التقرير المسائل المتعلقة بالسياسة الحالية حول العقوبات المدنية والجنائية الخاصة بالمتعاقدين، وبالوضع القانوني لأفراد الأمن الخاص، والأنظمة الحالية المتوفرة لرصدها.
- تطوّر وزارة الخارجية ووزارة الدفاع حالياً سياسة مشتركة لرصد وتعقب المتعاقدين المدنيين في العراق. ويتوقع ان يحصل هذا الجهد على موافقة كلا الوزارتين في أواخر ٢٠٠٥.
- تقدمت لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب مؤخراً بمشروع قانون يهدف إلى وضع قواعد تنظيمية جديدة لإدارة المتعاقدين في ساحة القتال. يقترح مشروع القانون هذا وضع قواعد واضحة لحماية المتعاقدين سواء رافقوا القوات المسلحة أم لا.

التأمين طبقاً لقانون القواعد الدفاعية

بالنسبة للمتعاقدین العاملين في الخارج، يفرض قانون القواعد الدفاعية توفير بوالص تأمين للموظفين الذين يؤدون أعمالاً بموجب عقود تمولها الحكومة الأميركية. يوفر القانون التعويض عن الرواتب المفقودة والفوائد الأخرى لعائلات المتوفين، وللمقاولين ولحالات الانقطاع عن العمل الأخرى مثل الاختطاف. وفي حال وجود مخاطر حرب، تدفع الحكومة الأميركية لحاملي بوالص التأمين تكاليف هذه البوالص وتتحمل مسؤولية دفعات أقساطهم القادمة.

اليوم، يتطلب كل تعاقد في الخارج مع الحكومة الأميركية عملياً تغطية تأمينية وفق قانون القواعد الدفاعية. تشتري الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية بوالص تأمين للمتعاقدین معها، طبقاً لقانون القواعد الدفاعية، بأسعار أدنى مما تدفعه وزارة الدفاع ومكوناتها (بما في ذلك سلاح المهندسين في الجيش الأميركي)^٦. فكما ورد في تقرير ربع السنة الأخير، بدأ سلاح المهندسين التحول باتجاه برنامج تجريبي شبيه بمقاربة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية.

في تموز/يوليو ٢٠٠٥، اقترحت لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ إجراء مراجعة للحاجات، والخيارات، والمخاطر المرتبطة ببرنامج التأمين وفق قانون القواعد الدفاعية (DBA). تتناول هذه المراجعة والتقييم:

- الخيارات الفعالة بالمقارنة مع كلفتها لشراء بوالص التأمين طبقاً لقانون تأمين القواعد الدفاعية.
- أساليب التنسيق لجهود جمع المعطيات بين الوكالات والمتعاقدین في ما يتعلق بعدد الموظفين، وتكاليف التأمين والمعلومات الأخرى المتعلقة بالقرارات حول التأمين طبقاً لقانون القواعد الدفاعية.
- اتصالات وتنسيق أفضل داخل وبين الوكالات حول تطبيق التأمين وفق قانون القواعد الدفاعية.

- أنواع التدابير لمعالجة الصعوبات في إدارة بوالص التأمين وفق قانون القواعد الدفاعية، بما في ذلك الكلفة، والمعطيات، وفرض التطبيق، وإنجاز إجراءات المطالبة بالتعويض.

سوف يُعلن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق قريباً عن إجراء تدقيق لدراسة تكاليف التأمين طبقاً لقانون القواعد الدفاعية في العراق، التي ورد على أنها باهظة.

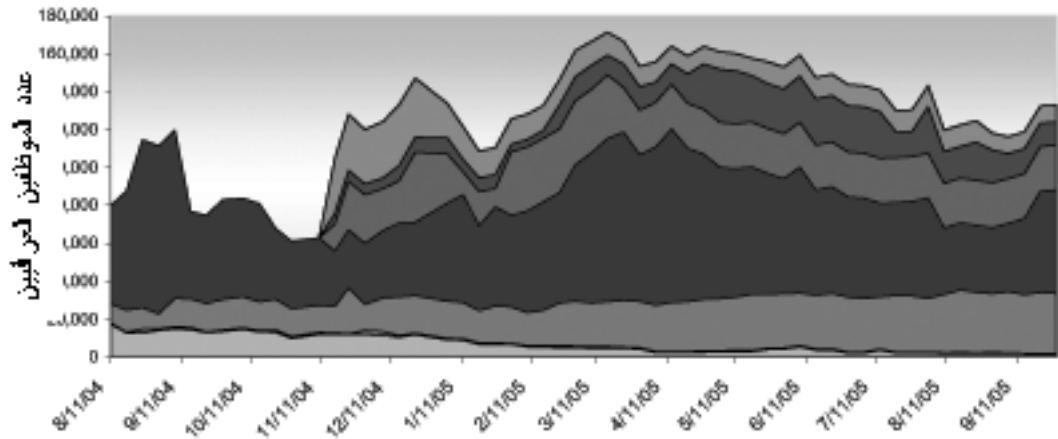
قياس التقدم

بغية قياس التقدم الحاصل في الحصّة الأميركية من إعادة إعمار العراق، يجمع المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق المعطيات النوعية والكمية من خلال تشكيلة متنوعة من وكالات إعادة الإعمار. ويواصل مكتب المفتش العام تعقب الكميات الأساسية حول التوظيف، وإنتاج النفط، وتوليد الكهرباء، وإمدادات البترول، والاتصالات، والقوى الأمنية. لم يتحقق المفتش العام من صحة هذه المعطيات، التي ترد في تقارير النشرة الأسبوعية *Iraqi Weekly Status*.

معطيات التوظيف

العدد الإجمالي للعراقيين الموظفين في مشاريع حكومية أميركية يواصل تراجعاً من ذروة فاقت ١٧٠,٠٠٠ موظف في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٥. فقد انخفض هذا العدد إلى ١١٦,٣٦١ موظفاً خلال أسبوع السابع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لكنه عاد فارتفع في آخر أيلول/سبتمبر إلى ١٣٣,٠٤٣ موظفاً. تعكس هذه الأرقام فقط التوظيف في المشاريع التي تديرها الولايات المتحدة؛ ولا تشمل الوظائف العائدة لمشاريع أميركية تمّ تحويلها إلى الوزارات العراقية. الرسم ٣-١ يوجز هذه التقارير الأسبوعية حول توظيف العراقيين، ابتداء من آب/أغسطس ٢٠٠٤.

توظيف العراقيين في المشاريع التي تديرها الحكومة لأمركية



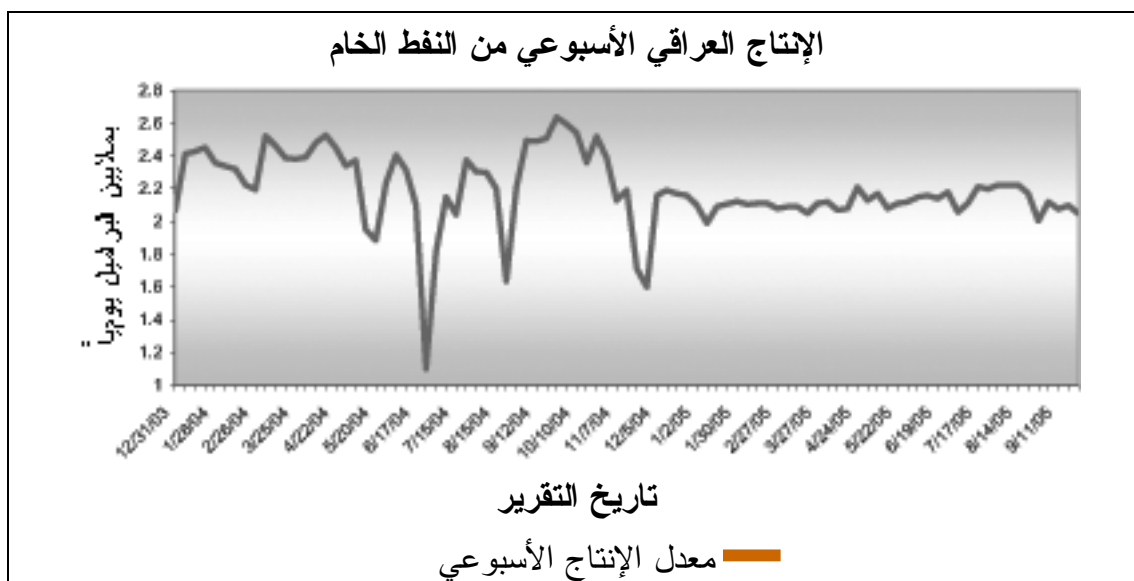
تاريخ التقرير

■ مشروع إعادة إعمار العراق (AIR) ■ المنشآت العسكرية (Milcon) ■ مكتب المشاريع والعقود (PCO)
■ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ■ برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)
■ القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات (MNSTC-1) ■ مكتب المشاريع والعقود غير الإنشائية (PCO Non-construction)

الرسم ٣-١

النفط

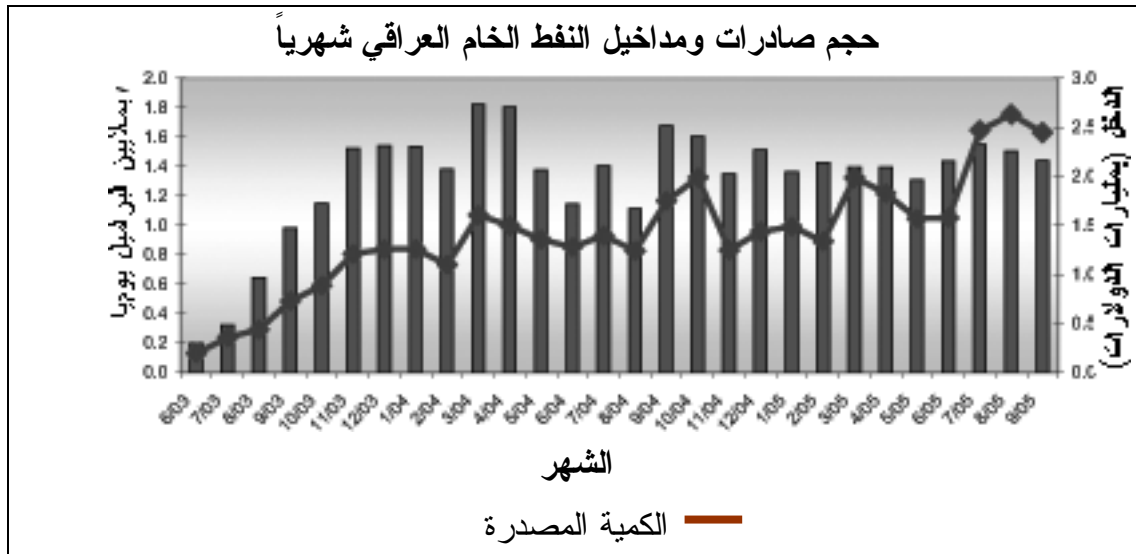
خلال فترة التقرير هذا، واصل إنتاج النفط الخام العراقي عجزه عن بلوغ هدف ٢,٥ مليون برميل يومياً (MBPD) الذي حددته وزارة النفط العراقية. فالتحديات الأمنية، والبنية التحتية المتردية، والتحديات التشغيلية، والعوامل الخارجية (مثل العجز في تأمين الكهرباء والمياه) قد خفضت الطاقة الإنتاجية؛ وهكذا ظل الإنتاج بحدود ٢,١ برميل يومياً. يُبين الرسم ٤-١ متوسط إنتاج النفط الأسبوعي في العراق منذ بداية ٢٠٠٤.



الرسم البياني ٤ - ١

صادرات النفط الخام

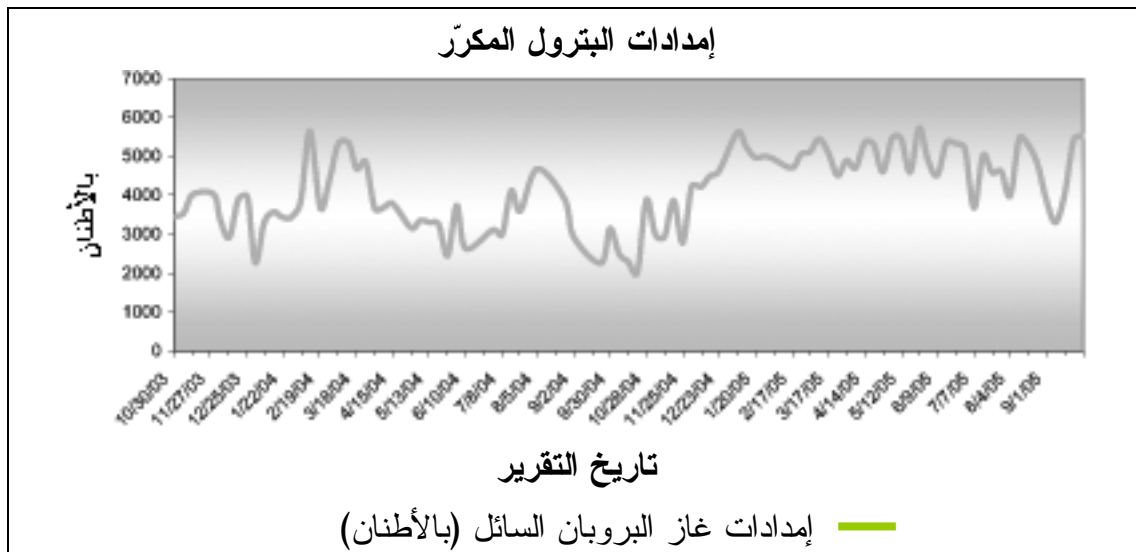
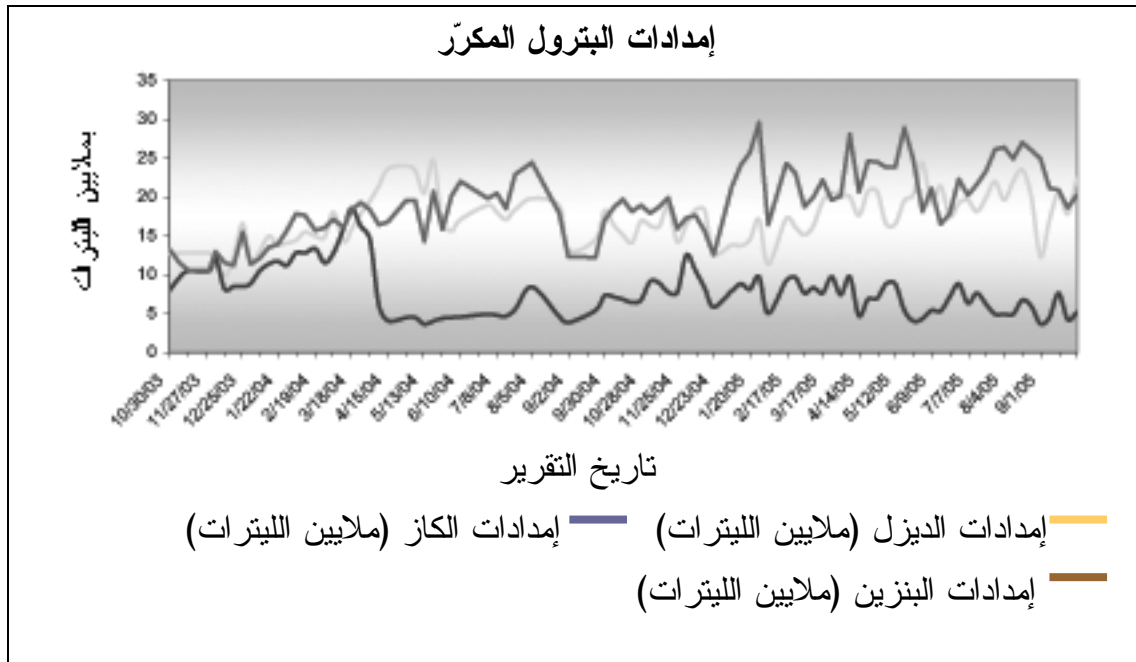
تصدير النفط الخام هو أول مصدر للدخل في العراق؛ غير ان هجمات المتمردين على خطوط أنابيب النفط - وبنوع خاص على خطوط الأنابيب في الشمال - تواصل عرقلة الصادرات النفطية. لقد كلفت هذه الهجمات العراق مليارات الدولارات كدخل مفقود وكتكاليف إصلاحات. منذ تموز/يوليو ٢٠٠٥، تراجعت صادرات النفط من ١,٥ مليون برميل في اليوم إلى حوالي ١,٤٤ مليون برميل. إلا أن، أسعار النفط الخام المرتفعة في آب/أغسطس ٢٠٠٥ رفعت الدخل من النفط إلى مستوى مرتفع بعد الحرب بلغ ٢,٦٣ مليار دولار. يظهر الرسم ٥-١ حجم الصادرات النفطية العراقية والمداخيل منذ حزيران / يونيو ٢٠٠٣.



الرسم البياني ٥-١

إمدادات البترول المكرر

المنتجات المكررة المنتجة محلياً لا تلبي الطلب العراقي الحالي. لذا، يعتمد العراق على الواردات الأجنبية من البترول لتلبية طلبه المتزايد. فالبنية التحتية المتقادمة، والافتقار إلى المصافي، وتكرر هجمات المتمردين على خطوط الأنابيب، وازدياد الطلب على البنزين، اجتمعت معاً لتسبب النقص المتكرر في الوقود الذي يصيب العراق بانتظام. يضاف إلى ذلك ان الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة لقطاع الوقود خلقت حوافز لتهرب المنتجات النفطية إلى البلدان المجاورة، الأمر الذي يحرم الحكومة من دخل هي بحاجة اليه، ويساهم في نقص الوقود. يظهر الرسم البياني ٦-١ الأرقام الأسبوعية لإمدادات البترول المكرر في جميع أرجاء البلاد.

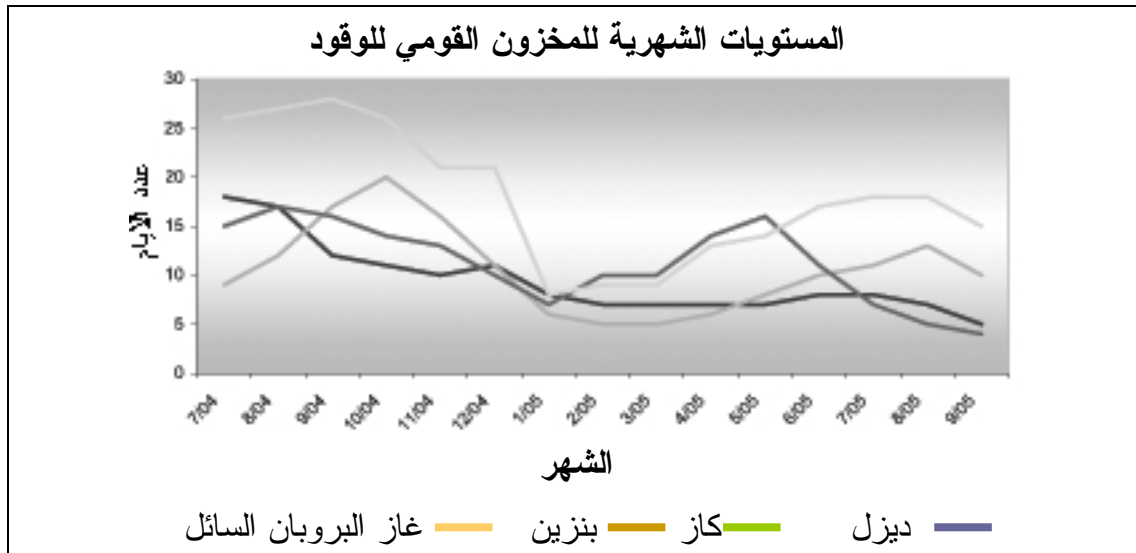


الرسم البياني ٦-١

بلغت إمدادات البنزين خلال هذه الفترة التقريرية، مستوى ٢٦,٤ مليون لتر في آب/أغسطس ٢٠٠٥، لكنها عادت فانخفضت إلى ١٨,٤ مليون لتر في أيلول/سبتمبر. وتراجعت إمدادات غاز البروبان السائل في أيلول/سبتمبر حيث بلغت ٣,٣٠٧ طن، لكن مستواها عاد فارتفع في أواخر أيلول/سبتمبر إلى ٥,٥٢٦ طن.

مخزون البترول المكرر

يهدف العراق إلى الحفاظ على احتياطي من إمدادات جميع أنواع المنتجات البترولية لمدة ١٥ يوماً على الأقل. في أيلول/سبتمبر، انخفض احتياطي إمدادات جميع المنتجات البترولية بسبب استمرار مشاكل تهريب الوقود. فوفقاً لوزير النفط العراقي، يتم يومياً تهريب حوالي مليوني لتر من الوقود إلى البلدان المجاورة للعراق. خلال فترة التقرير هذه، أظهر المخزون الاحتياطي لإمدادات البنزين أكبر تراجع، من ١١ يوماً في حزيران/يونيو إلى ٤ أيام في أيلول/سبتمبر. يظهر الرسم البياني رقم ٧-١ الأرقام الشهرية لمخزون النفط المكرر في مجمل أرجاء العراق كما هو وارد في تقارير الوضع العراقي الأسبوعي.



الرسم البياني ٧-١

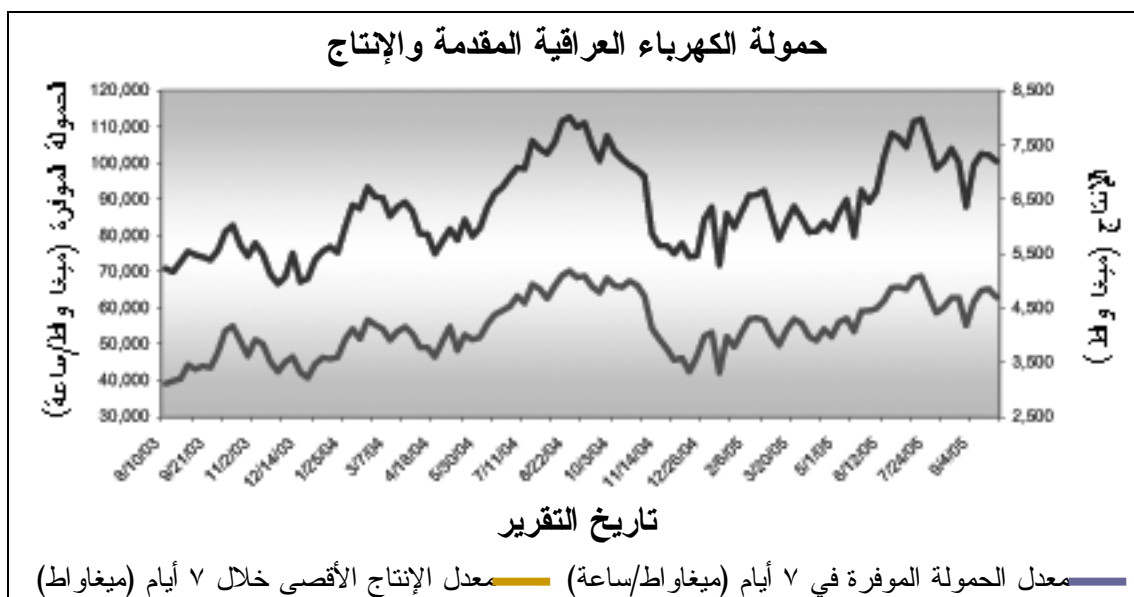
الكهرباء

لا تزال إمدادات الكهرباء تشكو من إعاقة بسبب الافتقار إلى قدرات توليد الطاقة، ونقص الوقود في محطات الطاقة، وهجمات المسلحين المتواصلة على نظام التوزيع والبنية التحتية. إمدادات الكهرباء الحالية لا تزيد كثيراً عما كانت عليه العام الماضي، لكن الطلب ازداد. غير أنه من المنتظر أن تساهم درجات الحرارة الموسمية الأدنى هذا الخريف، في خفض الطلب على الكهرباء.

ثمة مقياسان هامان يقيسان التقدم في إنتاج الكهرباء في العراق. الحد الأعلى لقدرة الإنتاج اليومية لنظام الكهرباء في العراق يقاس عن طريق تعقب إجمالي الميغاواط المحتملة (MW) التي تستطيع جميع المحطات في العراق إنتاجها. الحمولة التي توفرها حالياً محطات الطاقة هذه تقاس بالميجاواط/ساعة (MWh) التي تدل على كمية الكهرباء التي تنتجها محطات الكهرباء خلال فترة زمنية معينة.

في تموز/يوليو ٢٠٠٥، بلغت قدرة الإنتاج اليومية القصوى إلى ٥,٠٨١ ميغاواط، مما أظهر القدرة التي جاءت بها المولدات الجديدة إلى شبكة التوزيع. غير أن القدرة تراجعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فهبطت إلى متوسط يومي بلغ ٧٤٧,٤ ميغاواط. كانت الحمولة التي وفرتها الشبكة متفاوتة خلال فترة التقرير هذه، فهبطت في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٠,٢٦,٨٨ ميغاواط/ساعة، سببها، جزئياً، التعطيم العام الذي حدث في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

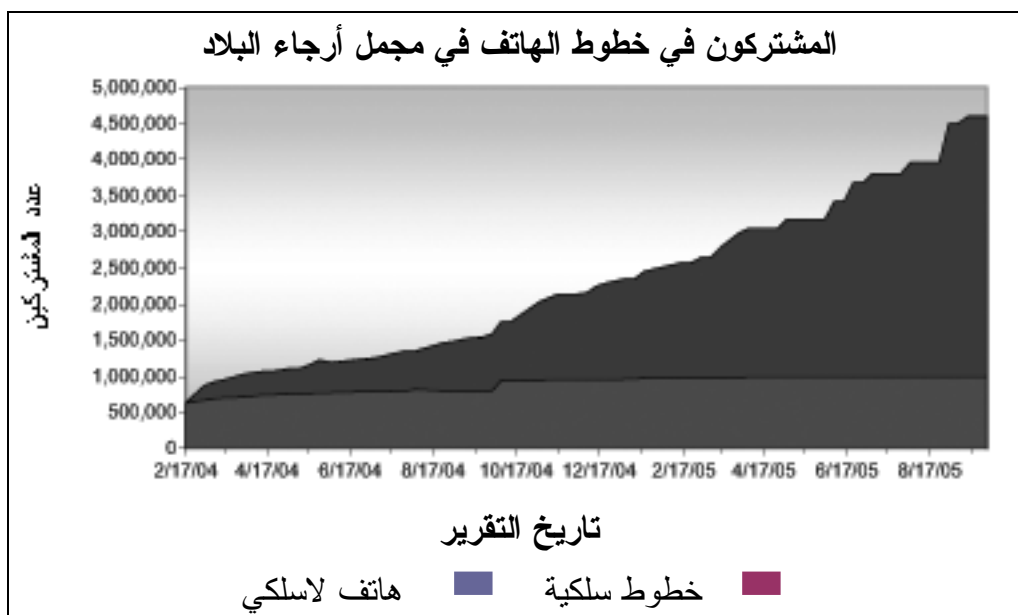
يبين الرسم البياني ٨-١ إنتاج الكهرباء بالميجاواط وحمولة الكهرباء التي تم تأمينها بالميجاواط/ساعة.



الرسم البياني ٨-١

الاتصالات السلكية واللاسلكية

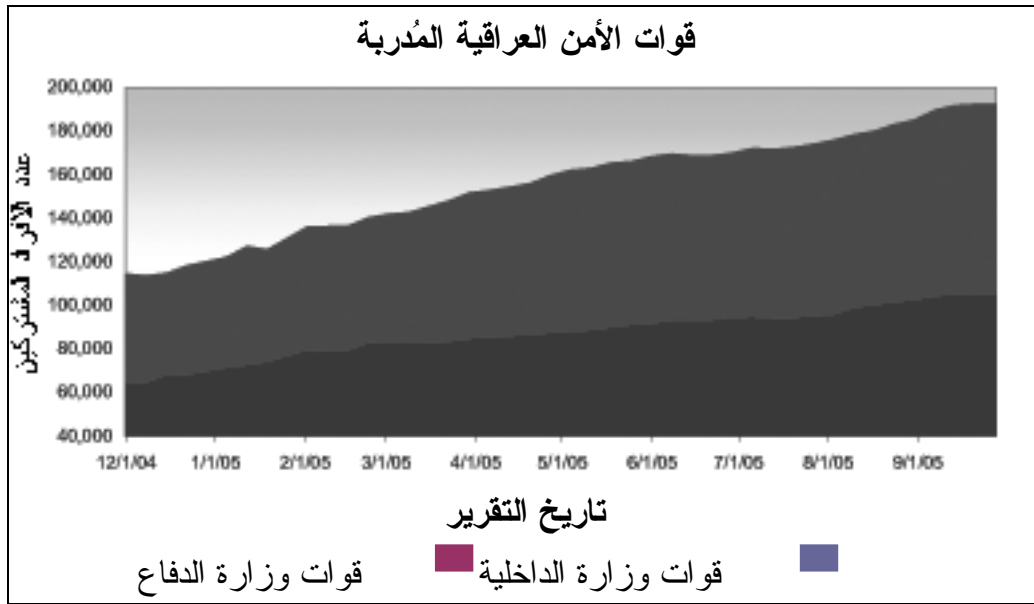
منذ آذار/مارس ٢٠٠٣، استمر الازدياد في استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية باضطراد. خلال ربع السنة الأخيرة، واصلت مصلحة الاتصالات الهاتفية اللاسلكية زيادة المشتركين، فبلغت أعلى رقم تم تسجيله حتى الآن، وهو ٥٩٢,٣,٧٢٣ مشتركاً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبقي عدد المشتركين في خطوط الهاتف السلكية الثابتة على حاله منذ فترة التقرير الأخير. يبين الرسم البياني ٩-١ لقطات أسبوعية لعدد المشتركين لدى مصلحة الاتصالات السلكية واللاسلكية.



الرسم البياني ٩-١

تدريب قوات الأمن العراقية

في تقرير موجز قدمه في وزارة الدفاع، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لاحظ الفريق (الفتنات جنرال) ديفيد بتربيوس، القائد السابق للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات-العراق (MNSTC-I)، انه كان هناك أكثر من ١٩٧,٠٠٠ عضو مدرب ومجهز في قوات الأمن العراقية، وأضاف انه من أصل ١١٥ كتيبة في الجيش العراقي، تقوم حوالي ٨٠ كتيبة بالقتال إلى جانب قوات التحالف، مع عدد آخر من الكتائب العراقية المسؤولة عن مناطق عملياتها الخاصة. ستظل قوات الأمن العراقية بحاجة إلى الدعم لتشكيل مزيد من الكتائب الجديدة بحيث تستطيع القيام بعمليات مستقلة عن دعم التحالف. يبين الرسم البياني ١٠-١ التقدم الشهري لقوة أفراد قوات الأمن العراقية الواردة في نشرة "وضع العراق الأسبوعي" (Iraq weekly status)، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.



وكالات محاربة الفساد العراقية

أقامت سلطة الائتلاف المؤقتة ثلاثة أنظمة مترابطة للخدمة كمتراس ضد الفساد في العراق:

- ٣١ مفتشاً عاماً (IG) يجرون تدقيقات، وتحقيقات، وعمليات تفتيش، ويخدمون بمثابة "أعين وأذان، وضمير" وزاراتهم.
- المجلس الأعلى للتدقيق (BSA) وهو مسؤول عن التدقيق الخارجي (المالي والأدائي) للوزارات العراقية، والذي ينسق الرقابة على نوعية ممارسات التدقيق الداخلي في الوزارات العراقية.
- هيئة النزاهة العامة (CPI) وهي مسؤولة عن فرض تطبيق القوانين المتعلقة بالإجرام، والتعليم، ومكافحة الجرائم، كما تخدم بصفتها وكالة فرض القانون الفدرالي على كامل التراب العراقي.

خلال فترة التقرير هذه، أعلنت هيئة النزاهة العامة التابعة للجمعية الوطنية العراقية عن تشكيل لجنة تنسيق بين الوكالات حول قضايا الفساد. يحضر الاجتماعات الشهرية للجنة جميع المفتشين العامين، ومفوض هيئة النزاهة العامة، ورئيس مجلس التدقيق الأعلى. ويجتمع مجلس الأعضاء التنفيذيين مرة في الأسبوع لتنسيق جهود اللجنة في مكافحة الفساد.

المفتشون العامون العراقيون

أعطى المفتشون العراقيون بموجب الأمر رقم ٧٥ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة السلطات الشرعية لـ "التدقيق والتحقيق ومراجعة المحاسبة والنزاهة، والإشراف على الوزارات؛ ومنع، وردع، وتحديد الهدر، والاحتيال، وإساءة استخدام السلطة، والأعمال غير المشروعة". هناك ٣١ مفتشاً عاماً مخصصون للوزارات ويوظفون مجتمعين حوالي ٢٠٠٠ شخص. تضم وزارة الداخلية أكبر مكتب من مكاتب المفتش العام ويعمل فيه ٤٥٠ موظفاً.

خلال فترة التقرير هذه، شكّل المفتشون العامون العراقيون المجلس الأعلى للمفتشين العامين لأجل مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية العراقية. انتخب هذا المجلس خمسة أعضاء للعمل على وضع قوانين تعزز سلطات المفتشين العامين.^٧

المجلس الأعلى للتدقيق

يتابع المجلس الأعلى للتدقيق جدولاً زمنياً منتظماً لأعمال التدقيق عبر جميع الوزارات العراقية. ففي حين تعمل وزارة المالية على تطبيق قدرات قياسية موحدة لإجراء التدقيقات، سوف يعمل المجلس الأعلى للتدقيق على رفع مستوى معايير المحاسبة/المسؤولية عبر كل نواحي الحكومة العراقية.

اجتمع ممثل المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) مع رئيس المجلس الأعلى للتدقيق في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من أجل تحديد مجالات المصلحة المشتركة وتوسيع إجراءات مشاطرة تقارير التدقيق. قدم المجلس الأعلى للتدقيق إلى

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق نسخاً عن تقارير المفتشين العامين العراقيين وتقارير المجلس الأعلى للتدقيق. كما ان مكتب المفتش العام قد باشر باتخاذ الإجراءات لتزويد المفتشين العامين العراقيين والمجلس الأعلى للتدقيق بنسخٍ عن تقارير التدقيق للمكتب باللغة العربية.

أصدر المجلس الأعلى للتدقيق مؤخراً تقريراً حول تدقيقاته بشأن العقود والنشاطات وحسابات وزارة الدفاع للفترة الممتدة بين ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. كان الغرض من التدقيق التحقيق في احتمال التزوير والفساد المتصل بـ ٨٩ عقداً وحكومياً. وقد وجد التدقيق ان مبالغ مالية كبيرة (بين ٥٠٠ مليون و ٢٧,١ مليار دولار) فقدت للأسباب التالية:

- لأن العقود مُنحت دون إجراء مناقصة او الموافقة عليها، وقد أعطيت لموردين "مُفضلين".
 - لأن سجلات المشتريات والاتفاقات المحفوظة كانت غير دقيقة.
 - استخدام أطراف ثالثة للتفاوض بشأن العقود، كما ان كثيراً ما كانت تُدفع الأموال "للسطاء" نقداً.
 - نصف العقود تقريباً أعطيت لرجل كان يتعاطى سابقاً صرف العملات.
- لاحظ التقرير ان الأموال هذه كانت عراقية ولم تكن أموالاً أميركية.

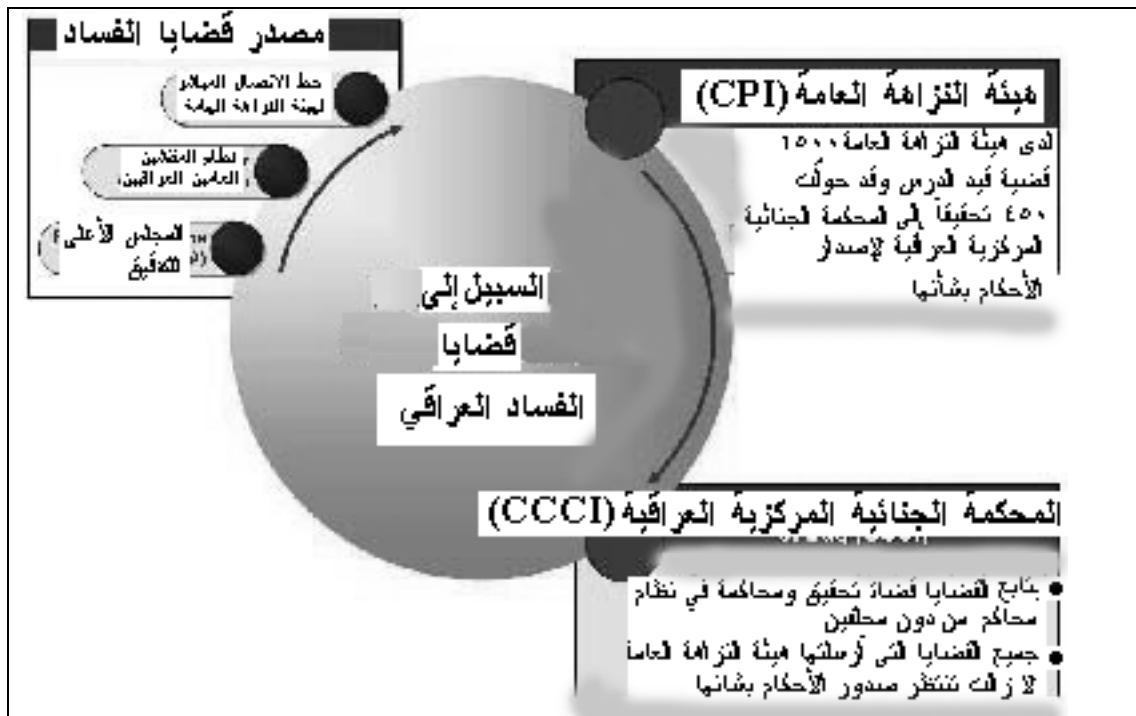
هيئة النزاهة العامة

هيئة النزاهة العامة (CPI) هي وكالة مسؤولة عن فرض تطبيق القانون، ومكافحة الجريمة، والتعليم، وتشبه مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي. وهي مكلفة بمهمة واسعة النطاق تتعلق بالمسؤوليات الحكومية الخاصة بمكافحة الفساد. تُحقق هيئة النزاهة العامة في الاتهامات حول تورط رسميين حكوميين في الفساد، وتُحول القضايا إلى السلطات القضائية العراقية.

هناك ٦٠٠ موظف لدى هيئة النزاهة العامة، من بينهم ١٠٠ مفتش يعملون في حوالي ١٥٠٠ قضية، إضافةً إلى أكثر من ٥٠٠ قضية تم تحويلها إلى المحكمة الجنائية المركزية العراقية. وقد أقامت اللجنة ٤٥٠ قضية في وزارة الدفاع وحدها، من بينها:

- في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدت التحقيقات التي أجرتها هيئة النزاهة العامة حول نشاطات حكومة رئيس الوزراء السابق، إلى إصدار مذكرات قضائية بحق خمسة وزراء سابقين (الدفاع، الكهرباء، النقل، العمل والإسكان) وبحق ٢٢ من الرسميين السابقين في وزارة الدفاع. ان واحداً على الأقل من هؤلاء الرسميين الحكوميين السابقين عضو في الوقت الحاضر في البرلمان.

يبيّن الرسم البياني ١-١١ كيفية معالجة قضايا الفساد الجنائية في العراق.



الرسم البياني ١-١١

يواجه العاملون في هيئة النزاهة العامة تهديدات أمنية جدية، كما انه تم اغتيال بعض المحققين. وعلى الرغم من الأخطار الملازمة لمهمتها، حققت هيئة النزاهة العامة نتائج لافتة:

- أول قضية لهيئة النزاهة العامة ضد وزير سابق من المقرر تحويلها إلى المحكمة.
 - تتضمن مسودة الدستور على دعم لتعزيز قدرات هيئة النزاهة العامة.
 - أنشأت هيئة النزاهة العامة مركزاً رئيسياً سوف يضم أكاديمية التدريب ضد الفساد. وسوف توفر أكاديمية التدريب بناء قدرات هيئة النزاهة العامة، والمفتشين العامين، والمجلس الأعلى للتدقيق.
 - نظمت هيئة النزاهة العامة مؤتمرات لتعزيز الأخلاقيات المهنية واعتماد الاحترافية في العمل في الخدمة العامة.
 - تواصل هيئة النزاهة العامة تطوير برامج لمنع الجريمة، ولقواعد السلوك والكشف المالي.
- خلال رحلته التاسعة إلى العراق، قابل المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مفوض هيئة النزاهة العامة وعمل معه لوضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم لمشاطرة نتائج التحقيقات والمعلومات الأخرى.



القسم الثاني

يفرض القانون العام ١٠٨-١٠٦ (P.L 108-106)، كما عُدل، على المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) تقديم تقارير ربع سنوية إلى الكونغرس حول تقدم نشاطاته. يقدم هذا القسم أحدث المعلومات حول:

- * مهمة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
- * تدقيقات مكتب المفتش العام
- * العمليات الخاصة لمكتب المفتش العام
- * تحقيقات مكتب المفتش العام
- * خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام
- * نظام معلومات إعادة إعمار العراق التابع للمفتش العام (SIRIS)

* الدروس المكتسبة

لمزيد من المعلومات حول نشاطات إشراف مكتب المفتش العام متوفر على:

<http://www.sigir.mil>

مهمة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق منظمة مؤقتة أنشأها الكونغرس لديها مهمة مركزة على تنفيذ الإشراف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)^٦ عبر إجراء تدقيقات وتحقيقات مستقلة. خلافاً لمنظمات المفتشين العامين الأخرى التي تقدم تقارير نصف سنوية إلى الكونغرس، يقدم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تقارير ربع سنوية حول إشرافه، وهذا هو التقرير السابع منذ بداية المهمة.

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أنشأ الكونغرس وظيفة المفتش العام التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA-IG) بموجب القانون العام ١٠٨-١٠٦. قدم هذا القانون أيضاً ١٨,٤ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تم تعيين المفتش العام في أواخر كانون الثاني/يناير وقام بعدها بقليل بأول زيارة للعراق. تم تقديم أول تقرير ربع سنوي لمفتش عام سلطة التحالف المؤقتة إلى الكونغرس في آذار/مارس ٢٠٠٤.

أطلق إنهاء مهمة سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ شرط غروب سلطة المفتش العام التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA-IG). كان من المفترض أن ينتهي عمل المفتش العام المذكور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لكن الكونغرس أعاد تشكيل وظيفة المفتش العام تحت اسم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام ١٠٨-٣٧٥، ووسّع مهمته للإشراف على كامل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. المهمة المطلوبة من المفتش العام هذا هي:

- تأمين إجراء تدقيقات وتحقيقات مستقلة وموضوعية والإشراف عليها.
- تأمين القيادة والتنسيق المستقلين والموضوعيين وتقديم التوصيات حول السياسات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية في إدارة برامج وعمليات إعادة إعمار العراق.
- الحؤول دون حصول الاحتيال والهدر وإساءة استخدام لمال العام وكشف هذه الحالات عند حصولها.
- مراجعة التشريعات والقوانين القائمة والمقترحة، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.

- الحفاظ على علاقات عمل فعالة مع الوكالات الحكومية الأخرى ومع المنظمات غير الحكومية في ما له علاقة بعملية الإشراف في العراق.
- إطلاع وزير الخارجية والدفاع والكونغرس على أية مشاكل، وإساءة استخدام، وتقصير ذي شأن ، وتعقب تقدم الإجراءات التصحيحية.
- إطلاع وزير العدل الأميركي على أية انتهاكات للقانون، وإبلاغ الكونغرس عن الإجراءات القضائية والإدانات التي نتجت عن هذه الحالات.
- تقديم تقارير منتظمة (ربع ونصف سنوية) إلى الكونغرس.

تجدون على <http://www.sigir.mil> نظرة عامة حول مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، وشرعته القانونية وجميع تقاريره.

تدقيقات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

منذ تقديم تقريرهم إلى الكونغرس في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أنتج مدققو مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ١٠ تقارير نهائية. يمكن العثور على النص الكامل لجميع ما توصلت إليه التدقيقات النهائية على موقع المفتش العام على الإنترنت:

http://www.sigir.mil/audit_reports.html

يقوم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بأعمال التدقيق حسب قواعد التدقيق الحكومية المقبولة عامة والتي يفرضها المفتش العام الأميركي. للحصول على قائمة بجميع أعمال التدقيق التي أنجزت لغاية ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أنظر الملحق (و) (G).

منتجات التدقيق النهائية

يقدم الجدول ١-٢ نتائج التدقيق النهائية لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الصادرة خلال الفترة التقريرية الحالية.

نتائج التدقيق النهائية المنجزة لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق منذ ٣٠ تموز / يوليو ٢٠٠٥

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار
التقرير رقم 05-013	الرقابة على تجهيزات تم شراؤها على يد المقاولين الأمنيين	٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
التقرير رقم 05-019	Attestation Engagement Report تقرير توثيق الارتباطات (الاتفاقات) الذي يتعلق بمنح العقد غير التنافسي دي إي سي إي ٠٣-٦٣ دي ٠٠٠٥ (DACA63-03-D-0005) إلى شركة كيلو، براون أند روت سيرفسز	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
التقرير رقم 05-014	إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقادة للسنة المالية ٢٠٠٤	١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
التقرير رقم 05-018	الحصول على عربات مصفحة تم شراؤها بموجب العقد دبليو ٩١٤ أن أس-٠٥-أم-١١٨٩ (W914NS-05-M-1189)	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
التقرير رقم 05-022	إدارة الاستدامة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
التقرير رقم 05-021	إدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - تقرير حول تقديرات الكلفة اللازمة لإنجاز المشاريع	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
التقرير رقم 05-015	إدارة برنامج هبات الاستجابة الإقليمية السريعة في جنوب العراق الأوسط	٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
التقرير رقم 05-017	عملية أجور العقود للمقاولين المنخرطين في إعادة إعمار العراق	٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
التقرير رقم 05-016	إدارة العقود والهبات المستخدمة لبناء وتشغيل أكاديمية الشرطة في بابل	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
التقرير رقم 05-020	إدارة العقود والهبات والمشتريات الصغيرة جداً المستخدمة لإعادة تأهيل مكتبة كربلاء	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

الجدول ١-٢

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

الرقابة على التجهيزات التي يشتريها المقاولون الأمنيون

التقرير رقم SIGIR 05-013، ٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

يبحث التقرير المراقبة والمسؤولية الإدارية بالنسبة للممتلكات الحكومية التي تم شراؤها بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

كان هدف هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت الرقابة على التجهيزات التي اشتراها المقاولون الأمنيون بواسطة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد تمّ فعلاً إنشاؤها، وتطبيقها، وأصبحت سارية المفعول. وتحديدًا، فحص مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عقوداً مختارة لتحديد ما إذا كانت شروط شراء التجهيزات سليمة ونافذة، ومدعومة بمستندات بشكل كافٍ، وتمّت الموافقة عليها بالطريقة الصحيحة، وما إذا كان قد تم التحقق من استلام التجهيزات وحفظها. لم يتمكن مكتب المفتش العام من التعامل بشكل كامل مع أهداف محاسبة الممتلكات لأن المنظمات المسؤولة عن إدارة الممتلكات كانت عاجزة عن تقديم المستندات الكافية عن جردات التجهيزات الحكومية.

راجع مكتب المفتش العام تسعة عقود حصل عليها من القيادة المشتركة للعقود - العراق/أفغانستان (JCC-I/A) في بغداد لتعيين ما هي أنواع الرقابة، أي في حال وجود رقابة، التي أمتنتها تلك العقود بالنسبة للتجهيزات المشتراة بموجب هذه العقود. شملت هذه العقود التسعة عقود بناء وخدمات أمنية قُدرت قيمتها بأكثر من ٦٦١ مليون دولار.

وجد مكتب المفتش العام (SIGIR) أن: (١) بعض العقود التي تمّت مراجعتها لم تشمل على شروط الرقابة اللازمة في ما يتعلق بالممتلكات الحكومية؛ (٢) لم تتّبع المعايير الإجرائية العمالية لمكتب المشاريع والعقود الخاصة بإدارة الممتلكات بصورة متطابقة ومنتائلة، كما أن (٣) مدراء الممتلكات الحكومية المكلفين رصد درجة التقيد بشروط العقود لم يتخذوا الإجراءات الإدارية الخاصة بالممتلكات بصورة متطابقة ومنتائلة.

لا يحتوي هذا التقرير على توصيات؛ لذا، لم تكن هناك حاجة إلى جواب من جانب الإدارة. لقد تم توفير هذه المعلومات لتقوم الوكالات المعنية باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين مستوى مسؤولية المحاسبة المتعلقة بالممتلكات الحكومية.

تقرير توثيق الارتباطات أو الاتفاقات المتعلقة بمنح العقد غير التنافسي دي أي سي إي ٦٣-٠٣-دي-٠٠٠٥ (DACA63-03-D-0005) إلى شركة كيلوغ، براون أند روت

التقرير رقم SIGIR 05-019 ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

طلب مدير مكتب دعم إعادة الإعمار الدفاعي في العراق (DRSO) من مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) تقديم توثيق عن عقد غير تنافسي مُنح إلى شركة كيلوغ، براون أند روت قبل حرب العراق سنة ٢٠٠٣. قدم مكتب المفتش العام التوثيق وفق الإجراءات المتفق بشأنها بين مدير مكتب دعم إعادة الإعمار الدفاعي في العراق (DRSO) والمجلس الدولي للاستشارة والرصد التابع للأمم المتحدة. كان الغرض من التوثيق تحديد ما إذا كان منح العقد غير التنافسي له ما يبرره، وما إذا كانت السلع والخدمات المقدمة والتي تم تحرير فواتير بشأنها هي تلك المطلوبة بموجب هذا العقد.

استنتج مكتب المفتش العام أن استخدام العقد غير التنافسي كان له ما يبرره وأن السلع والخدمات المقدمة والتي حُررت بشأنها فواتير كانت تلك التي نص عليها العقد. كشفت مراجعة مكتب المفتش العام لملفات العقد:

١- ان منح العقد غير التنافسي رقم دي أي سي إي ٦٣-٠٣-دي-٠٠٠٥ (DACA63-03-D0005) إلى براون أند روت سيرفسز - وهي قسم من كيلوغ، براون أند روت - كان مُبرراً بالطريقة الصحيحة.

٢- كان العقد من نوع العقد على أساس الكلفة زائد مكافأة تعويض (CPAF) إضافةً إلى تسليم غير محدود وكمية غير محدودة (IDIQ). التحديد النهائي

للسعر المنصوص والمعقول لم يجر إلا عندما أجرت وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) التدقيق النهائي للكلفة المسددة فعلياً.

٣- الفرد الوحيد الذي يحقّ له حسب القانون الأميركي، العنوان ٤١، القسم ٢٥٣، الموافقة على إجراء العقود غير التنافسية التي تزيد قيمتها عن ٥٠ مليون دولار، هو مساعد وزير الجيش (للمشتريات، واللوجستية، والتكنولوجيا). مساعد وزير الجيش (للمشتريات واللوجستية والتكنولوجيا) وقّع على التقرير وعلى الموافقة على العقد.

٤- السلع والخدمات التي تمّ استلامها وسُدّدت من أموال صندوق تنمية العراق (DFI) بموجب العقد، كانت السلع والخدمات ذاتها التي نص عنها العقد.

٥- إجمالي المبالغ المدفوعة من صندوق تنمية العراق بموجب العقد لم تتعدّ إجمالي المبلغ المخصص للعقد.

لا يحتوي هذا التقرير على أية توصيات لأن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق لم يحدد أية نتائج غير صحيحة.

إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقادة للسنة المالية ٢٠٠٤

التقرير رقم SIGIR 05-014، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

كان الهدف الإجمالي لهذا التدقيق تقييم مدى كفاية الرقابة على أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة (CERP). وتحديداً، سعى مكتب المفتش العام إلى تحديد ما إذا كانت: (١) إجراءات تخصيص الأموال كافية، (٢) وإذا كانت الأموال قد استخدمت للأغراض المعينة لها، و (٣) إذا تم الاحتفاظ بالسجلات المالية بدقة ودعمها. اختصر مكتب المفتش العام أهداف التدقيق لتنحصر في التقرير فقط عن مدى قيام إداري برنامج الاستجابة الطارئة للقادة:

- الحصول على الموافقة المطلوبة لضباط العقود وتوثيق ذلك.
- بصرفهم الأموال وفقاً للحدود المسموح بها للمشروع.

● بالمراقبة الفعالة على توزيع الأموال المتوفرة.

بلغت الأموال المتوفرة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة خلال الفترة الخاضعة للمراجعة، أكثر من ٧٢٧,١ مليون دولار من بينها حوالي ١٤٠ مليون دولار أموال مُخصصة لذلك. راجعَ مكتب المفتش العام صفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة التي أجرتها القيادة المركزية الأميركية للقوات المتعددة الجنسية في العراق (MNF-I). استنتجت المراجعة صفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، والصفقات التي عقدتها القيادة المركزية الأميركية للقيادة الانتقالية للقوات الأمنية المتعددة الجنسية في العراق (MNSTC-I)، وذلك لأن وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي (USAAA) كانت تقوم بتدقيق تلك الصفقات.

سوف يُقدم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تقريراً عن صفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة للسنة المالية ٢٠٠٥ في تقرير لاحق. ورغبة منه في تجنب ازدواجية الجهود، سيواصل مكتب المفتش العام التنسيق مع وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي بشأن مراجعاته لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة التي أدارتها القيادة الانتقالية للقوات الأمنية المتعددة الجنسية في العراق.

استنتج مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أنه في حين تمّ استخدام الأموال المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة بالصورة المناسبة للأغراض المعينة لها، فإن الرقابة الإجمالية على عمليات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة تتطلب تحسيناً. لم تُتبع رقابة القانون الفدرالي للمشتريات (FAR) ورقابة وزارة الدفاع (DoD) على توزيع الأموال المخصصة بصورة متطابقة كما ان مستندات التعقب المطلوبة لم تستخدم بصورة متطابقة دوماً للتأكد من المساءلة حول المسؤولية عن المشاريع.

لا يحتوي هذا التقرير على أية توصيات، لذا لا حاجة إلى رد من جانب الإدارة. غير ان مكتب المفتش العام هو الآن بصدد مراجعة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة لسنة ٢٠٠٥، وسوف يضع التوصيات ملائمة في حال استمرت الظروف الواردة أعلاه.

شراء العربات المصفحة المشتراة بموجب العقد دبليو ٩١٤ أن أس ٠٥ أم -
(W914 NS05M-1189) ١١٨٩

التقرير رقم SIGIR 05-018 ، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

قام مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بهذا التدقيق بعد تلقّيه شكوى عبر خط الاتصال المباشر للمكتب. كانت أهداف التدقيق تحديد ما إذا كان قد تم اتباع ممارسات الشراء المناسبة للحصول على العربات المصفحة، وما إذا كانت الحكومة قد تلقّت القيمة المناسبة لقاء المال الذي تم صرفه.

استنتج مكتب المفتش العام ان القيادة الانتقالية للقوات الأمنية المتعددة الجنسية - العراق قد اشترت سبع عربات مصفحة مرسيدس - بنز لا تتضمن المستوى المطلوب من الحماية المصفحة. علاوة على ذلك، لم تتمكن القيادة المذكورة من تحديد مكان إحدى تلك العربات بعد أن تم تسليمها. لذا، استنتج مكتب المفتش العام ان القيادة الانتقالية ربما دفعت مبلغ ٩٤٥,٠٠٠ دولار لقاء عربات مصفحة لم تف الأغراض المطلوبة منها وقد لا تكون صالحة للاستخدام.

يوصي مكتب المفتش العام بان يعمد الجنرال قائد القوات الأمنية المتعددة الجنسية - العراق، إلى:

- التأكد من تحديد الشروط، بما فيها المواصفات الفنية، بصورة مناسبة ودقيقة لموظفي المشتريات خلال عملية الشراء.
- الحصول على تفتيش مستقل لحالة العربات لتحديد ما إذا كانت هذه العربات غير مطابقة لشروط ومواصفات العقد.
- الحصول على استشارة قانونية لتحديد أي نوع من الإجراءات يمكن اتخاذه إذا تبين أن العربات غير مطابقة لشروط ومواصفات العقد.
- تحديد مكان العربة المفقودة وفحصها بالنسبة لتطابقها مع شروط ومواصفات العقد.

وأوصى مكتب المفتش العام أيضاً بأن يشتري الجنرال قائد القيادة المشتركة في العراق/أفغانستان العربات المصفحة عن طريق استخدام عقود تزويد الإمدادات القياسية بدلاً من عقود السلع التجارية.

وافقت إدارتا القيادة الانتقالية للقوات الأمنية المتعددة الجنسية في العراق والقيادة المشتركة للعقود في أفغانستان/العراق، على التوصيات الواردة في هذا التقرير، وقد اتخذت الإجراءات، أو هي بصدد تنفيذ التوصيات.

إدارة الاستدامة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التقرير رقم SIGIR 05-022، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير مكتب المفتش العام هذا تناول مسألتين:

- هل وضعت المنظمات الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) الخطط والبرامج المناسبة لانتقال واستدامة مشاريع الإعمار وغير الإعمار؟
- هل وضعت هذه المنظمات الخطوط الإرشادية الانتقالية المفصلة اللازمة للموازنات، ولمصادر التمويل لضمان توفير التدريب، والمواد، والإمدادات الكافية للحكومة العراقية وللمواطنين لأجل تمكينها من القيام بتشغيل وصيانة المشاريع الاعمارية وغير الاعمارية الموضوعة تحت سيطرتها؟

وجد مكتب المفتش العام أن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) حقق تقدماً في تحديد ومعالجة تحديات استدامة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تؤثر مباشرة على التحدي الأكبر المتمثل في الاستدامة لحكومة ديمقراطية قابلة للحياة في العراق. ثمة إدراك متزايد بأن الحكومة العراقية ليست جاهزة بعد لاستلام إدارة وتمويل البنية التحتية التي تم تطويرها عبر مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يُضاف إلى ذلك، أن التمويل الأميركي لأجل الاستدامة محدود، كما أن المبالغ التي تلحظها الحكومة العراقية في موازنتها لا يبدو على أنها كافية لضمان استدامة مشاريع إعادة الإعمار المنجزة.

ووجد مكتب المفتش العام أيضاً ان التقدم في ما يخص الاستدامة قد أعاقه غياب مكتب مركزي يمتلك سلطات ومسؤوليات لإدارة جهود الاستدامة من خلال حدود الصلاحيات القضائية للوكالات العاملة. خلال مجرى التحقيق، أبلغ مكتب المفتش العام مكتب إدارة إعادة إعمار العراق هواجسه حول غياب مكتب مركزي لتنسيق الاستدامة. والحق يقال ان مكتب إدارة إعادة إعمار العراق قد استجاب عن طريق اتخاذ خطوات هامة بتأسيسه مكتباً لتنسيق الاستدامة. يؤمن هذا المكتب قيادة مركزية للاستدامة، لكن نجاحه يتطلب منح السلطات الضرورية لتأمين التنسيق التوجيهي لرؤية مشتركة للاستدامة بغية تخطيط وإدارة نشاطات الاستدامة.

قدّر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ان الحكومة العراقية سوف تحتاج إلى ما بين ٦٥٠ و ٧٥٠ مليون دولار سنوياً لتشغيل وصيانة المشاريع الحالية التي قدمتها الولايات المتحدة او الخطط التي سوف تتخذ عبر تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وقد زادت التكاليف الأمنية والرواتب وأسعار الوقود التقديرات بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة، فرفعت نسبة المطلوب سنوياً للاستدامة إلى ما بين ٧٥٠ و ٩٥٠ مليون دولار. ولغاية هذا التاريخ، خصص المسؤولون عن موازنة وزارة الخارجية ٣٥٠ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي يمكن استخدامها لتسديد تكاليف بعض الاستدامة. وتفكر وزارة الخارجية أيضاً في تحويل بعض مشاريع الصندوق التي تم التخطيط لها إلى أموال إضافية مُحررة للاستدامة.

وافق مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) على التوصيات المقدمة في هذا التقرير، واتخذ الإجراءات او هو في طريقه الى تطبيق التوصيات.

إدارة هبات برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة في جنوب العراق الأوسط

التقرير رقم SIGIR 05-015، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

كان تقرير التدقيق هذا واحداً من سلسلة تقارير تعاملت مع الرقابة على الأموال النقدية، وإدارة العقود، وإدارة الهبات لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) في جنوب العراق الأوسط. ناقش هذا التقرير الإجراءات المعتمدة في التفويض، والمنح، والتنفيذ، والإشراف على الهبات لدى سلطة الائتلاف المؤقتة في منطقة جنوب العراق الأوسط.

كان الهدف الإجمالي للتدقيق تحديد ما اذا كان الضباط الذين يصرفون الأموال في مواقع مختارة في جنوبي العراق قد تقيّدوا بالإرشادات المعنية وما اذا كانوا قد راقبوا واحتسبوا بالطريقة المناسبة الأصول النقدية ونفقات صندوق تنمية العراق (DFI). خلال التدقيق، لاحظ مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق نواقص في مستندات منح الهبات، فقام بتوسيع نطاق تدقيقه لتحديد ما اذا كان ممثلو سلطة الائتلاف المؤقتة في جنوب المنطقة الوسطى قد أداروا الهبات بالطريقة الصحيحة.

وجد مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ان الأفراد العاملين في جنوب المنطقة الوسطى تحت إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة لم يديروا بطريقة فعالة ٧٤ منحة أعطيت خلال برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة (R3P) والبالغة ٢٠,٨ مليون دولار. لم يتمكن العاملون في جنوب المنطقة الوسطى من احتساب مبلغ قدره ٢٠,٥٤١,٠٠٠ دولار من أموال صندوق تنمية العراق مُنحت كهبات ضمن برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة، كما انهم أجروا دفعات بقيمة ٢,٦٣٣,٠٠٠ دولار فاقت إجمالي قيمة الهبات الممنوحة. وأظهر تدقيق مكتب المفتش العام ان العاملين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة في جنوب المنطقة الوسطى صرفوا ٢٣,٤٧١,٥٠٠ دولار في ٧٤ هبة في حين كانت القيمة المخصصة لهذه الهبات ٢٠,٨٣٨,٠٠٠ دولار فقط.

لم يتمكن مكتب المفتش العام من تحديد الطريقة التي استخدم بها متلقو الهبات الأموال النقدية التي صرفتها المنطقة عبر برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة. وبما ان مكتب المفتش العام لم يتمكن من العثور على المستندات التي تدعم تنفيذ الهبات، لم يستطع أيضاً تحديد ما اذا كانت الهبات قد لبّت الأهداف المرجوة منها؛ وما إذا كان العمل الذي أعطيت الهبات من أجله قد بوشر به او أنجز بطريقة مُرضية؛ ولا الى من

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

صرفت الأموال النقدية في بعض الهبات؛ وما هي الفوائد، ان كان هناك من فوائد، التي نالها الشعب العراقي كنتيجة لهذه الهبات.

استناداً الى المستندات التي تم تفحصها خلال هذه المراجعة، استنتج مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ان جنوب المنطقة الوسطى فشل في إدارة برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة.

أوصى مكتب المفتش العام بأن يُحدّد السفير الأميركي لدى العراق الجهة المسؤولة عن إعادة جمع المبالغ التي تجاوزت، وبأن يُصدر التعليمات الى الأفراد المسؤولين كي يتخذوا الإجراءات لأجل استرداد المبالغ التي تم دفعها زيادة عن الهبات. وأوصى المكتب أيضاً بأن يؤمن مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) التفويض والإشراف الصحيح العائدة للموافقة على الهبات وعلى العمليات الإدارية بالنسبة لجميع الهبات الحالية والمستقبلية.

أوصى مكتب المفتش العام بان يطالب اللواء قائد القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان، الضباط المسؤولين عن العقود:

- بان يتبعوا قانون وزارة الدفاع ٦ ٣٢١٠- آر (3210.6-R)، الخاص بالهبات والاتفاقات عند منح وإدارة الهبات.
- بان يطالبوا متلقي الهبات بإعطاء إيصالات بجميع النفقات.
- بان يطالبوا بتقديم تقارير شهرية من متلقي تفصيل النفقات والإنجازات.
- بأن يؤمنوا القيام بزيارات منتظمة لمواقع متلقي الهبات.
- بان يطالبوا بتقارير عند نهاية الهبة لأجل تقييم أداء الذين أعطيت لهم الهبات، ولتوثيق نتائج الهبات بالنسبة لأهدافها.

أوصى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بأن يقوم قائد مجموعة دعم المنطقة المشتركة-الوسط (JASG-C) في بغداد:

- بمطالبة عملاء الدفع الحصول على المستندات اللازمة الخاصة بالموافقة على الهبات قبل إجراء عمليات الصرف.

- بالمطالبة بالفصل الصحيح بين الواجبات المختلفة.

- بتشكيل فريق خاص لمراجعة المدفوعات التي تمت في مناطق أخرى من العراق لتحديد ما اذا كانت نفس الظروف التي عينها مكتب المفتش العام في جنوب المنطقة الوسطى قائمة في مناطق أخرى في العراق.

وافقت الإدارة بوجه عام على توصيات مكتب المفتش العام، غير ان قيادة مجموعة دعم المنطقة المشتركة-الوسط (JASG-C) في بغداد كانت تعتقد ان السعي الى استرداد المدفوعات الازدواجية لا يقع ضمن مسؤولياتها. لذلك، أضاف مكتب المفتش العام توصية إضافية الى السفير الأميركي تطلب منه تحديد من هو المسؤول عن استرداد هذه الأموال.

عملية منح المكافآت الى المقاولين العاملين في إعادة إعمار العراق التقرير رقم SIGIR 05-017، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

كان هدف هذا التدقيق تحديد ما اذا كانت عملية منح المكافآت للذين ينفذون المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد تمت مراجعتها بصورة وافية، وتمت الموافقة عليها بصورة صحيحة، وتمّ التثبت منها بما فيه الكفاية، وتم منح عقودها وفقاً للمعايير المعتمدة. على وجه التخصيص، سعى مكتب المفتش العام الى الإجابة على هذه الأسئلة:

- هل تمت إقامة مجلس لمراجعة العقود الممنوحة؟ هل تم على الدوام تطبيق السياسات الوثيقة الصلة بالموضوع والإجراءات الكافية لتقييم أجور المكافآت؟
- هل حددت خطط المكافآت بوضوح المعايير المحددة لتقييم مكافآت بغية تقييم أداء المقاولين وتحديد مقدار المكافأة؟

- هل تمّ تحديد مؤشرات الأداء بصورة صحيحة، وهل تم تحديد شروط الأداء بالشكل المناسب؟
- هل كانت توصيات وتحديثات مجلس مراجعة المكافآت مدعومة بتقييمات صحيحة لأداء المقاولين؟
- هل كان تحديد المكافآت بالتفاصيل الوافية للدلالة على ان النزاهة في عملية تحديد هذه الأجور كان محافظاً عليها؟

راجع مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ١٨ عقداً ممولاً من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على أساس الكلفة زائد المكافآت (عقد بالأمانة). كانت العقود وملفات العقود المرتبطة بها متواجدة لدى مكتب المشاريع والعقود، والقيادة المشتركة للعقود في أفغانستان/العراق. شملت العقود الثمانية عشر التي تمت مراجعتها، ١١ عقد تصميم وبناء، قُدِّرَت بقيمة ٦,٧٥ مليار دولار، و٧ عقود برامج إدارة ودعم (PMAS) قُدِّرَت بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار. أعطيت هذه العقود الثمانية عشر عبر ستة نشاطات شراء مختلفة.

عقود الكلفة زائد المكافأة تتضمن، بوجه عام، على أجرا أساسيا (لقاء تلبية شروط العقد) وأجرا يحتسب على أساس الجدارة المتعلقة بحسن الأداء الذي قد يفوق توقعات العقد. بالنسبة لسنة عشر عقد تمت مراجعتها من أصل ١٨، كان مُكوّن الأجور الأساسي ٣%، وهي أعلى أجر تعطيه وزارة الدفاع بموجب ملحق القانون الفدرالي للمشتريات. للحصول على أجر المكافأة المستحق على أساس الجدارة، على الإدارة تقييم وقياس أداء المقاولين على أساس معايير مُحدّدة للأجور يجب ان ترد في العقد. غير ان العقود الثمانية عشر لم تتضمن على المعايير المطلوبة مع قياسات مترية قابلة للتعريف. هذا المُكوّن الناقص خلق احتمال عمليات تقييم مُبالغ فيها حول أداء المقاولين.

ينص ملحق القانون الفدرالي للمشتريات (FAR) رقم 5116.405.2 للجيش انه "لا يجوز ان يتلقى المقاولون مكافأة (تفوق الأجر الأساسي) لمجرّد انهم لبوا شروط العقد". بالنسبة لتسعة عقود تصميم وبناء من أصل ١١ عقداً، سمحت خطط المكافآت

بمنح أجور إضافية بنسبة ٥٠ الى ٧٤% من مجموعة أجور المكافآت مقابل نتائج متوسطة المستوى. وبالنسبة لسبعة عقود من برامج الإدارة والدعم (PMAS)، سمحت خطط منح المكافآت باعطاء أجور إضافية بنسبة ٦٠ الى ٧٠% من مجموعة أجور المكافآت مقابل إجراء يفوق المعايير في نفس الوقت الذي سمحت فيه ببقاء عدة أوجه من التقصير في الأداء.

بعد مراجعة ملفات منح المكافآت، وجد مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ان توصيات وتحديدات مجلس تقييم منح المكافآت لم تكن مفصلة بما فيه الكفاية للدلالة على ان نزاهة عملية تحديد منح المكافآت تمت المحافظة عليها. وهكذا، كانت المستندات التي راجعها مكتب المفتش العام في ملفات العقود غير كافية لدعم وتبرير المكافآت الممنوحة التي كانت قد تمت الموافقة عليها.

في ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٥، قدّم مكتب المفتش العام عرضاً موجزاً للمعلومات أمام القيادة المشتركة للعقود في أفغانستان / العراق، ومكتب المشاريع والعقود، والممثل الرسمي لسلح المهندسين في الجيش الأميركي (USACE)، فرقة منطقة الخليج، قسم تحديد المكافآت، حول النتائج المؤقتة للتدقيق. في تلك الأثناء، أبلغ هؤلاء الرسميون مكتب المفتش العام انهم سوف يطبقون فوراً إجراءات جديدة لمعالجة العديد من الإجراءات التصحيحية الضرورية. منذ العرض الموجز لمكتب المفتش العام في ١٩ تموز / يوليو، كانت القيادة المشتركة للعقود في أفغانستان/العراق، ومكتب المشاريع والعقود، نشطين في تنفيذ الإجراءات التصحيحية بما في ذلك جميع التوصيات المؤقتة. ففي ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٥، مثلاً، أصدرت القيادة المشتركة للعقود في أفغانستان/العراق، سياسة جديدة لمجلس منح أجور المكافآت.

أوصى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بأن يقوم قائد القيادة المشتركة للعقود في أفغانستان/العراق بـ:

١. التأكد من توثيق تعيينات أعضاء مجلس تقييم منح أجور المكافآت، - وبالتحديد، رئيس المجلس، وأعضاء المجلس (كل من الذين لهم وليس لهم حق التصويت) ومراقبي أداء العقود.

٢. مواصلة إعادة النظر في خطط أجور المكافآت لأجل التوصل الى تحديد أكثر وضوحاً لمعايير التقييم المعينة لتقييم أداء المقاولين عن طريق مقاييس مترية أكثر وضوحاً، ومعايير قابلة للقياس تسمح بإجراء تقييمات أفضل.

٣. مواصلة مراجعة وتعديل العقود الراهنة بغية استخدام أسلوب لتطبيق أجور المكافآت يعطي حوافز للمقاولين لأجل تحقيق نتائج نوعية.

٤. التأكد من ان الأساس المنطقي لتوصيات وتحديدات المسؤولين الرسميين عن تحديد أجور المكافآت، ومجلس تقييم أجور المكافآت، موثق تماماً.

وافقت القيادة المشتركة للعقود في أفغانستان/العراق على النتائج التي توصل إليها مكتب المفتش العام وعلى توصياته، واتخذت الإجراءات للتقيد بما ورد في هذا التقرير.

إدارة العقود والهبات المستخدمة لبناء وتشغيل أكاديمية الشرطة في بابل

التقرير رقم SIGIR 05-016، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

كان تقرير التدقيق هذا واحداً من سلسلة تقارير تناولت الرقابة على الأموال النقدية، وإدارة العقود، وإدارة الهبات بالنسبة لمنطقة جنوب الوسط التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة. يعالج التقرير أوجه التقصير في عملية إدارة ١١ عقداً وأربعة هبات، وتعديل هبة أعطيت بقيمة تزيد عن ٣,٧ مليون دولار لأجل بناء وتشغيل أكاديمية الشرطة في بابل (الأكاديمية).

كان الهدف الإجمالي للتدقيق تحديد ما اذا كان موظفو المدفوعات في أماكن مختارة من جنوب العراق قد تقيّدوا بالإرشادات المعتمدة، واذا كانوا قد راقبوا واحتسبوا الأصول النقدية ومدفوعات صندوق تنمية العراق (DFI).

وسّع مكتب المفتش العام نطاق التدقيق لتحديد ما اذا كانت منطقة جنوب الوسط قد أدارت بصورة مناسبة العقود والهبات المخصصة لمشاريع معينة. اختار مكتب المفتش العام مشروع الأكاديمية كمثال عن مراجعة إدارة العقود والهبات وذلك بسبب تعدد العقود والهبات الممنوحة لإقامة وتشغيل الأكاديمية.

وجد مكتب المفتش العام ان الموظفين في إدارة العقود والهبات التي تستخدم أموال برنامج الاستجابة السريعة في منطقة جنوب الوسط:

- وافقوا على عملية منح هبة قطعة أرض دون تفويض وانتهكوا بذلك قوانين تضارب المصالح.
- تحايلوا على الإرشادات عن طريق تقسيم احتياجات المشروع على أكثر من عقد لتجنب الحاجة إلى السعي إلى الموافقة على مستوى التمويل الصحيح وقاموا بانفاق أموال دون لزوم، لأن المشروع لم يكن موحدًا ضمن عقد واحد.
- لم يقوموا بزيارات للموقع، ولم يصدروا تقارير عن الأداء النهائي، ولم يعدّوا بالطريقة المناسبة استمارات شهادات الإنجاز.
- صرفوا الأموال قبل توقيع العقود والهبات.
- لم يعتمدوا إلى الفصل المطلوب بين الواجبات المختلفة التي تُشكّل الرقابة على صرف الأموال.
- لم يحتفظوا بملفات تحتوي على المستندات الدقيقة أو المطلوبة.

نتيجة لذلك، لم يتقيد موظفو منطقة الوسط الجنوبي، تحت إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة، بالإرشادات المطبقة ولم يديروا بصورة مناسبة حوالي ٧,٣ مليون دولار من أموال برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة. وعلى وجه التخصيص، قامت منطقة جنوب الوسط بإنفاق حوالي ١,٣ مليون دولار دون لزوم من أموال العقود على مشاريع إعمار ازدواجية؛ وعلى معدات غير ضرورية أو مبالغ في أسعارها؛ وعلى شروط غير مُحدّدة في مستندات العقود. أكثر من ذلك، لم تستطع منطقة جنوب الوسط تقديم حسابات لأكثر من مليوني دولار من الأموال المنفقة على الهبات. صحيح ان مكتب المفتش العام استطاع تحديد ان أقساماً من المشروع قد تم اتمامها، غير انه لم يتمكن من تحديد ما اذا كانت جميع الشروط قد أُتمت بواسطة أموال العقد المتبقية (حوالي ٤ ملايين دولار).

لما كانت سلطة الائتلاف المؤقتة قد حُلَّت في ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٤، وجّه مكتب المفتش العام التوصيات الى ثلاث منظمات خلفتها: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والقيادة المشتركة للعقود - أفغانستان/العراق ومجموعة دعم المنطقة المشتركة-الوسط (JCC-I/A) و JASG-C بغداد.



هيكل لمولد بقوة ٥٠٠ كيلوواط الذي يخضع للتصليح في أكاديمية الشرطة ببابل



موقع المولد المفقود بقوة واحد ميغاواط في أكاديمية الشرطة ببابل

أوصى مكتب المفتش العام بأن يتأكد مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) من تطبيق واتباع السياسات والإجراءات الموضوعية للترخيص ولمنح وتجميع العقود والهبات بصورة فعالة، ومن الاحتفاظ بالملفات الكاملة التي تدعم المعاملات الخاصة بالعقود والهبات.

وأوصى مكتب المفتش العام قائد القيادة المشتركة للعقود في أفغانستان/العراق:

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

- بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المعتمدة لمنح وتجميع العقود والهبات كانت تُطبق وتُتبع بطريقة فعالة.
- بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المعتمدة لرصد أداء العقود والهبات كانت تُطبق وتُتبع بطريقة فعالة.
- بالتأكد من تسليم المعدات المشتراة ومن إنجاز أعمال الإنشاءات.
- بالاحتفاظ بملفات كاملة لدعم المعاملات الخاصة بالعقود والهبات.

أوصى مكتب المفتش العام بأن يتأكد قائد القيادة المشتركة للعقود في بغداد ومجموعة دعم المنطقة المشتركة-الوسط (JASG-C) من أن السياسات والإجراءات الخاصة بصرف الأموال المتوفرة من خلال صندوق تنمية العراق على العقود والهبات تُطبق وتُتبع بصورة فعالة، وأن الأموال تنفق للأغراض المعينة لها، وأنه يتم الحفاظ على الملفات الكاملة الداعمة للصفقات الخاصة بالعقود والهبات.

وافقت الإدارة على التوصيات الواردة في هذا التقرير، كما أن الإجراءات قد اتخذت أو هي في طريقها إلى تطبيق التوصيات.

إدارة العقود والهبات والمشتريات الصغيرة المستخدمة لإعادة تأهيل مكتبة كربلاء.

التقرير رقم SIGIR 05-020، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

كان تقرير التدقيق واحداً من سلسلة تقارير تتناول الرقابة على الأموال النقدية، وإدارة العقود، وإدارة الهبات لمنطقة جنوب الوسط التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة. تعامل التقرير مع أوجه التقصير في عملية إدارة المنطقة هذه بالنسبة لخمس عقود، وهبة واحدة، و٣٣ عقد مشتريات صغيرة مُنحت وقيمتها تزيد عن ١,٢ مليون دولار لإعادة تأهيل مكتبة كربلاء (المكتبة). كان الهدف الإجمالي للتدقيق تحديد ما إذا كان المسؤولون عن انفاق الأموال في أماكن مختارة من المنطقة الوسطى الجنوبية قد تقيّدوا بالإرشادات المطبقة وإذا كانوا قد راقبوا واحتسبوا بالطريقة المناسبة الأصول النقدية لصندوق تنمية العراق ومدفوعاته.

وسّع مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق نطاق التدقيق لتحديد ما اذا كانت منطقة جنوب الوسط قد أدارت بصورة مناسبة العقود والهبات في مشاريع مُعيّنة. اختار مكتب المفتش العام مراجعة قضية المكتبة بسبب تعدّد العقود والهبات وعقود المشتريات الصغيرة التي أعطيت لإعادة تأهيل المكتبة. وعلى وجه التخصيص، راجع مكتب المفتش العام عملية منح العقود والهبات لتحديد ما اذا كان عملاء صندوق تنمية العراق قد راقبوا بصورة صحيحة الأصول النقدية، واحتسبوا تماماً هذه الأصول والمدفوعات، وأعادوا بصورة مناسبة الأصول النقدية والمدفوعات تقييداً بالإرشادات التي تعيين حدود إنفاق الأموال والاستخدامات المسموح بها.

وجد مكتب المفتش العام انه في إدارة العقود والهبات وعقود المشتريات الصغيرة التي استخدمت أموال برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة، قام موظفو منطقة جنوب الوسط بما يلي:

- التحايل على الإرشادات عن طريق تقسيم احتياجات المشروع على أكثر من عقد واحد لتجنّب الحاجة إلى السعي للحصول على الموافقة المطلوبة لمستوى التمويل، او لتجنّب وجوب تأمين المستندات المطلوبة.
- أصدروا عقوداً بمبالغ تفوق قيمتها النقدية ما هو لازم.
- لم يقوموا بمراقبة أي من العقود، او الهبات او عقود المشتريات الصغيرة؛ ولم يقوموا بأية زيارات للموقع؛ ولم يصدروا تقارير عن الأداء؛ ولم يُعدّوا تقييمات بعد منح العقود، ولم يفعلوا أي شيء بشأن التقارير القائلة ان أداء المقاول لم يتناسب مع المعايير المنصوص عنها في العقود.
- انفقوا الأموال على عقود، وعلى هبة، وعلى عقود مشتريات صغيرة جداً لأعمال لم تُنفذ، وأعمال لم يتم التعاقد بشأنها، وتجهيزات وخدمات لم تُسلم، او تجاوزوا المبالغ الواردة في العقود.

- دفعوا مبالغ العقود والهبات وعقود المشتريات الصغيرة جداً كاملة في ذات اليوم الذي وقّعت فيه هذه العقود والهبات، ولم يفرضوا ربط هذه المدفوعات بالتدرج مع أداء المشروع.
- لم يحتفظوا بملفات تتضمن مستندات دقيقة او مطلوبة.



وجد مكتب المفتش العام في مكتبة كربلاء كراسي من البلاستيك بدلاً من الكراسي المعدنية المُنجدة المطلوبة في العقد.

لم يتقيد موظفو منطقة جنوب الوسط، تحت إدارة سلطة التحالف المؤقتة بالإرشادات المعتمدة، ولم يديروا بالصورة المناسبة أموال برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة (R3P) التي قُدمت عبر خمسة عقود وهبة واحدة، و ٣٣ عقداً للمشتريات الصغيرة المستخدمة لإعادة تأهيل مكتبة كربلاء. وعلى وجه التخصيص، أنفقت منطقة جنوب الوسط دون لزوم أكثر من ١,٨ مليون دولار على عقود وهبات وعقود مشتريات صغيرة جداً لم يتم فعلياً تنفيذ اي عمل بموجبها كما تم تجاوز المبالغ الواردة في العقود. أكثر من ذلك، تم صرف أكثر من ٣,٢ مليون دولار من أموال برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة على الرغم من ان إجمالي قيمة العقود والهبة وعقود المشتريات الصغيرة جداً الممنوحة للمكتبة كان حوالي ٢,١ مليون دولار.

لما كانت سلطة التحالف المؤقتة قد حُلّت في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وجّه مكتب المفتش العام توصياته الى المنظمات الثلاث التي خلفت السلطة: مكتب إدارة إعادة

إعمار العراق، والقيادة المشتركة للعقود في أفغانستان/العراق، وقيادة مجموعة دعم المنطقة المشتركة-الوسط (JASG-C) بغداد، والسفير الأميركي لدى العراق.

أوصى مكتب المفتش العام بأن يسترد السفير الأميركي مبلغ ١٥٤,٠٠٠ دولار من أموال هبات ألغيت وبقيت في الإيداع، وأية أموال أخرى لها علاقة بالهبات الملغاة، والأموال التي تجاوزت المبالغ المتفق بشأنها، ومن ثم إعادة الأموال المسترجعة الى الحكومة العراقية.

أوصى مكتب المفتش العام بأن يتأكد مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق من أن السياسات والإجراءات المعتمدة للترخيص ولمنح وتجميع العقود والهبات تُطبق وتُتبع، وأن يتم الاحتفاظ بالملفات الكاملة التي تدعم المعاملات التي تتم ضمن العقود والهبات.

أوصى مكتب المفتش العام بأن يتخذ قائد القيادة المشتركة للعقود في أفغانستان/العراق الإجراءات التالية:

١. أن يضمن تطبيق وأتباع السياسات والإجراءات المعتمدة عند منح وتجميع العقود والهبات بصورة فعالة.

٢. أن يضمن تطبيق وأتباع السياسات والإجراءات المعتمدة لرصد أداء العقود والهبات بصورة فعالة.

٣. ضمان إنجاز التصليحات، وتسليم المعدات والخدمات المشتراة، وتنفيذ العمل.

٤. الاحتفاظ بالملفات الكاملة لدعم المعاملات التي تتم ضمن العقود والهبات.

أوصى مكتب المفتش العام بأن يضمن قائد مجموعة دعم المنطقة المشتركة-الوسط (JASG-C) بغداد، تطبيق وأتباع السياسات والإجراءات المعتمدة لأجل صرف الأموال المتوفرة عبر صندوق تنمية العراق بالنسبة للعقود والهبات، ويضمن صرف الأموال للأغراض المعينة لها، ويضمن الاحتفاظ بالملفات الكاملة لدعم المعاملات التي تتم بخصوص العقود والهبات.

وافق مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، واللواء قائد القيادة المشتركة للعقود - أفغانستان / العراق، وقائد مجموعة دعم المنطقة المشتركة-الوسط (JASG-C) بغداد، على النتائج وعلى التوصيات.

مسودات التقارير الصادرة

ليس لدى مكتب المفتش العام مسودات تدقيقات لغاية تاريخ إصدار التقارير.

التدقيقات الجارية

لدى مكتب المفتش العام، في الوقت الحاضر، ١٥ تدقيقاً.

الرقابة على الأموال النقدية لدى موظفي المدفوعات في جنوب العراق

التقرير رقم: دي ٢٠٠٤-دي سي بي أي أي أف-٤٠٠٣٤ (D2004-DCPAAF-0034.4)

الهدف الإجمالي لهذه السلسلة من التدقيقات هو تحديد ما اذا كان موظفو المدفوعات في أماكن مختارة في جنوب العراق قد تقيّدوا بالإرشادات المعتمدة، وراقبوا واحتسبوا بالطريقة الصحيحة الأصول النقدية ومدفوعات صندوق تنمية العراق. وعلى وجه التخصيص، سوف تُحدّد هذه التدقيقات ما اذا كان عملاء الأموال راقبوا بصورة وافية الأصول النقدية، واحتسبوا تماماً الأصول النقدية والمدفوعات وأعادوا بالصورة المناسبة الأصول النقدية. سوف تحدد هذه التدقيقات أيضاً ما اذا كانت المدفوعات تقيّدت بالإرشادات التي تُحدّد حدود صرف الأموال والاستخدامات المسموح بها.

هذا المشروع يراجع العمليات المستخدمة من أجل الترخيص والمنح، والتنفيذ، والإشراف على العقود في منطقة جنوب الوسط التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة.

نماذج مختارة من المحاسبة والتقارير المتعلقة بالتزامات ونفقات صندوق إغاثة
 وإعادة إعمار العراق (منهجية الكلفة اللازمة للإنجاز)
 التقرير رقم SIGIR 2005-08.02

الهدف الإجمالي لهذا التدقيق يتمثل في تحديد ما اذا كانت المنهجيات والعمليات المستخدمة لجمع معطيات المحاسبة وإعداد التقارير المتعلقة بالتزامات ونفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كافية لتحديد الكلفة اللازمة لإنجاز المشاريع الجارية حالياً او المخطط لها.

مراجعة برنامج الاستجابة الطارئة للقيادة للسنة المالية ٢٠٠٥
 التقرير رقم SIGIR 2005-15

الهدف الإجمالي لهذا التدقيق يتمثل في تقييم كفاية الرقابة على برنامج الاستجابة الطارئة للقيادة. وعلى وجه التخصيص، سوف يحدّد التدقيق ما اذا (١) كانت إجراءات تخصيص الأموال كافية، (٢) ما اذا تم استخدام الأموال للأغراض المعنية لها، (٣) اذا تم حفظ ودعم السجلات المالية و (٤) ما اذا كان التخطيط للاستدامة كافياً.

تدقيق السياسات والإجراءات المتبعة ضمان نوعية المعطيات عند جمع المعلومات
 وإعداد التقارير المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
 التقرير رقم SIGIR 2005-16

يعتزم مكتب المفتش العام تحديد ومراجعة السياسات والإجراءات المستخدمة لجمع وإبلاغ من أنظمة تكنولوجيا المعلومات التي تدعم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. هدف هذا التدقيق إلى تحديد ما اذا كانت السياسات والإجراءات والرقابة الداخلية التي وضعتها المنظمات الحكومية الأميركية قد أمنت معطيات صالحة يُعَوَّل عليها لأجل إدارة مشاريع إعادة إعمار العراق بصورة فعّالة.

تحديداً، سوف يُقَيّم مكتب المفتش العام السياسات والإجراءات التي تضمن ان المعاملات صالحة، ومرخصة بالصورة المناسبة، وتم تنفيذها تماماً وأبلغ عنها بدقة.

وسوف يُقيم مكتب المفتش العام السياسات والإجراءات بالنسبة لكل من الأنظمة اليدوية والممكنة لتحديد ما اذا كانت الرقابة المعتمدة تضمن سلامة المعطيات.

مراجعة إعادة إعمار مشروع المنصورية الكهربائي

التقرير رقم 17-2005 SIGIR

يعتزم مكتب المفتش العام القيام بهذه المراجعة كجزء من جهوده لتحديد ما اذا كان مقاولون مختارون من قطاعات إعادة الإعمار يتقيدون بشروط العقود او بأوامر المهمة، وما اذا كان ممثلو الحكومة يتقيدون بالإرشاد التشريعي والقانوني العام حول إدارة العقود والإدارة المالية. وسوف يُقيم مكتب المفتش العام أيضاً فعالية الرصد والرقابة التي يمارسها موظفو العقود الإداريون. بتحديد أكثر، سوف يدرس مكتب المفتش العام عمليات تخطيط المشروع، والتقدم الفعلي للمشروع، وأداء المقاول. وسوف يُقيم المكتب أيضاً الرقابة الإدارية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية على هذا المشروع.

مسح تمويل مكتب المخدرات الدولية (INL) وتطبيق القانون الخاص بالعراق

التقرير رقم 18-2005 SIGIR

باشر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بالتعاون مع مكتب المفتش العام التابع لوزارة الخارجية إجراء مسح بالنسبة لتمويل مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون الخاص بالعراق. سوف يركز المسح بالدرجة الأولى على البرامج الرئيسية لمكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) لتحديد ما اذا كان هذا المكتب قد قام بالرقابة الإدارية والمحاسبية الصحيحة للتأكد من ان الأموال التي قدمها الكونغرس تتفق وفقاً للقوانين الفدرالية، وسوف يجري المسح في مرافق المكتب ومرافق وزارة الخارجية الأخرى في واشنطن العاصمة.

تدقيق خاص بالتقيد بقانون المدفوعات العاجلة المتعلقة بالانفاق من صندوق إغاثة
وإعادة إعمار العراق
النقير رقم 2005-12 SIGIR

الهدف هو تحديد ما اذا كانت النفقات التي أجرتها المنظمات الحكومية الأميركية
المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تتقيد بقانون المدفوعات
السريعة وبالسياسات والقوانين الأخرى المعتمدة.

السياسات والإجراءات المستخدمة لإدارة مشروع صندوق إغاثة وإعادة إعمار
العراق

النقير رقم: دي ٢٠٠٥-دي سي بي أي بي-٢٠٠٥,٢ (D2005-DCPAAP-0005.2)

الهدف الإجمالي لسلسلة التدقيقات هذه هو تحديد ما اذا كانت السياسات والإجراءات
والرقابة الداخلية التي وضعتها المنظمات الحكومية الأميركية قد نتج عنها إدارة فعالة
لمشاريع إعادة إعمار العراق. وسوف تحدد التدقيقات أيضاً ما اذا كانت السياسات
والإجراءات والرقابة الداخلية مُنسقة بالصورة المناسبة بين المنظمات الحكومية
الأميركية ونتج عنها تجانس كاف بين تلك المنظمات لأجل الإدارة الفعالة وإنجاز
مشاريع إعادة إعمار العراق في الوقت المناسب.

سوف يُقيم التدقيق التالي ضمن هذه السلسلة كفاية السياسات والإجراءات والرقابة التي
مارسها مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

أنظمة المعلومات المستخدمة في إدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

الهدف الإجمالي لسلسلة التدقيقات هذه هو تحديد ما اذا كانت أنظمة المعلومات
المستخدمة من قبل المنظمات الحكومية الأميركية قد نتج عنها إدارة فعالة لبرامج
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وسوف تُحدد هذه التدقيقات أيضاً ما اذا كانت
أنظمة المعلومات هذه جديرة بالثقة بما فيه الكفاية وتنسيقها بصورة وافية بين تلك
المنظمات بغية تأمين تقارير دقيقة وكاملة وفي الوقت المناسب لكبار الرسميين
الحكوميين والكونغرس حول استخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

نقير إلى الكونغرس

- التقرير رقم دي ٢٠٠٥-دي سي بي إي إي آي-٢٠٠٤ (D2005-DCPAAI-0004.2)

سوف يُحدّد هذا التدقيق مفعول الخمسين مليون دولار التي خصّصت لدعم التقارير حول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

- التقرير رقم دي ٢٠٠٥-دي سي بي إي إي آي-٣٠٠٤ (D2005-DCPAAI-0004.3)

يعالج هذا التدقيق الإجراءات التي يجري إتخاذها من قبل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق والنشاطات الحكومية الأميركية الأخرى للتأكد من التوصل الى حل فعال بالنسبة للحكومة الأميركية.

مراجعة أوامر المهمات الإدارية

التقرير رقم 19-2005 SIGIRSIGIR

أهداف هذا التدقيق تتمثل في تحديد الى أي مدى:

- أنجزت أوامر المهمات الإدارية الغرض المعين لها، أي تحديد التكاليف الإدارية الثابتة لمقاول التصميم والبناء بالنسبة لإجمالي عقد أمر التسليم غير المحدود.
- تعديل نطاق المشاريع كان له تأثير في ضرورة بعض التكاليف الإدارية الواردة في أوامر المهمات الإدارية.
- زيادة أو خفض فترات أوامر العقود/المهمات كان لها تأثير على قيمة كلفة أوامر المهمات الإدارية، وعلى الحدود التي تتبدّل فيه أوامر المهمات هذه بين مقاول تصميم وبناء وآخر.

مراجعة إدارة تحويل الأصول التي تم شراؤها، وتجديدها و/أو إنشاؤها بواسطة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، الى الحكومة العراقية.

يتمثل الهدف الإجمالي لسلسلة هذه التدقيقات في تحديد ما اذا كانت المنظمات الحكومية الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد

طوّرت ووافقت على سياسات وإجراءات كافية لدعم نقل الأصول التي تم شراؤها أو التي تم ترميمها، أو إنشاؤها بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية ومواطنيها، وما إذا كانت تلك السياسات والإجراءات قد تم تطبيقها.

- القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسية، التقرير رقم SIGIR 2005-20
- مكتب المشاريع والعقود وفرقة الخليج الإقليمية لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي، التقرير رقم SIGIR 2005-21
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، التقرير رقم SIGIR 2005-22

التدقيق بشأن الفجوة في إعادة الإعمار الأميركية في العراق التقرير رقم SIGIR 2005-23

يتمثل الهدف الإجمالي لهذا التدقيق في تحديد:

- كيفية تنفيذ الخطط والتوقعات بالنسبة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- إلى أي حد كانت الوكالات الحكومية الأميركية فعالة في تنفيذ تلك الخطط وإلى أي حد لبّت التوقعات؟
- سيحاول مكتب المفتش العام أيضاً تحديد أية أسباب حوّلت تنفيذ هذه الخطط عن مسارها وماذا فعلت الحكومة الأميركية استجابة لذلك.

التدقيقات المخطط لها

إن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بصدد التخطيط لإجراء تدقيقات في المجالات التالية:

- المدفوعات غير المتطابقة
- الالتزامات التي لم تجري تصفيتها

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

- الإيصالات المتطابقة مع المتطلبات او الاحتياجات والتكاليف المسموح بها.

وسوف يجري مكتب المفتش العام أيضاً تدقيقات إضافية حول الأداء لتقييم التوفير والفعالية والكفاءة والنتائج لبرامج وعمليات إعادة إعمار العراق، حسب الضرورة. وسوف يتم إنجاز هذه التدقيقات من خلال عمليات تدقيق تتناول مشاريع فردية تتعلق بمسائل مُعيّنة، وكذلك إجراء سلسلة من التدقيقات التي سوف تقيّم عدداً من المكونات المتعلقة بالمواضيع المرتبطة بها. وسوف يُعلن عن كل واحد من عمليات التدقيق هذه قبل المباشرة بأعمال التدقيق على الأرض.

للحصول على النص الكامل لخطة التدقيق، أنظر موقع SIGIR على الانترنت:
http://www.sigir.mil/pdg/Audit_Plan_Feb_2005E.pdg

العمليات الخاصة للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

خلال ربع السنة هذه، واصلت عمليات مكتب المفتش العام الخاصة توسيع برنامجها الرامي الى تقييم المشاريع والهادف الى تحديد ما اذا كانت دولارات دافعي الضرائب قد أنفقت بطريقة جيدة على المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في مختلف أرجاء العراق. وفي حين يُحلل مدققو مكتب المفتش العام بوجه عام المسائل الأهم المتعلقة ببرنامج، وفي حين يركز محققو المكتب على نشاطات جنائية مهمة، يركز مفتشو مكتب المفتش العام على تقييم العمل الذي تحقق فعلاً في مشاريع مُعيّنة في العراق.

المقاربة

خلال ربع السنة الحالية، فتّش مكتب المفتش العام ١٢ موقعاً للمشاريع. للقيام بأعمال التفتيش هذه، جمعت فرق المهندسين والمدققين التابعة لمكتب المفتش العام المواصفات التعاقدية، وسافرت الى مواقع المشاريع، وفتّشت الأعمال والمنجزات في الموقع. النجاح الأولي لفريق التقييم المتكامل الذي كان يعمل في بداية ربع السنة جعل مكتب المفتش العام يقوم بتشكيل ثلاث فرق إضافية. بدأ الفريق المتكامل الثاني عملياته خلال القسم الأخير من ربع السنة؛ ويجري حالياً جمع الفريقين الآخرين، ويتوقع ان يقوموا بتقييمات للمواقع خلال ربع السنة القادم.

في الوقت الذي كانت فرق التقييم المتكاملة تقوم بأعمال تفتيش المواقع، بدأ موظفو مكتب المفتش العام الآخرون إعداد برنامج مسح للمشاريع على الأرض يتطلب مراجعات أقل تقنية. هذه العمليات التي نُفذت أواخر ربع السنة، أنتجت عشر عمليات مسح للمشاريع في المواقع.

باشرة مكتب المفتش العام أيضاً برنامج مسح جوي للمشاريع خلال ربع السنة هذا لدعم جهود التقييم والمسح المتكاملة على الأرض. برنامج المسح الجوي للمشاريع

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

يُعنى بالمواقع النائية او التي يصعب الوصول اليها بسبب الهواجس الأمنية. بدأ هذا البرنامج خلال ربع السنة هذا من خلال موظفين مُعينين للعمل في العراق قاموا بسحب مواصفات عقود المشاريع، وإتمام المعطيات وتعليمات المهمات، وإرسال تلك المعلومات إلى محلي الصور في واشنطن العاصمة. يقوم هؤلاء الموظفين في الوقت الحاضر بالوصول إلى صور الأقمار الصناعية وبتحديد ما اذا كان قد تم تلبية شروط البناء العامة. يخضع خمسون مشروعاً في الوقت الحاضر للمسح الجوي.

التخطيط

اختار مكتب المفتش العام مقطعاً من مختلف المشاريع من أجل إجراء تقييم، ومسح، وتحليل لكل واحد من القطاعات الكبرى، بما في ذلك:

- مشاريع المياه والكهرباء والنفط والمرافق والنقل
- المشاريع التي تتضمن عقوداً بمبالغ كبيرة وصغيرة
- مشاريع مقاولين عامين مختلفين
- مشاريع في مناطق مختلفة من البلاد
- مشاريع من ضمن برامج كل من الوكالات الأميركية الرئيسية

النتائج

حسّنت جهود برامج تقييم مكتب المفتش العام أعمال الإنشاء في العديد من المواقع. فقد عمّد المقاولون الى إصلاح أوجه التقصير التي حددها مهندسو مكتب المفتش العام، كما أبلغ الإداريون انهم سوف يقومون بزيارة مواقعهم بصورة أكثر تكراراً للتأكد من أن مقاولي الباطن يقومون بعملهم بالطريقة المناسبة. لقد لفت مفتشو مكتب المفتش العام انتباه المديرين الأميركيين الى أوجه التقصير في التخطيط وأعمال التصميم والبناء والاختبار والإشراف العام للمقاولين، لكي يصبح بالإمكان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين تنفيذ المشاريع.

سرت شائعة بين الوكالات الهندسية تقول إن فرق مكتب المفتش العام يمكن ان تقوم بزيارات غير متوقعة الى أي موقع لمشاريعهم في مجمل أرجاء العراق، كما علم مكتب المفتش العام ان المهندسين في أجزاء مختلفة من البلاد يناقشون أماكن ونشاطات فرق مكتب المفتش العام. وهكذا، كان لحضور موظفي المفتش العام في أرجاء العراق أثر مفيد في تحفيز أداء أكثر فاعلية من جانب المقاولين.

برنامج تقييم المشاريع في الموقع

خلال ربع السنة الحالية، أكملت فرق التقييم المتكاملة التابعة لمكتب المفتش العام تقييم المشاريع المتعلقة بالأعمال التي نُفذت في ١٢ مشروع من مشاريع إغاثة وإعادة إعمار للعراق. عالجت عمليات تقييم تقييمات المشاريع عدة قضايا:

- هل كانت نتائج المشاريع مطابقة للأهداف الأصلية؟
- هل تمّ تصميم مكونات المشاريع بصورة كافية قبل البناء او التركيب؟
- هل لبت أعمال البناء او إعادة التأهيل بما فيه الكفاية مقاييس التصميم؟
- هل تم تنفيذ خطة المقاول لمراقبة النوعية وبرنامج الحكومة الأميركية لضمان النوعية بصورة كافية؟
- هل عولجت مسألة استدامة المشاريع وكفاءتها التشغيلية؟

قدّم مكتب المفتش العام نتائج تقييم المشاريع هذه بما في ذلك النتائج التي توصل اليها والتوصيات، الى مكتب المشاريع والعقود والى سلاح المهندسين في الجيش الأميركي.

مشاريع عبور خطوط أنابيب نهر ولقناة ري في شمال العراق

قام مكتب المفتش العام بعمليات تقييم لثلاثة مشاريع قيد الإنشاء، متصلة ببعضها البعض، وضرورية لنظام توزيع النفط والغاز في شمال العراق.

- خط أنابيب يعبر نهراً في العراق.
- وصلات ربط خط أنابيب بخطوط أنابيب أرضية عند معبر النهر.
- خط أنابيب يعبر قناة ري عراقية.

جميع العناصر المذكورة هي أجزاء من نظام توزيع خط الأنابيب الشمالي الذي سيربط حقول النفط العراقية بمصافي النفط وبخطوط الأنابيب المستخدمة للتصدير. أمر المفتش العام بإجراء هذه المراجعات بسبب أوجه التقصير الكبيرة التي شابت أداء المقاولين السابقين في تنفيذ هذه المشاريع الهامة.

وجد فريق التقييم المتكامل التابع لمكتب المفتش العام أن أعمال البناء المتواصلة في جميع المشاريع الثلاثة تبدو بأنها تُلبّي المواصفات المحددة في العقود. كانت برامج رقابة النوعية المتبعة من قبل المقاول وبرامج الحكومة الأميركية لضمان النوعية كافية لتأمين إنشاءات ذات نوعية جيدة. كذلك تمّ التعامل مع مدى معالجة استدامة المشاريع وكفاءة تشغيلها بشكل وافٍ من خلال بيانات الأشغال لتلك المشاريع.

كان قد سبق للحكومة الأميركية أن تعاقدت مع شركة أخرى لبناء نفس المشاريع. وقد انفقت تلك الشركة كل الأموال المخصصة للمشاريع، لكنها لم تنفذ سوى نسبة مئوية صغيرة من الأشغال. لم يتم النظر في أشغال المقاول السابق خلال هذه التقييمات، غير أن مكتب المفتش العام بصدد مراجعة تلك الأشغال عبر عملية تدقيق، وسوف يعلن عما سيتوصل إليه هذا التدقيق من نتائج في موعد لاحق.

نظراً للمبالغ الكبيرة التي أنفقت على هذه المشاريع، وللصعوبات التي واجهها المقاول السابق، قرّر مكتب المفتش العام إجراء تقييم للمشاريع الثلاثة خلال المراحل الأولى للبناء، ومن ثم رصد تقدم العمل بها. سمحت هذه الاستراتيجية لفريق التقييم المتكامل

التابع لمكتب المفتش العام بأن يوصى بتعديل عقد مشروع خط أنابيب النفط الذي سيزيد الى حد كبير من طاقة تدفق النفط، وبالتالي، من زيادة هذا الدخل للعراق.

عبور خط الأنابيب لنهر في شمال العراق (تقييم المشروع رقم: SIGIR PA-05-010)

تبلغ كلفة عقد المشروع حوالي ٢٩,٧ مليون دولار، وكما أوردت التقارير فإن المشروع كان قد أنجز منه نسبة ١٤ بالمئة عند تقييمه. وجد فريق التقييم المتكامل ان الأشغال التي أنجزها المقاول الحالي من المشروع كانت مطابقة للمواصفات المتفق عليها في العقد، وان المكونات كانت مصممة بشكل وافٍ.

تطابق الإنشاء: تم تصوير جميع نقاط التلحيم (١٠٠ بالمئة) بالأشعة (أشعة أكس) للتأكد من قوة الأنابيب وسدادها المُحكم. وهذا سيخفض مخاطر إصابات الموظفين العاملين حول الأنابيب بعد بدء العمل فيها ويُجنّب فقدان النفط بسبب التسرب. في الصورة أدناه، عمال التلحيم الذين قاموا بالأشغال المعرفين بالرقم (٢٠/١٩)، وأعمال التلحيم يعود تاريخها إلى (٩-٢٤-٠٥) ورقمها (٢٧). مثل هذه المعلومات ضرورية لتعقب أداء الذين قاموا بأعمال التلحيم، ونوعية اللحام، كما هي جزء لا يتجزأ من إجمالي ممارسات الإدارة الفعالة لأشغال الإنشاء.

اختبار عمال التلحيم: تم اختبار جميع المرشحين لوظيفة التلحيم ميدانياً قبل توظيفهم لتحديد ما اذا كانوا يمتلكون المهارات المطلوبة. كانت المعايير صارمة، كما ان إعادة الاختبار لم تكن مسموحة.

مثال عن لحام عالي النوعية يحمل
علامة بالشكل الصحيح في موقع
عبور خط الأنابيب للنهر



فريق إدارة النوعية يختبر مهارة
عامل تلحيم في موقع عبور خط
الأنابيب للنهر

حضور المشرف الميداني: المشرفون على الإنشاء عند مستوى خط الأنابيب كانوا متواجدين في الموقع فعلياً ١٠٠ بالمئة من الوقت، كما ان موظفي رقابة النوعية (QC) وضمان النوعية (QA) كانوا متواجدين في الموقع بصورة متكررة بشكل كافٍ لأداء واجباتهم بفعالية. علاوة على ذلك، تشارك المقاول والموظفون الحكوميون في شبكة اتصالات محلية (لاسلكي ميداني) وهكذا، كانت الأحداث التي تتطلب انتباه المشرف او فريق إدارة النوعية (QM) تصبح معروفة بالنسبة للجميع في الوقت المناسب.

كان التطبيق الفعال لخطة رقابة النوعية من قبل المقاول وبرنامج الحكومة الأميركية الخاص بضمان النوعية وسيلة فعالة جداً في نجاح المشروع لغاية الآن، كما يبدو ان المشروع سوف يُستكمل في الوقت المناسب هذه المرة.

وصلات الربط عند المعبر النهري في شمال العراق (تقييم المشروع رقم 012-2005-PA-SIGIR)

كانت كلفة عقد هذا المشروع حوالي ٨,٢ مليون دولار. أوردت التقارير ان المشروع كان قد تم إنجازه بنسبة ١٤ بالمئة عند تقييمه. وجد فريق التقييم المتكامل ان نتائج المشروع قد تكون على الأرجح مطابقة لأهدافه الأصلية، لأن مكونات المشروع كانت قد صُممت بصورة وافية قبل الإنشاء او التركيب. ولاحظ فريق التقييم، أثناء وجوده في الموقع، نفس الممارسات الجيدة المتعلقة بتطابق البناء مع الشروط المحددة، وبتوظيف العمال، والإشراف على الموقع، الموصوفة في قسم "عبور خط الأنابيب للنهر" في التقرير.

نتيجة لتقييم الفريق، أوصى مكتب المفتش العام بإدخال تعديل على نطاق الأشغال يمكن ان يزيد بصورة كبيرة طاقة التدفق الممكنة للنفط الخام في نظام خط الأنابيب هذا، ونتاج ملايين من الدخل الإضافي للعراق. كان نطاق عقد الأشغال الأصلي يربط خط أنابيب الإمداد بانبوب يمتد ٢٠٠ متر وقطره من ٣٢ إنشاً (بوصة)، ويتصل بدوره بخط أنابيب للتوزيع والتصدير. حدّد مهندسو مكتب المفتش العام ان خط الأنابيب الذي يبلغ قطره ٣٢ إنشاً يحدّ على نحو غير ملائم من تدفق النفط. وأوصى فريق التقييم المتكامل التابع لمكتب المفتش العام بإضافة خط أنابيب بقطر يبلغ ٤٠ إنشاً لإزالة العوائق ولزيادة قدرة التحميل، وتأمين المرونة التشغيلية. من شأن هذا التغيير زيادة طاقة تدفق النفط بنسبة تزيد عن ٥٠ بالمئة.



مشرفون على الأشغال في
الموقع وصلات الربط عند
المعبر النهري

أنبوب مع تركيبات
الاختبار للمياه عند
المعبر النهري في شمال
العراق



أطلق سلاح المهندسين في الجيش الأمريكي (USACE) خطة لتنفيذ هذه التوصية ونصح بتأمين الأنابيب الإضافية والعمال الماهرين القادرين على تغيير المشروع في الموقع، وان يُستخدموا لهذه الغاية دون ان يكون لذلك أثر يذكر على جدول المشروع الزمني وموازنته. ان تنفيذ هذه التوصية حقق وفرا في التكاليف، وسرّع الإنجاز، وزاد طاقة التدفق في خطوط الأنابيب وبالتالي، زاد دخل العراق من النفط. ونظراً للفوائد الاقتصادية الهامة والفورية لهذا التعديل البسيط، وافق سلاح المهندسين في الجيش الأمريكي بسرعة على تنفيذ هذا التعديل في العقد.



أشغال البناء في موقع وصلات ربط

عبور القناة، شمال العراق

(تقييم المشروع رقم: SIGIR-PA 2005-011)

كانت كلفة عقد هذا المشروع حوالي ٢,١ مليون دولار وأوردت التقارير أنه كان قد تم إنجاز حوالي ٣٥ بالمئة منه عند تقييمه. وجد فريق التقييم المتكامل ان نتائج المشروع سوف تكون على الأرجح مطابقة للأهداف الأصلية لأن مكونات المشروع كانت قد صُممت قبل الإنشاء والتركيب. كما ان أعمال الإنشاء التالية سوف تلبي على الأرجح معايير التصميم، لأن خطة المقاول للرقابة الشاملة على النوعية وبرنامج الحكومة الأميركية لضمان النوعية قد تم تطبيقها.

أشغال التلحيم وصنع الأنابيب عند معبر القناة كانت في مراحلها الأولى. غير ان تطابق ونوعية أشغال الإنشاء سوف تلبي على الأرجح شروط العقد لأن فريق مراقبة نوعية الإدارة (QM) المسؤول عن مشروع القناة قد أثبت قدرته على تأمين النوعية في مواقع المشروع المعنية. علاوة على ذلك، فان تقارير المقاول اليومية حول رقابة النوعية وتقارير ممثل الحكومة الخاصة بضمان النوعية، تبين أنها كانت كافية. أخيراً، اختبارات تلحيم الأنابيب بنسبة ١٠٠%، والاختبارات الفردية للملحمين،

وحضور فريق قوي للرقابة على إدارة النوعية، في موقع المشروع، سوف ينتج عنها على الأرجح بناء مشروع يتطابق مع المواصفات.

تقييمات المشاريع الأخرى

علاوة على تقييم مشاريع خطوط الأنابيب الثلاثة، قام فريق التقييم المتكامل التابع لمكتب المفتش العام بإجراء تقييمات لمشاريع كهربائية، ولمركز للرعاية الصحية، ولمخفر للشرطة، ولمحطة للسكك الحديدية، ولمستشفى.

خمس محطات تحويل ثانوية لكهرباء في جنوب العراق

(تقييم المشروع رقم: SIGIRPA-05-05 to SIGIR-PA-05-09)

قام مكتب المفتش العام بإجراء عمليات تقييم لخمس محطات تحويل للكهرباء في جنوب العراق تقدر قيمتها بـ ٢٨,٨ مليون دولار. وقد تبين ان المحطات الثانوية المنجزة كانت جيدة التخطيط، وحسنة التصميم والبناء. وعلى وجه التحديد، كانت المحولات، ومجموعة المفاتيح الكهربائية، والمرحلات، ومفاتيح الفصل الكهربائي، وأنظمة البطاريات، ومعدات الاتصالات، والمكاتب، ومباني مجموعة المفاتيح الكهربائية، وبيوت الحراسة، والسيارات الأمنية، وغرف الاستراحة، ومواقف السيارات، والمعدات الأخرى المرافقة المطلوبة لمحطات التحويل العاملة، مبنية ومركبة بالصورة الصحيحة. فقد أنجزت أعمال البناء والتركيب بمستوى رفيع من المهارة. نتيجة لذلك، بات على محطات التحويل أن تحول الكهرباء المنقولة العالية الجهد (الفولتية) إلى كهرباء للتوزيع منخفضة الجهد عند تشغيلها وعندما تتركب خطوط التغذية إلى ومن المرافق.

كان هناك مفتاحان لفعالية البرنامج: رقابة المقاول على النوعية وبرامج الحكومة الأميركية لضمان النوعية، والتي عالجت عناصر رقابة النوعية. لقد تعامل المقاول أيضاً، بالطريقة المناسبة، مع مسائل الاستدامة، بما فيها:

- تدريب موظفي محطات تحويل الكهرباء على تشغيل المحطات
- كتيبات حول تشغيل وصيانة أنظمة محطات تحويل الكهرباء

• توفير قطع الغيار لعمليات الصيانة

غير ان الفعالية التشغيلية لا زالت بحاجة الى المعالجة. المشاريع الممولة من صندوق إغاثة إعمار العراق تتضمن أو هي في طريقها أن تتضمن مخططاً لتوصيلات تغذية الجهد العليا بمحطات التحويل. لكن تركيب خطوط التوزيع من محطات التحويل الى المستخدمين النهائيين الذي كان جزءاً من العقد ثم ألغي لاحقاً، تم تحويله الى وزارة الكهرباء العراقية. أبلغ مكتب المشاريع والعقود مكتب المفتش العام ان إحدى محطات التحويل مركب فيها خطأ تغذية خارجان منها، وان هناك خط ثالث مخطط له. سوف تبدأ ثلاث من محطات التحويل باستلام خطوط التغذية الخارجة بحلول أواخر سنة ٢٠٠٥، كما ان محطة التحويل الأخيرة تعتبر ذات أولوية أدنى. لم يُعط أي تاريخ بخصوص تركيب نظام التوزيع.

أوصى مكتب المفتش العام بأن تقوم الوكالات الإدارية الأميركية برصد تركيب خطوط التغذية الداخلة والخارجة للتأكد من إدخال محطات التحويل في الخدمة، ومن ان الشعب العراقي سوف يستفيد من المشاريع المنجزة.

جدار جديد، وبيت الحراس وبوابة في مرفق كهربائي في العراق الأوسط



مركز الرعاية الصحية الأولية في العراق الأوسط (المشروع رقم: SIGIR -PA-2005-016)

قام فريق تقييم متكامل تابع لمكتب المفتش العام بتقييم موقع لمركز للرعاية الصحية الأولية في العراق الأوسط. هدف هذا المشروع الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بناء مرفق جديد مؤلف من طبقتين تبلغ مساحته حوالي ٠٦٤،١٥ متراً مربعاً. سوف يضم المرفق عيادات طبية ولطب الأسنان، وغرف فحص، ومرافق تصوير بالأشعة، وصيدلية، ومختبر، وقاعة استقبال. هذا المشروع هو واحد من أصل ١٤١ مركزاً للرعاية الصحية الأولية يجري بناؤها في العراق بموجب عقد تصميم وبناء واحد. هذا المشروع الذي تبلغ قيمة عقده ٤٤١،٦٢٤ دولاراً كان قد أنجز بنسبة ٤٧ بالمئة في وقت التقييم. وهناك حالياً مشروع إضافي ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، يعود لشراء التجهيزات الطبية المطلوبة اللازمة لمركز شغال للرعاية الصحية الأولية.

يبدو ان المشروع ذو نطاق وافٍ مع تصميم ومواصفات كافية بالنسبة للإنشاءات التي تلبي الأغراض المقررة له. قبل الزيارة التي قام بها مكتب المفتش العام، كان إعداد الموقع قد أُنجز، كما انتهى صب الخرسانة لأعمدة الطبقة الأرضية والعارضات الهيكلية لسقف الطبقة الأرضية، وعارضات الطبقة الأولى وبيت السلم في المركز وجدران غرفة التصوير بالأشعة.

وجد تقييم مكتب المفتش العام مسائل هامة تتعلق بصب الخرسانة المستخدمة في بناء هذا المرفق. لاحظ مكتب المفتش العام ان عدة عارضات إنشائية من الخرسانة تتضمن شقوق وفجوات مع نتوء معدن التسليح إلى الخارج. علاوة على ذلك، أظهرت تقارير ضمان النوعية لسلاح المهندسين في الجيش نواقص سابقة في صب الخرسانة لم يجرِ تصحيحها.

وجد التقييم أيضاً أن المقاول لم يكن لديه برنامج كافٍ لمراقبة النوعية للتأكد من ان الأشغال تتم وفقاً لتصميم ومواصفات العقد، كما ان المقاول لم يكن قد وضع عملية فعالة تسمح باتخاذ إجراءات تصحيحية عندما تظهر المشاكل. ولغاية هذا التاريخ، لم يجر اقتراح او الموافقة على الإجراءات التصحيحية. لقد أعلن المقاول انه الآن بصدد تطوير إجراءات لزيادة الرقابة على النوعية بالنسبة للخرسانة. يعمل المقاول، ومكتب المشاريع والعقود، وسلاح المهندسين في الجيش الأميركي على تطوير إجراءات تصحيحية بخصوص هذه الهواجس.



مبنى قيد الإنشاء للرعاية الصحية الأولية في العراق الأوسط

مركز للشرطة في العراق الأوسط

(المشروع رقم: SIGIR-PA-2005-020)

حدّد تقييم مكتب المفتش العام أن المشروع متى استكمل سوف يكون مطابقاً لأهداف أمر المهمة الأصلية، بعد ان يتم تصحيح النقص الذي وجد خلال التقييم. فرض العقد البالغة قيمته ١٥٣,٠٠٠ دولاراً بناءً، وإعادة بناء، أو تأهيل المباني والمرافق، وجميع المعدات المرافقة المطلوبة لمركز الشرطة بحيث يكون جاهزاً للعمل. تبيّن مع استثناء واحد، ان الأشغال كانت مطابقة لمواصفات العقد وأنه تمت إدارتها بالطريقة المناسبة على يد مهندس المشروع التابع لسلح الهندسة في الجيش الأميركي ومن جانب ممثل ضمان النوعية.

بوجه عام، كانت نوعية أشغال البناء جيدة. فأرصفة المشاة، وموقف السيارات، والجدران المحيطة، وأبراج الحراسة، والمبنى الجديد المؤلف من ثلاث غرف، والإنارة، ومولد الكهرباء الجديد، تم بناؤها أو تركيبها بصورة مناسبة. تعامل العقد أيضاً بصورة مناسبة مع حاجة الاستدامة بما في ذلك تدريب الأفراد العاملين في مركز الشرطة على تشغيل المولد الجديد وتأمين الكتيبات الخاصة بتشغيل وصيانة المولد.

غير أن تقييم مكتب المفتش العام حدد نقصاً في البناء تطلّب تصحيحاً فورياً. فمواد منع التسرب بين قرميد السقف المركبة حديثاً لم تكن كافية كما أن السقف تتسرب منه المياه. أبلغ سلاح المهندسين في الجيش الأميركي ان المقاول وافق على إصلاح السقف بموجب كفالة العقد، وأنه كان بصدد إكمال التصلّيات بعد أيام من زيارة مكتب المفتش العام للموقع.

إعادة تأهيل محطة للسكك الحديدية في العراق الأوسط (المشروع رقم: SIGIR-PA-2005-019)

قرر تقييم مكتب المفتش العام أن تجديد محطة السكة الحديدية سوف يكون مطابقاً لأغراض أمر المهمة الأصلية ولمواصفات العقد في حال تم تصحيح المشاكل التي حددها تفتيش سلاح المهندسين في الجيش الأميركي. أشغال المشروع التي بلغت كلفتها ٢٧٤,٠٠٠ دولاراً، كانت قد أنجزت بنسبة ٨٦ بالمئة في وقت التقييم.

وفي حين كان من الصعب الوصول الى بعض مناطق المشروع خلال الزيارتين اللتين تمتا على الموقع، فإن الأشغال التي تمت مشاهدتها لبّت شروط العقد. شملت أشغال إعادة التأهيل، وضع آجرّ جديد على الواجهات الخارجية للجدران والأعمدة، وإنارة جديدة خارجية وداخلية، ووحدات جديدة لتكييف الهواء، وأبواب ونوافذ جديدة، وسقف مستعار جديد وأرضيات جديدة، ونظام كهربائي مُحسّن النوعية.

عوارض إنشائية سقفية
فيها فجوات وتظهر منها
قضبان التسليح



عوارض إنشائية سقفية تظهر
فيها فجوات وشقوق في
الخرسانة، في مستشفى



وجد التقييم أن برنامج المفاضل لمراقبة النوعية الذي كان مطلوباً في العقد كان شبه
معدوم الوجود. غير ان أشغال إعادة التأهيل لبّت مواصفات العقد لأن مهندس
المشروع التابع لسلح المهندسين في الجيش الأميركي وممثل ضمان النوعية رسدا
قاما بمراقبة الأشغال والإشراف عليها.

مستشفى للتوليد والأطفال في العراق الأوسط (المشروع رقم: SIGIR-PA-2005-016)

زار فريق التقييم المتكامل لمكتب المفتش العام مستشفى التوليد والأطفال، وهو
مستشفى يشمل ٢٦٠ سريراً يعمل حالياً في العراق الأوسط. المرافق القائمة غير
كافية لتلبية شروط التشغيل والنظافة في المستشفى، كما ان بعض التجهيزات والمرافق
حالتها سيئة. يهدف هذا المشروع إلى تجديد المستشفى، بما في ذلك:

- استبدال او تجديد أنظمة الكهرباء، والمياه، والتدفئة، والتبريد، والاتصالات في
المبنى الرئيسي للمستشفى.
- تجديد مبنى إقامة الأطباء.

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

- تركيب وحدة جديدة لحراق القمامة ومولّد للكهرباء.
- إصلاح أنظمة المصاعد الأربعة.

أوردت التقارير أن أشغال المشروع البالغة كلفتها ٧,٤ مليون دولاراً قد أنجزت بنسبة ٣٣ بالمئة في وقت التقييم.

تبين ان نطاق المشروع وافٍ مع تصاميم ومواصفات كافية بالنسبة لمعظم المكونات بغية تلبية الأغراض المحددة له. غير انه من المبكر تحديد ما اذا كان المشروع سوف يلبي فعلاً تلك الأغراض.

أحد مجالات القلق كان في إعادة تأهيل أنظمة المصاعد الأربعة. فنطاق الأشغال والمواصفات وبرنامج المقاول لمراقبة النوعية لم تكن مُحَدَّدة بما فيه الكفاية لضمان نوعية الأشغال. وقد أشار ممثل ضمان النوعية التابع لسلح المهندسين في الجيش الأميركي، صاحب التجارب في مُعَاينة المصاعد، إلى العديد من المشاكل، بما فيها:

- الحبال لم تكن حائزة على ترخيص.
- عدم وجود صمامات لإغلاق حفرة المصعد في الحالات الطارئة.
- غياب آلية لفصل الطاقة قابلة للاقفال لأجل تأمين السلامة
- غياب أجهزة وقاية مركبة على بكرة الإدارة والحبال.

صحيح أن المقاول يعمل حالياً على إصلاح أوجه التقصير، غير أن أعمال تجديد المصاعد يجب مراقبتها عن كثب في المستقبل للتأكد من ان الأشغال تلبية مواصفات العقد.

برنامج المسح الميداني للمشاريع

المكوّن الثاني لبرنامج تفتيش أشغال البناء في مواقع مُعَيَّنة، التابع لمكتب المفتش العام، كان برنامج المسح الميداني للمشاريع. يتضمن هذا البرنامج القيام بمزيد من المراجعات العامة لمواقع بناء المشروع، وتبيان أوجه التقصير، وتقييم التقدم الإجمالي

وأخذ الصور الفوتوغرافية. بعد ذلك، يُصار الى تحليل المعلومات لمعرفة تقيدها بشروط العقد، وتمّ مشاطرتها مع إدارة البرنامج، وتُستخدم لتعيين الأماكن التي بحاجة الى تقييمات هندسية أكثر تفصيلاً. بوشر العمل بالبرنامج في أواخر ربع السنة الحالية باستخدام ١٠ عمليات مسح تمت خلال هذه الفترة. يأمل مكتب المفتش العام بإجراء عدد كبير من المسوحات خلال ربع السنة القادم.

برنامج المسح الجوي للمشاريع

المكوّن الثالث لبرنامج التفتيش التابع لمكتب المفتش العام كان برنامج المسح الجوي للمشروع. ضمن هذا الجهد المشترك، يعمل مكتب المفتش العام مع وكالة فدرالية أخرى تستخدم التصوير بواسطة الأقمار الصناعية لتحديد ما اذا كانت الهياكل والطرق ومشاريع البناء الأخرى تتقيّد بشروط العقد وبالمعلومات الخاصة بإنجاز الانشاءات. في الماضي، استخدم مكتب المفتش العام التصوير الجوي لتقييم الأهداف التي قد تحتاج إلى تدقيق.

تضمنت مشاريع التصوير الجوي الأولية لمكتب المفتش العام، المراكز والحصون العراقية المنشأة حديثاً على طول الحدود العراقية. خلال المرحلة الأولى، جمع مكتب المفتش العام المعلومات المتعلقة بالعقود، والخرائط وإحداثيات الخطوط المرجعية للخرائط للمراكز والحصون على الحدود وعلى طول ما يزيد عن ٤٠٠ كيلومتراً من إنشاءات الطرق. قدم مكتب المفتش العام المعلومات حول المواقع الخمسين هذه الى محلي الصور المأخوذة بواسطة الأقمار الصناعية في واشنطن العاصمة الذين أخذوا صور المشاريع هذه لمقارنتها بالموصفات العامة للعقد. وسوف يُحدّد محللو الصور ما اذا كان العمل قيد التنفيذ في المشاريع، كما سيستخدم مكتب المفتش العام هذه النتائج لاستهداف مواقع مشاريعها الأخرى.

تحقيقات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

يوصل مكتب المفتش العام التحقيق في قضايا الاحتيال والفساد في إنفاق الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق. لقد توصل مكتب المفتش العام، الى جانب شركائه في فريق مهمة التحقيق الخاص بإعادة إعمار العراق (SPITFIRE)، الى نتائج هامة خلال ربع السنة هذا. وقد قادت تحقيقات الفريق الى توفير هائل في التكاليف، والى استرداد أموال، والى تجنب دفع تكاليف أخرى. ضم فريق مهمة التحقيق الخاص:

- مكتب فرض قوانين الهجرة والجمارك في وزارة الأمن الوطني.
- قسم التحقيقات الجنائية في مصلحة ضريبة الدخل.
- مكتب المفتش العام التابع لوزارة الخارجية.

بعد إنشاء فريق مهمة التحقيق الخاص بإعادة إعمار العراق، سارع مكتب المفتش العام الى التنسيق مع قسم الاستيلاء على الأصول وتبييض الأموال (AFMLS)، ضمن القسم الجنائي في وزارة العدل الأميركية، بغية تسهيل التحقيقات الشاملة والمقاضاة الناجحة للقضايا التي باشر فريق المهمة في إقامتها. قدم مكتب المفتش العام مليوني دولار الى وزارة العدل لتمويل أربعة مدعين عامين يعملون بدوام كامل في قضايا مكتب المفتش العام.

تملك قسم الاستيلاء على الأصول وتبييض الأموال (AFMLS) سلطة مقاضاة قضايا معقدة وحساسة، ومتعددة المناطق، ومتعددة الوكالات، بما في ذلك قضايا ذات اهتمام دولي. ومع قدرتها على العمل مع الطيف الكامل لوكالات فرض تطبيق القانون والقواعد، يستخدم المكتب المذكور مقاربة دولية، تتضمن التعاون ما بين الوكالات، والاعتماد على أنظمة معارف متعددة قضايا الاحتيال وتبييض الأموال والاستيلاء على الأصول المالية التي تنشأ في العراق.

مع وجود أكثر من خمسين مسألة يجري التحقيق بشأنها حالياً، يُجري فريق مهمة التحقيق المذكور مقابلات عبر الولايات المتحدة كما وفي أوروبا والشرق الأوسط، ويواصل التعاون

والتنسيق مع عدد من الوكالات الحكومية الأميركية في العراق، بما فيها قيادة العقود المشتركة، ويستمر في تعيين قضايا نوعية تتعلق بالاحتيال في العقود وسوء الإدارة .

الاتجاهات الإجرامية

يواصل مكتب المفتش العام تعقب الاتجاهات الإجرامية من خلال الانتهاكات المبلغ عنها. يقدم الجدول ٢-٢ القضايا الأربعة والعشرون التي إما أُقيمت أو حُوّلت من التحقيقات الأولية منذ تقرير مكتب المفتش العام في تموز / يوليو ٢٠٠٥.

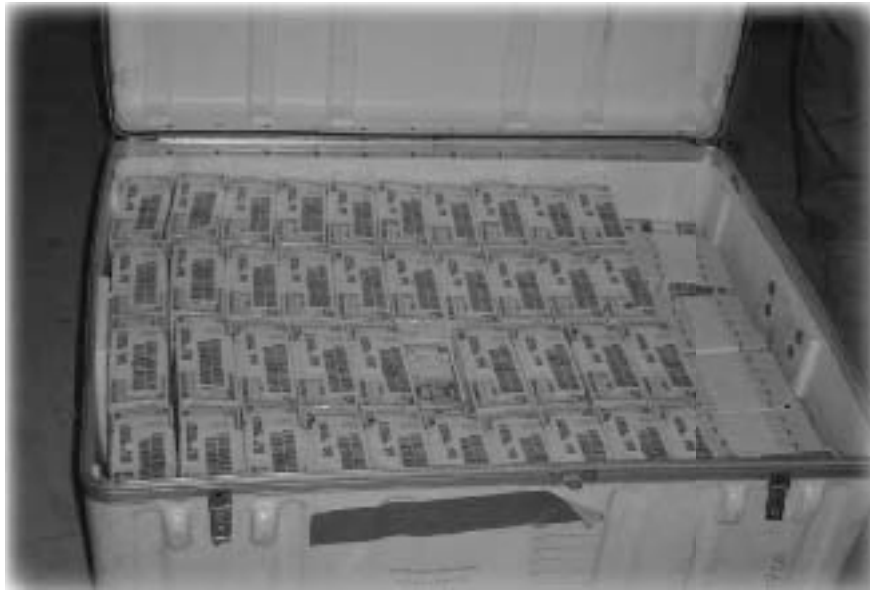
قضايا أُقيمت أو حُوّلت منذ ٣١ تموز / يوليو ٢٠٠٥	
فئة التحقيق	عدد الانتهاكات
سرقات	٨
مطالبات كاذبة	٧
رشاوى/عمولات سرية/مكافآت ضمنية	٤
تزوير الكلفة/استبدال المنتجات	٣
احتيال في عمليات الشراء	٣
تضارب المصالح	٣
أمور أخرى	٣
المجموع	٣١
ملاحظة: بعض القضايا متعددة التهم: لذلك يتعدى إجمالي عدد الاتهامات الـ ٢٤ اتهاماً	

الجدول ٢-٢

من أصل القضايا الأربعة والعشرين، هناك ١٣ قضية تتضمن سرقات، ورشوة، وعمولات سرية، ومكافآت ضمنية، أو تضارب بالمصالح. كانت هذه جرائم فردية بهدف الربح أو الفائدة الشخصية. وتضمنت إحدى عشر قضية اتهامات احتيال في عمليات الشراء، والتزوير في الكلفة/استبدال المنتجات، أو مطالبات كاذبة. وهذه جرائم ارتكبتها شركات المقاولين.

المصادر والاستيلاء على الأصول المالية

في قضية قيد التحقيق في العراق، صادر مكتب المفتش العام أربعة ملايين دولار من خلال التحقيق في قضايا سرقة واحتيال قد تصل إلى ثمانية ملايين دولار، وتتضمن منح عقود غير مُرخصة لأعمال صيانة مرفق لتدريب الشرطة.



٤ ملايين دولار نقدًا صادرها عملاء مكتب المفتش العام في بغداد

واستعاد مكتب المفتش العام مؤخراً ٦٧٠,٠٠٠ دولار من أموال صندوق تنمية العراق الى مراقب المحاسبة العام الأميركي في العراق لاستخدامها في إعادة الإعمار. الأموال المستردة تظهر في الصورة أدناه.



٦٧٠,٠٠٠ دولار من أموال صندوق تنمية العراق أعيدت الى مراقب المحاسبة العام الأميركي في العراق

وفي تحقيق مُنفصل، استعاد مكتب المفتش العام ٥٢٧,٤٥٦ دولاراً من أموال صندوق تنمية العراق لم يكن قد جرى احتسابها. وقد أعيدت هذه الأموال، تحت إشراف مكتب المفتش العام، الى مراقب المحاسبة لاستخدامها في إعادة إعمار العراق.

وصادر مكتب المفتش العام، بمساعدة مكتب الأمن الإقليمي التابع للبعثة الأميركية في العراق، ٢١ بندقية هجومية أوتوماتيكية تقدر قيمتها بـ ٣٧,٨٠٠ دولاراً وبندقية قناص تقدر قيمتها بـ ٣,٤٠٠ دولار. ويعتقد مكتب المفتش العام أن هذه الأسلحة الظاهرة في الصورة التالية تم شراؤها بأموال حُوِّلَت من أموال صندوق تنمية العراق كانت مخصصة لإعادة إعمار العراق. هذه المشكلة تمّ اكتشافها عن طريق تدقيق أجراه مكتب المفتش.



بنادق هجومية سيغ سورر صودرت خلال تحقيق جنائي في العراق

وفي مسألة أخرى، صادر مكتب المفتش العام خمسة أجهزة كمبيوتر حكومية وعدة قطع سلاح غير مرخصة من موقوف حكومي من خلال تحقيق في قضية فواتير تتعدى الكلفة الحقيقية للموظفين، وإصدار فواتير مزدوجة لقطعة من المعدات قُدرت قيمتها بـ ٥٠٠,٠٠٠ دولار.

الشركاء الآخرون للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

يواصل محققو مكتب المفتش العام العمل عن كثب مع الوكالات الحكومية الأخرى في العراق وفي الولايات المتحدة. ويتواصل العمل مع وحدة عمليات الاحتيايل والشراء الكبرى التابعة لقيادة التحقيقات الجنائية التابعة للجيش الأميركي حول قضية احتيايل في عقد وفي قضية اغتيال في العراق. كما ان مكتب المفتش العام، علاوة على ذلك، عضو في فريق مهم يحققان في احتمال تحويل أموال أميركية الى المتمردين في العراق:

- فريق المهمة الخاص بتهديد الاستغلال المالي
- فريق المهمة الخاص بتهديد التحقيقات المالية

يقدم مكتب المفتش العام معلومات قيّمة الى هذه المنظمات حول احتمالات الاحتيايل في إنفاق الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق.

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

تعاون مكتب المفتش العام مع المحققين العراقيين

عمل مكتب المفتش العام لأجل وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم لتبادل المعلومات حول الفساد مع هيئة النزاهة العامة العراقية (CPI). خلال العديد من التحقيقات الجنائية أعد محققو مكتب المفتش العام معلومات حول مواطنين ومسؤولين عراقيين متورطين في نشاطات غير مشروعة وأعمال فساد. مثلاً، قدم مكتب المفتش العام مؤخراً معلومات هامة حول نشاطات ضابط عسكري عراقي قيل انه كان يطالب المقاتلين برشاوى.

سوف يساعد مكتب المفتش العام، بموجب مذكرة التفاهم هذه، هيئة النزاهة العامة في تعقب وفي تجميد أصول المواطنين العراقيين في الولايات المتحدة المتورطين في نشاطات إجرامية. يعمل مكتب المفتش العام بموجب الأمرين التنفيذييين ١٣٣١٥ و ١٣٣٥٠، عن كثب، مع مكتب رقابة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة المالية الأميركية لفرض الرقابة على الصفقات، ولتجميد الأصول الأجنبية الخاضعة للسلطات القضائية الأميركية. ويمكن ان يستند العديد من هذه العقوبات أيضاً الى تفويض من الأمم المتحدة او الى تفويضات دولية أخرى.

المبادرات

يحتفظ مكتب المفتش العام بمقاربة تتسم بروح المبادرة، إزاء التحقيقات. فقد باشر المكتب، لأجل إجراء تحقيقات ذات شأن، بدأ مكتب المفتش العام برنامجين مُقيمين في العراق، يتضمنان تعقب ورصد الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق. سوف يشاطر المكتب المعلومات التي ستحصل عليها هذه المبادرات فريق مهمة تهديد الاستغلال المالي وفريق مهمة تهديد التحقيق المالي.

بعث مكتب المفتش العام مؤخراً برسائل الى جميع موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة السابقين تلتزم تعاونهم في تزويده بالمعلومات المتعلقة بأي قضية او حادثة يعتقدون أنها كانت تشكل انتهاكاً للمعايير القانونية والأخلاقية. يشمل ذلك الاحتيال وهدر

الأموال، وسوء استخدام الأصول المالية لإعادة إعمار العراق؛ والاستعمال الخاطئ أو سوء استعمال السلطة من قِبَل المواطنين الأميركيين، والأخطاء المالية الظاهرة أو الإدارية غير الصحيحة.

للإبلاغ عن تلك المعلومات، يمكن الاتصال بمكتب المفتش العام على:

الهاتف: (866) 301-2003

الفاكس (703) 602-5993

البريد الإلكتروني: hotline@sigir.mil

خط الاتصال المباشر للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يُسهّل خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام الإبلاغ عن الاحتيال، الهدر، وإساءة الاستعمال، وسوء الإدارة، والاقتصاص الحاصل في جميع البرامج المرتبطة بجهود إعادة إعمار العراق التي يمولها المكلّف الأميركي. القضايا التي يتسلمها الخط المباشر لمكتب المفتش العام والتي لا علاقة لها بمهمة المكتب، تُحوّل إلى الهيئة المناسبة. يتلقّى الخط المباشر لمكتب المفتش العام اتصالات مباشرة، وهاتفية، وبواسطة البريد، والفاكس، والانترنت من أناس في العراق والولايات المتحدة، وحول العالم.

خلال ربع السنة الثالث من عام ٢٠٠٥، جمع الخط المباشر لمكتب المفتش العام كافة القضايا الواردة من مكتب بغداد في ملفات رئيسية في واشنطن العاصمة. عقب ذلك، تمت مراجعة وتحليل جميع ملفات القضايا المفتوحة لتحديد ما إذا كانت صالحة، وتقع ضمن نطاق سلطة تحقيق مكتب المفتش العام. نتيجة لذلك، حوّل مكتب المفتش العام عدداً من القضايا إلى المفتشين العاملين الآخرين (IGs)، وأقل غيرهما.

تقرير ربع السنة الثالث

لغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٥، باشر مكتب المفتش العام التحقيق في ٤٢٥ قضية عبر خط الاتصال المباشر منذ بدايته. في الجدول ٢-٣ موجز لهذه القضايا.

قضايا بغل عنها عبر خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام						
خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام		قضايا مُستلمة		قضايا أُفقلت		قضايا مستمرة
ربع السنة الثالث	تموز/أيلول يوليو/سبتمبر ٢٠٠٥	المجموع التراكمي *	تموز/أيلول يوليو/سبتمبر ٢٠٠٥	المجموع التراكمي *	تموز/أيلول يوليو/سبتمبر ٢٠٠٥	المجموع التراكمي *
تحقيق إداري	٣	٣٣٦	٢	٧٤	٣	٨
إلغاء	٥	لا ينطبق	٥٣	٦٧	٠	٠
نقل	٩	لا ينطبق	٢٦	١٠٠	٠	٠
تحويل	٠	لا ينطبق	٠	٤٥	٠	٠
مساعدة	١	لا ينطبق	٧	٤٢	٠	٠
قانون حرية المعلومات (FOIA)	٠	٤	٠	٤	٠	٠
المجموع الإداري	١٨	٣٤٠	٨٨	٣٣٢	٣	٨
تحقيق جنائي	٤	٧٣	٧	٣٩	٢	٣٤
تدقيقات	٣	١١	٠	٥	٣	٦
عمليات خاصة	٠	١	٠	٠	١	١
المجموع	٢٥	٤٢٥	٩٥	٣٧٦	٩	٤٩
المجاميع المترجمة تغطي الفترة التي بدأ فيها خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام عملياته، من ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥						

الجدول ٢-٣

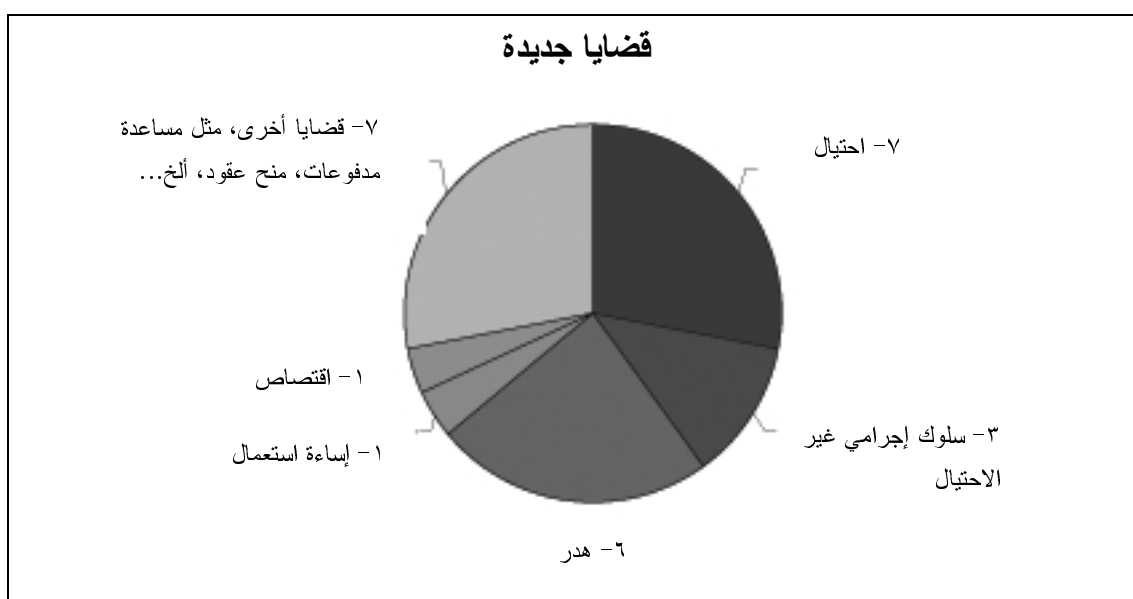
المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

قضايا جديدة

من الأول من تموز/يوليو لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فتح خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام ٢٥ قضية جديدة. يُظهر الرسم البياني ١-٢ القضايا الجديدة حسب أنواعها.

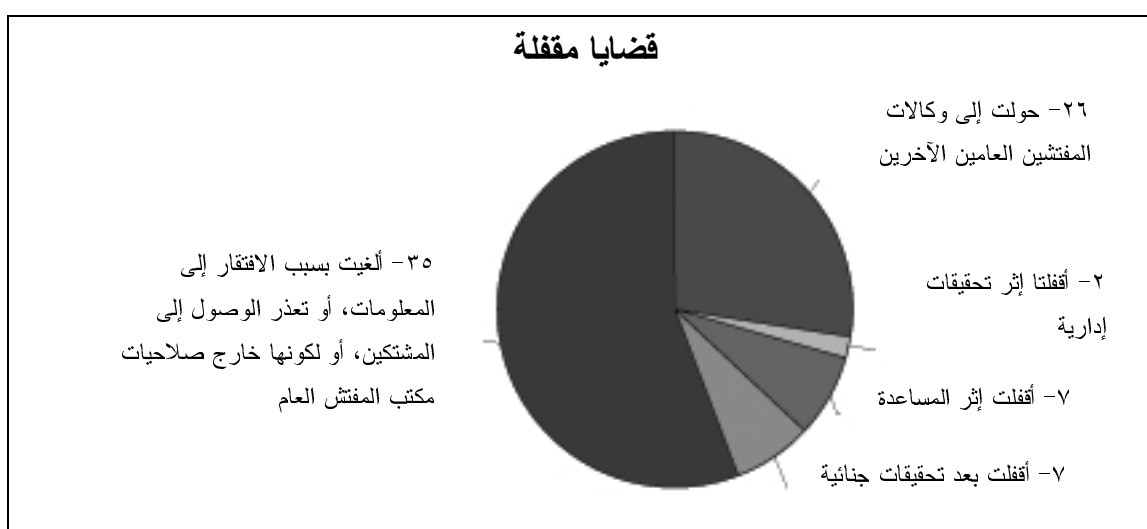


الرسم البياني ١-٢

يتلقى مكتب المفتش العام معظم التقارير للحالات المعتبرة بمثابة احتيال، وهدر، وإساءة استعمال، وسوء إدارة واقتصاص بواسطة البريد الإلكتروني، لكنه يتلقى معلومات من الأشخاص أنفسهم وعبر البريد التقليدي، والهاتف، والتحويل من الوكالات الأخرى.

القضايا المقفلة

خلال الفترة التقريرية، أفلت مكتب المفتش العام ٩٥ قضية. الرسم البياني ٢-٢ يُظهر أسباب الإقفال.



الرسم البياني ٢-٢

أفلت كلتا القضيتين بعد إجراء تحقيقات إدارية لغياب الأدلة.

القضايا المنقولة/المُحالة

خلال الفترة التقريرية، أحال مكتب المفتش العام ٢٦ قضية إلى مفتشين عامين آخرين.

- ١٢ قضية إلى مكتب المفتش العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق.
- ٥ قضايا إلى المفتش العام لوزارة الجيش
- ٤ قضايا إلى المفتش العام لوزارة الدفاع
- قضيتين إلى المفتش العام لسلح الطيران
- قضية إلى مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية
- قضية لوزارة العدل
- قضية لمكتب المشاريع والعقود

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

نظام معلومات إعادة إعمار العراق التابع للمفتش العام (SIRIS)

القانون العام 106-108، كما تمّ تعديله، يطالب مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) تقديم تقارير حول جهود إعادة إعمار العراق الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). يتوقع مكتب المفتش العام من الوكالات الأميركية التي تدير إعادة الإعمار في العراق تزويده، في الوقت المناسب، بمعطيات دقيقة حول البرامج والمشاريع. ما من نظام معلومات يمكنه بمفرده في الوقت الحاضر التقاط المعطيات الشاملة عن المشاريع والعقود والمعطيات المالية. لمعالجة هذه المشكلة، قام مكتب المفتش العام بتصميم وبناء نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS) كخزان لمعطيات المشاريع والعقود وللمعطيات المالية حول إعادة إعمار العراق. لم يخصص هذا النظام ليكون نظام إدارة مالية أو نظاماً قائماً على المعاملات، بل ليكون مستودعاً لمعطيات إعادة إعمار العراق الواردة من جميع المنظمات ذات الصلاحية الإلزامية حول أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

يحتوي نظام المعلومات على عدة أنواع من المعطيات:

- الإجراءات التعاقدية سواء من نسخ مستندات العقود المسوحة إلكترونياً أو النسخ الفعلية للعقود.
- معطيات الانفاق من أنظمة مالية متعددة.
- معطيات المشاريع مع تقديرات للكلفة اللازمة للإنجاز.

بإمكان مكتب المفتش العام والمنظمات المشرفة الأخرى استخدام معطيات نظام المعلومات (SIRIS) لاستهداف وإجراء التدقيقات والتحققات الأعلى قيمة حول إعادة إعمار العراق. وسعيًا منه وراء تطوير صورة كاملة عن عمليات العقود ذات الصلة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، جمع مكتب المفتش العام وحفظ في ملفات نسخاً عن العقود حصل عليها من منظمات إشراف خارجية. كما أصدر دعوات شهرية إلى الوكالات التنفيذية التي تدير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتزويده بالمعطيات تتعقب هذه الوكالات النشاطات ضمن نطاق عملها الخاص وتستطيع، بالتالي، مساعدة مكتب المفتش العام في جمع المعطيات.

أصبح التطور التقني لنظام المعلومات كاملاً، ويواصل مكتب المفتش العام جمع المعلومات لتغذيته من الوكالات التي تستخدم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. فقد بذل مكتب المفتش العام جهوداً كبيرة لجمع المعطيات، فأرسل كتاباً يطالب بالمعلومات حول المشاريع والعقود والانفاق. هذه المعطيات تمكن مكتب المفتش العام من التحقق من المعلومات التي تقدمها وكالات إعادة الإعمار. لغاية ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدخل مكتب المفتش العام ٣,٢٧١ عملية تعاقد لالتزامات بقيمة ١٤,٢ مليار دولار. من هذا المجموع، كانت هناك ٥٤٨,١ عملية تعاقد تقدر بـ ٥,١ مليار دولار ملزمة لتمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. للحصول على قائمة هذه العقود، أنظر الملحق ١.

الغايات والأهداف

هذه هي الغايات والأهداف الرئيسية لنظام معلومات إعادة إعمار العراق التابع للمفتش العام:

- دعم متطلبات تقديم التقارير في القانون العام 106-108 كما جرى تعديله.
- جمع وحفظ جميع العمليات التعاقدية، ومعطيات المشاريع والنفقات التي تم استلامها إثر دعوات إرسال المعطيات التي وجهها مكتب المفتش العام.
- إقامة نظام تدقيق قادر على تعقب دعوات مكتب المفتش العام الشهرية لإرسال المعطيات.
- تحسين مشاطرة المعلومات عبر جميع المنظمات المشرفة.
- تطوير تقارير معيارية لدعم مستخدمي التقارير الداخليين والخارجيين.

تحليل معطيات العقود والمشاريع

مكتب المفتش العام مطلوب منه بموجب القانون العام 106-108، كما جرى تعديله، تقديم تقرير يوجز جميع النشاطات التعاقدية التي تدعم جهود إعادة الإعمار في العراق. لتسهيل هذا الجهد، يطلب مكتب المفتش العام المعلومات حول جميع الالتزامات، والنفقات، والمداخل لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، والاتفاقات الأخرى على مستوى المشاريع والعقود، من الوكالات التنفيذية التالية:

- مكتب المشاريع والعقود (PCO)
- القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)
- سلاح المهندسين في الجيش الأميركي (USACE)
- مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS)
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)
- مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) التابع لوزارة الخارجية

طلب مكتب المفتش العام من هذه الوكالات تزويده بهذه المعلومات بحلول ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥ تتبعها معلومات شهرية مُحدّثة. يستورد مكتب المفتش العام المعطيات ثم يُنظمها في شكل يتيح الإرسال الديناميكي للتقارير.

في أيلول/سبتمبر، تلقى مكتب المفتش العام معطيات فقط من مكتب المشاريع والعقود، ومن قيادة القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ومن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. درس مكتب المفتش العام المعطيات ووجد فوارق في الاتجاهات بين المنظمات الثلاث. تلعب كل واحدة من المنظمات أدواراً مختلفة في إعادة إعمار العراق، وتخصص حصتها من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لمجالات مختلفة. تشرف قيادة القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسية - العراق على تدريب الجيش العراقي وعلى المشاريع الأخرى ذات الصلة بالأمن. تركز الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أكثر على المشاريع الإنسانية. أما مكتب المشاريع والعقود، فمكلف الإشراف على إعادة الإعمار العام للبنية التحتية بما في ذلك النفط وأنظمة الكهرباء والنقل والمياه.

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

للحصول على قائمة كاملة بالعقود التي تمّ إبلاغها إلى مكتب المفتش العام، أنظر الملحق ١.

معطيات مكتب المشاريع والعقود (PCO)

يدير مكتب المشاريع والعقود والنشاطات المترافقة مع البرامج والمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة الأعمار في العراق عبر قطاعات مختلفة، من ضمنها:

- النفط
- الكهرباء
- الأشغال العامة والمياه
- الأمن والعدل
- النقل والاتصالات
- المباني، الصحة، والتعليم

ملخص مالي لمشاريع مكتب المشاريع والعقود

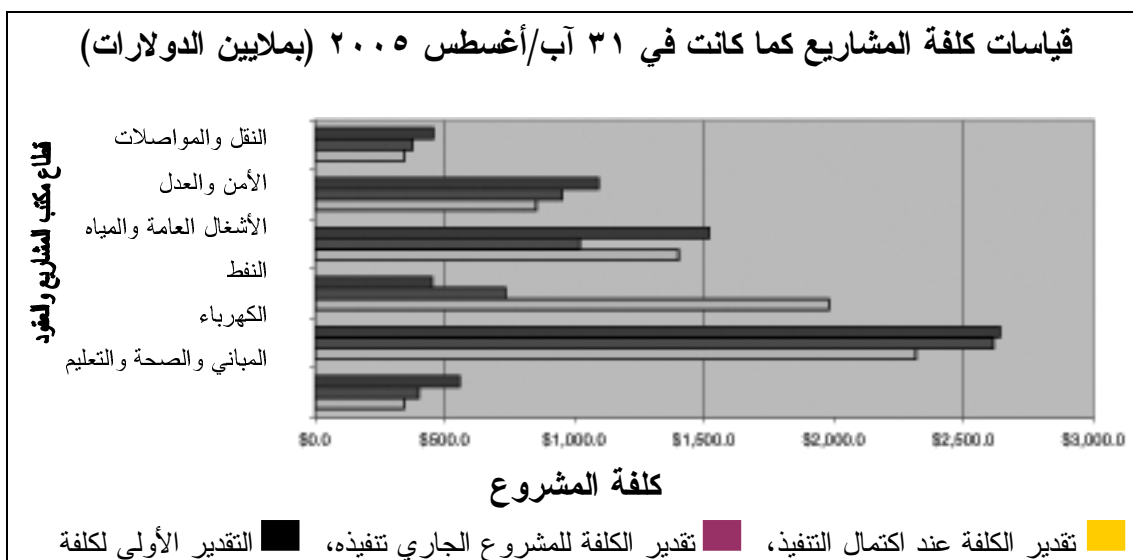
حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، كان مكتب المشاريع والعقود قد اصدر تقارير حول ٣٠٤١ مشروعاً بخصوص إعادة الأعمار في العراق، ووفّر معلومات حول مبلغ ٤,٥٩ مليار دولاراً قيمة التزامات صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق لصالح مكتب المشاريع والعقود (تجدر الملاحظة ان مكتب المشاريع والعقود اشار مؤخراً أن المبلغ الإجمالي الملتزم به اكبر من ذلك ولكن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة أعمار العراق لم يزود معطيات تثبت ذلك). يمثل قطاعا الكهرباء والنفط معاً اكثر من نصف قيمة الـ ٤,٥٩ مليار دولارا المبلّغ عنها: شكلت تكاليف الأمن القومي المنفقة في مشاريع فرض المراقبة على الحدود اكثر من ثلث الـ ١,٥ مليار دولار المبلّغ عنه كنفقات لمكتب المشاريع والعقود. يبين الجدول ٢-٤ مجمل مشاريع مكتب المشاريع والعقود مصنفة حسب القطاعات.

ملخص مشاريع مكتب المشاريع والعقود المبلغ عنها الى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق كما كانت في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (بملايين الدولارات)					
القطاع	عدد المشاريع	المبلغ الملتزم به	الالتزامات كنسبة مئوية من إجمالي المبالغ الملتزم بها	المبلغ المنفق	النفقات كنسبة مئوية من إجمالي المبالغ المنفقة
المباني، الصحة والتعليم	١,٦٤٦	\$ ٢٩٩,٧	%٧	\$ ١٢٦,٢	%٨
الكهرباء	٤٨٤	١	%٢٥	٣٦٩,٨	%٢٤
الأمن والعدل	٣٤٠	٨٠٨,٤	%١٨	٥٣٨,٤	%٣٥
الأشغال العامة والمياه	٢٤٣	٨٤٤	%١٨	٢٤١,٧	%١٦
النقل والمواصلات	٢٣٩	٢٣٨,٧	%٥	٧٣,٣	%٥
النفط	٨٩	١٢٦٥,٥	%٢٨	١٩٩,١	%١٣
المجموع	٣,٠٤١	٤,٥٩٨,٨	%١٠٠	١,٥٤٨,٨	%١٠٠
ملاحظة: البيانات لم تراجع او تدقق بصورة رسمية. من المحتمل عدم تطابق جمع الأرقام بسبب حسب بعض الكسور					

الجدول ٢-٤

قياسات كلفة مشاريع مكتب المشاريع والعقود

بغية رصد تكاليف المشاريع، جرى تفصيل عدة قياسات في مجموعة معطيات مكتب المشاريع والعقود. خصص مكتب المشاريع والعقود لكل مشروع تقديراً أولياً لكلفته وتقديراً لتكاليف المشروع الجاري تنفيذه، والتكاليف المقدرة للمشروع عند اكتمال تنفيذه. يبين الشكل ٢-٤ قياسات تكاليف المشاريع مصنفة حسب القطاعات.



الشكل ٢-٤

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

في معظم القطاعات، تشير معطيات مكتب المشاريع والعقود الى ان تكاليف المشروع عند اكتمال تنفيذه لن تتجاوز التقديرات الأولية لتكاليفه لكن بالنسبة لقطاع النفط تشير التقارير إلى أن التكاليف الأولية المقدرة كانت أقل بحوالي ٧٩٠ مليون دولار. يبين الشكل ٢-٤ أيضاً احتمال وجود شذوذ في مبالغ التمويل. ابلغ مكتب المشاريع والعقود ان نسبة تزيد عن ٨٥% من المشاريع النفطية تنفذ وفق الجدول الزمني المحدد او تسبقه. مع ذلك، يبين الشكل ٢-٤ ان كلفة اكمال هذه المشاريع تزداد عن التقديرات الأولية. يُظهر هذا القطاع أعلى نسبة مئوية من المشاريع التي نفذت وفق الجدول الزمني المحدد او سبقته، ولكنه يبدي أيضاً أعلى زيادة في التكاليف المقدرة لإنجازها.

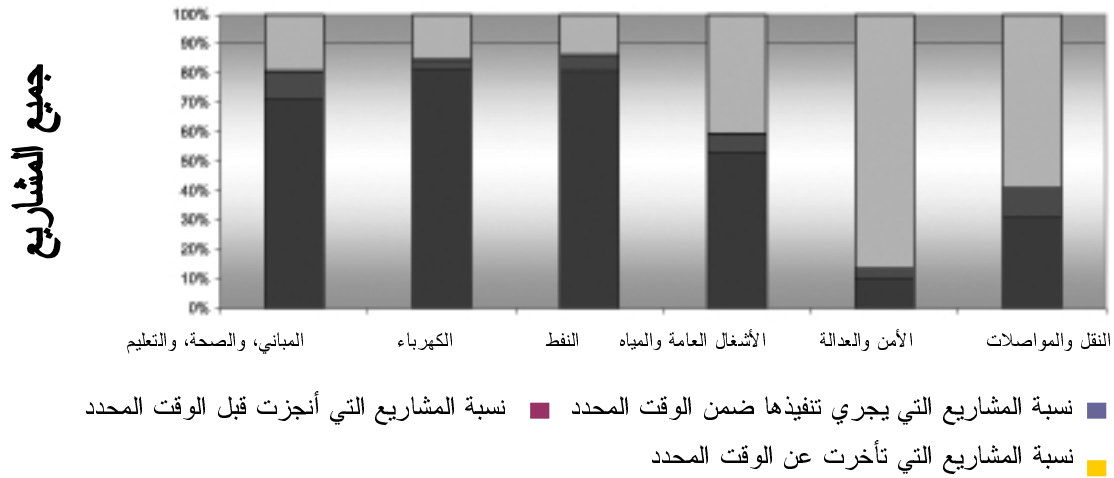
قياسات الجدول الزمني المحدد لمشاريع مكتب المشاريع والعقود

بالنسبة لكل مشروع، أوردت مجموعة بيانات مكتب المشاريع والعقود التاريخ الأولي المقدر لإنجاز كل مشروع، والتاريخ المقدر لإنجازه حالياً والتاريخ الفعلي للإكمال. يحدد التحليل المقارن لهذه التواريخ المشاريع المكتملة والمشاريع الجاري تنفيذها والمشاريع التي أكملت قبل أو بعد الوقت المحددة. من بين المشاريع الـ ٣٠٤١ التي ابلغ عنها مكتب المشاريع والعقود:

- ١٩٠٥ مشاريع يجري تنفيذه
- ١١٢٨ مشروعا اكتمل تنفيذه
- ٨ مشاريع لم يقرر تاريخ إكمال تنفيذه

يبين الشكل ٢-٥ وضع المشاريع الجاري تنفيذها على يد مكتب المشاريع والعقود مصنفة حسب القطاع. في قطاعات الأمن والعدل والنقل هناك اكبر عدد من المشاريع المتأخرة عن وقت إنجازها. هناك نسبة تزيد عن ٨٠% من كافة مشاريع الأمن والعدل متخلفة الآن عن الوقت المحددة لإكمال تنفيذها.

وضع إكمال المشاريع الجاري تنفيذها من جانب مكتب المشاريع والعقود كما كان في ٣١ آب/أغسطس، ٢٠٠٥



الشكل ٢-٥

معطيات القيادة المؤقتة للأمن المتعددة الجنسيات-العراق (MNSTC-I)

تم تكليف القيادة المؤقتة للأمن المتعددة الجنسيات-العراق مساعدة الحكومة العراقية في التدريب، والمساعدة في التعليم، والتجهيز لقوات الأمن العراقية. لدى هذه القيادة ١٣٩ مشروعاً لدعم مهماتها، وقد جرى تمويلها بمبلغ أولى قدره ٨٤٣,٥ مليون دولار من الأموال المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة الإعمار العراقي. تتفق هذه القيادة أموالها من خلال منظمات أخرى تتعهد بتنفيذ المشاريع. وقد جرى حالياً تصنيف المشاريع تحت أربع مجموعات رئيسية:

- القوات المسلحة العراقية
- الحرس الوطني العراقي (أصبح الآن جزءاً من الجيش العراقي)
- مراكز الشرطة، كليات الشرطة، وحاميات الوحدات الخاصة
- دائرة قوات حماية الحدود

بحلول ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كانت جميع المشاريع المصنفة تحت هذه المجموعات الأربع الرئيسية قد أنفقت أموالاً تزيد عن ما تم تخصيصه لها في الأصل. وحتى هذا التاريخ التزمت القيادة المؤقتة للأمن المتعددة الجنسيات بعقود تتجاوز قيمها

١١٩ مليون دولاراً عن المبلغ الذي كان متوقعا انفاقه في الأصل على تكاليف تأهيل قوات الأمن. يفصل الجدول ٢-٥ تفاصيل المبلغ المنفق لكل مشروع. تجاوزت دائرة قوات حماية الحدود المخصصات المقررة لها بنسبة ٤٩%، وهذه تشكل أعلى نسبة بين الفئات الأربع. بصورة إجمالية، أنفقت المشاريع نسبة ١٤% أكثر من الأموال المخصصة بالأصل لها.

كلفة ومخصصات مشاريع القيادة المؤقتة للأمن المتعددة الجنسيات-العراق، كما كانت في ١٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥ (بملايين الدولارات)					
المجموع التراكمي	اسم المشروع				
	دائرة قوات حماية الحدود	الحرس الوطني العراقي	القوات المسلحة العراقية	مراكز الشرطة، كليات لشرطة وحاميات الوحدات الخاصة	
\$٩٥٣,٦	\$٩٤,٨	\$٣٨٩,١	\$٠,٠	\$٣٢٠,٢	الكلفة الإجمالية
% ١٠٠	% ١٠	% ٤١	% ١٦	% ٣٤	النسبة المئوية لكلفة المشروع الزائدة عن المجموع التراكمي
\$ ٨٣٤,٥	\$ ٦٣,٥	\$ ٣٥٨,٥	\$ ١٢٨,٥	\$ ٢٨٤,٠	المخصصات الأصلية
\$ ١١٩,١	\$ ٣١,٣	\$ ٣٠,٦	\$ ٢٠,٨	\$ ٣٦,٢	المبلغ الزائد عن التقدير الأولي
% ١٤	% ٤٩	% ٩	% ١٦	% ١٣	النسبة المئوية لكلفة المشروع الزائدة عن المخصصات الأولية
ملاحظة: المعطيات لم تتم مراجعتها وتدقيقها بصورة رسمية. من المحتمل عدم تطابق جمع الأرقام بسبب حذف بعض الكسور					

الجدول ٢-٥

يوفر الجدول ٢-٦ ملخصاً للأموال المخصصة حسب الموقع. توجد نسبة ٢٥% تقريبا من مشاريع القيادة المؤقتة للأمن المتعددة الجنسيات-العراق إما في بغداد أو تادجي.

مواقع المشاريع العشرة الرئيسية للقيادة المؤقتة للأمن المتعددة الجنسيات-العراق حسب قيمة المشروع كما كانت في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (بملايين الدولارات)				
الموقع	المبلغ الملتزم به	النسبة المئوية من المبلغ الملتزم به من إجمالي المبالغ الملتزم بها	المبلغ المنفق	النسبة المئوية للمنقوع للمال المنفق
تادجي	\$ ٢١٠,٩	% ١٢,٧	\$ ٨٨,٢	% ٤١,٨
بغداد	\$ ٢٠٣,١	% ١٢,٢	\$ ٤٢,٣	% ٢٠,٨
النعمانية	\$ ١٦٨,٧	% ١٠,١	\$ ١٤٥,٠	% ٨٦,٠
القاسق	\$ ١٢١,٧	% ٧,٣	\$ ٩٣,٣	% ٧٦,٦
كركوك	\$ ١١٥,٨	% ٧,٠	\$ ٩٢,٧	% ٨٠,١
تليل	\$ ١٠٨,٢	% ٦,٥	\$ ٩٥,٥	% ٨٨,٢
الرسومية	\$ ٩١,٨	% ٥,٥	\$ ٥٣,٣	% ٥٨,١
كركوش	\$ ٧٥,٤	% ٤,٥	\$ ٥٥,٦	% ٧٣,٧
قاعدة الهند	\$ ٧٠,٠	% ٤,٢	\$ ٣٨,٣	% ٥٤,٧
مدارس متعددة	\$ ٥٩,١	% ٣,٦	\$ ٦١,٩	% ١٠٤,٧
ملاحظة: المعطيات لم تتم مراجعتها أو تدقيقها بصورة رسمية. من المحتمل عدم تطابق جمع الأرقام بسبب حذف بعض الكسور				

الجدول ٢-٦

معطيات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

تساعد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية العراق من خلال تنفيذ برامج في حقول التعليم، التغذية، الأمن، الرعاية الصحية، إعادة إعمار البنى التحتية، التنمية الاقتصادية، تطوير المجتمع الأهلي، إدارة المطارات والمرافئ، الحكم المحلي، والإدارة المؤقتة. تشرف حالياً على ٩٨٧٠ مشروعاً ممولة بقيمة ٢,٢ بليون دولار من مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تتدرج نسبة تزيد عن ٦٨% من المشاريع المبلغ عنها تحت قطاعات العدل، والبنية التحتية للأمن العام، والمجتمع المدني، والتي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى بناء الديمقراطية ونشاطات تتعلق بحقوق الإنسان.

يوفر الجدول ٢-٧ ملخصاً مالياً لمشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مصنفة حسب النوع ووضع المشروع. ورغم أن معظم المشاريع لا تتعلق بالإنشاءات فقد تم تخصيص الجزء الأكبر (٥٦,٤%) من موارد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لمشاريع تتضمن الكثير من الإنشاءات،

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

كالطرق والجسور والمطارات. جرى الالتزام بما يزيد عن ٢٣ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لمشاريع ألغيت أو جرى تعليق تنفيذها. يمكن إعادة تخصيص هذه الأموال لتنفيذ مشاريع جديدة أو مشاريع قيد التنفيذ تحتاج الى تمويل اكبر.

مخصصات صندوق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حسب نوع المشروع ووضع المشروع، كما كان في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (بملايين الدولارات)							
نوع المشروع	وضع المشروع						مجموع النوع المشاريع كنسبة مئوية من إجمالي للمشاريع
	ملغى	مكتمل	قيد التنفيذ	مقترح	معلق	مجموع النوع المشاريع	
إنشاءات كبيرة الحجم	\$ ٨,١	\$ ٠,٠	\$ ١١٥٥,٠	\$ ٩١,٤	\$ ١٤,٧	\$ ١٢٦٩,٣	% ٥٦,٤
لا تتعلق بالإنشاءات	٠,٠	١٨٢,٣	٥٦٣,٧	٣,٥	٠,٠	٧٤٩,٧	% ٣٣,٣
إنشاءات صغيرة الحجم	٠,٠	٢٠١,٨	٢٧,٢	٣,٢	٠,١	٢٣٢,٥	% ١٠,٣
مجموع وضع المشاريع	\$ ٨,١	\$ ٣٨٤,١	\$ ١٧٤٦,٠	\$ ٩٨,٣	\$ ١٤,٩	\$ ٢٢٥١,٧	% ١٠٠,٠
مجموع وضع المشاريع كنسبة مئوية من مجموع عدد المشاريع	% ٠,٤	% ١٧,١	% ٧٧,٥	% ٤,٤	% ٠,٧	% ١٠٠,٠	
ملاحظة: المعطيات لم تجري مراجعتها او تدقيقها بصورة رسمية. من المحتمل عدم تطابق جمع الأرقام بسبب حذف بعض الكسور							

الجدول ٢-٧

يوفر الجدول ٢-٨ ملخصاً لأعلى عشرة مواقع التي تم تخصيص التمويل لها. من بين الأموال المخصصة تركزت نسبة ٤٤,٧% من المشاريع في بغداد، وتعلقت نسبة ٨٣% منها بتنفيذ إنشاءات كبيرة الحجم.

مواقع اكبر المشاريع العشرة للوكالة الدولية للتنمية الدولية حسب قيمة الالتزام، كما كانت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (بملايين الدولارات)

الموقع	نوع المشروع				النسبة المئوية من الكلفة الإجمالية مقابل الكلفة التراكمية
	إنشاءات كبيرة الحجم	لا تتعلق بالإنشاءات	إنشاءات صغيرة الحجم	الكلفة الإجمالية	
بغداد	\$ ٨٣٤,٨	\$ ٦٦,٦	\$ ١٠٤,٤	\$ ١,٠٠٥,٩	% ٤٤,٧
على مستوى كل البلاد	\$ ٢٢٤,٥	\$ ٥٤٦,٣	\$ ٧١٥,٢	\$ ٧٧١,٦	% ٣٤,٣
البصرة	\$ ٥٧,١	\$ ١٨,٧	\$ ٢٤,٧	\$ ١٠٠,٥	% ٤,٥
بابل	\$ ٥٦,٨	\$ ١٦,٠	\$ ١٠,٧	\$ ٨٣,٦	% ٣,٧
صلاح الدين	\$ ١٦,٤	\$ ٦,١	\$ ٨,٨	\$ ٣١,٣	% ١,٤
ديالى	\$ ١٤,٥	\$ ٨,٩	\$ ٥,٨	\$ ٢٩,٤	% ١,٣
كربلاء	\$ ١٩,٨	\$ ١,٩	\$ ٥,٨	\$ ٢٧,٥	% ١,٢
التأميم	\$ ٠,١	\$ ١٠,٣	\$ ١١,٩	\$ ٢٢,٥	% ١,٠
محافظة مختلفة	\$ ٠,٠	\$ ١٨,٠	\$ ١,٦	\$ ١٩,٦	% ٠,٩
اربيل	\$ ٧,١	\$ ٧,٩	\$ ٤,٥	\$ ١٩,٥	% ٠,٩

ملاحظة: المعطيات لم تتم مراجعتها او تدقيقها بصورة رسمية. من المحتمل عدم تطابق جمع الأرقام بسبب حذف بعض الكسور

الجدول ٢-٨

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

الدروس التي تم تعلمها

تُركز مبادرة الدروس التي تم تعلمها التي قام بها مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) على ثلاثة مجالات من المواضيع الرئيسية ضمن نطاق إعادة إعمار العراق:

- إدارة الموارد البشرية
- التلزيقات والمشتريات
- إدارة البرامج والمشاريع

أجرى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أول منتدى للدروس التي تم تعلمها في ربع السنة الحالية في جامعة جونز هوبكنز، بواشنطن، العاصمة، حيث عالج خلاله إدارة رأس المال البشري. بدأت العملية بإجراء بحث معمق، وعشرات المقابلات الفردية، وجمع المعلومات من كافة المصادر، ومن ثم جرى استخلاصها في ورقة بيضاء أولية، قُدمت إلى لجنة المنتدى المؤلفة مما يزيد عن ٣٠ خبيراً أتوا من إدارات حكومية، وشركات صناعية، وجامعات، والعديد من بينهم خدم في العراق. قيم المنتدى، الذي استمر ليوم كامل، الأدلة وزود توصيات يجري حالياً صقلها لتشكّل تقريراً نهائياً.

سوف يقام المنتدى الثاني لمكتب المفتش العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وسوف يدرس الأمور المتعلقة بالتلزيقات والمشتريات في العراق. من المقرر ان يقام منتديان لاحقان خلال عام ٢٠٠٦، يتطرق أحدهما إلى إدارة البرامج والمشاريع ويشكّل الآخر جلسة مراجعة شاملة للنتائج الإجمالية للمشروع.

يلخص هذا القسم المعلومات التي بُحثت في التقرير الأولي لإدارة رأس المال البشري الذي أعده مكتب المفتش العام ويشمل مدخلات وتوصيات لجنة الخبراء. سوف يصدر تقرير إدارة رأس المال البشري في تشرين الثاني/نوفمبر وسوف يتوفر على موقع الإنترنت لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق . <http://www.sigir.mil>

الاستنتاجات من منتدى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

حدد مكتب المفتش العام أربعة "أعمدة" رئيسية لفحص ادارة رأس المال البشري في عملية إعادة إعمار العراق

- تنسيق السياسة
- تخطيط القوة العاملة
- التوظيف
- الاستمرارية

تنسيق السياسة: السياسة والإرشادات التنظيمية للتوظيف في "مؤسسة مندفة" (مؤقتة)

يعلمنا التاريخ ان برامج إعادة الإعمار في الظروف التي تتبع الحروب لا تكون سهلة ولا سريعة التنفيذ. فقد استغرقت أكثر هذه الجهود نجاحاً، أي إعادة إعمار اليابان وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عدة سنوات وتطلبت التزاماً متواصلاً رئيسياً من جانب القوات وصناديق التمويل الأميركية لتحقيق أهدافها. أما النشاطات الأميركية الأخرى من الإعمار أو الإغاثة، رغم كونها أقل كلفة، فقد دامت لفترات زمنية أطول، وواجهت مشاكل أكبر بوجه عام أو كانت غير ناجحة في نهاية المطاف، كما حصل في الصومال.

بدأ التخطيط لاحتلال وإعادة إعمار اليابان وألمانيا بعد بضعة اشهر على دخول الولايات المتحدة طرفاً في الحرب العالمية الثانية، واستمر التخطيط لمدة تزيد عن ثلاث سنوات. وعندما هُزمت قوات المحور كانت خطة إغاثة وإعادة إعمار ألمانيا واليابان جاهزة للتطبيق. لكن في العراق كان التخطيط المنهجي لفترة ما بعد انتهاء الحرب غير كاف لا في النطاق ولا في التطبيق. وفيما يخص رأس المال البشري، لم يتم وضع أي سياسة أو إرشادات تنظيمية لتأمين المسؤولين عن إدارة العراق بعد الحرب. فبعد وقت قصير من انتهاء المعارك التقليدية، توضحت بسرعة مواطن الضعف في نطاق تأمين الموارد البشرية.

- غياب نموذج قياسي لحشد الموظفين لإدارة مؤسسة مندفعة مؤقتة للإغاثة وإعادة الإعمار.
- غياب تنظيم للطوارئ يستطيع ان يقود عملية إعادة الإعمار والإغاثة .

المرحلة الأولى للتخطيط

بدأ التخطيط للمرحلة الأولى لما بعد انتهاء الحرب في العراق في منتصف العام ٢٠٠٢، عندما باشر عدد من المجموعات من وكالات متعددة بقيادة وزارة الدفاع، العمل على جوانب مختلفة من خطة الإغاثة وإعادة الإعمار. لم يكن لدى هذه المجموعات إلا القليل من التنسيق فيما بينها، وكما كانت مشاطرة المعلومات بينها محدودة. كانت وزارة الدفاع ترعى في وقت متزامن مشروع "مستقبل العراق"، غير أن مسؤولين في وزارة الدفاع كانوا اما يجهلون ما كان هذا الجهد او فضلوا تجاهله.

لم تبدأ عملية التطوير الرسمي للحظة الشاملة الإدارية لإعادة الإعمار إلا في نهاية كانون الثاني /يناير ٢٠٠٣ عندما تم تعيين الفريق جاي غارنر (متقاعد) لرأس المكتب الجديد لإعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية (ORHA). استنادا إلى الفريق غارنر لم يكن لدى المكتب أي إرشادات مسبقة على الإطلاق. ولذلك، تم إعداد خطة خاصة لتأمين الموظفين تستند إلى تفويض "الانتداب" الذي وفرته مذكرة القرار الرئاسي التي صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وعلق الفريق غارنر قائلاً: باشرنا (خطتنا لتأمين الموظفين) في الأسبوع الأول من شباط/فبراير وفي الواقع أصبح الأمر مشكلة في آذار/مارس.

إرشادات التخطيط وأحكام القانون ٣١٦١

تتعلق عدة وثائق في وزارة الدفاع بتأمين أفراد للعمل بسرعة في حالات طارئة، لكن لم تقدم أية منها إطار عمل مؤسسة مؤقتة، او تحدد الحاجات من الموظفين المدنيين لحالات ما بعد الحرب. والنص القانوني الرئيسي للتوظيف المؤقت الذي اتبع منذ ابتداء عمل مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية تمثل في أحكام القانون USC 5 3161. يسمح نص القانون C 3161 توظيف أفراد للعمل في مؤسسات مؤقتة من خلال تأمين تعيينات مؤقتة للخدمة المستتناة في نظام الخدمة المدنية. استخدم مكتب إعادة

الإعمار والمساعدات الإنسانية وسلطة الائتلاف المؤقتة القانون ٣١٦١ لتوظيف مدنيين لفترات تصل إلى سنة واحدة مع إمكانية تجديد المدة. فبدون السلطة التي منحها القانون ٣١٦١ لكان من الصعب التغلب على النقص المحتمل في الأفراد المنتدبين الفدراليين. في آذار/مارس ٢٠٠٤، كانت نسبة تزيد عن ٢٠% من الموظفين العاملين لدى السلطة معنيين بموجب القانون SUSC 3161.

قوانين تنظيمية موحدة للموارد البشرية

لاحظ المشاركون في المنتدى عدم وجود أنظمة لنشر الموظفين قابلة للتطبيق بوجه عام، وتنص على أحكام وفوائد موحدة ومحددة بوضوح. الأحكام المتعلقة بالتأمين، والإجازات السنوية، وحقوق إعادة التوظيف، والترتيبات الأمنية، وتعويضات الخدمة في أماكن خطرة، وتعويضات الوقت الإضافي، وغير ذلك من التعويضات الأخرى كانت تختلف حسب الوكالة، وحسب وضع الموظف، أي عسكري، مدني موظف مباشرة، مقاول منتدب من وزارة الدفاع، منتدب من وزارة الخارجية، وكل هذا خلق حالة من الارتباك والاستياء.

إنشاء مكتب التنسيق لشؤون إعادة الإعمار وتأمين الاستقرار لوزارة الخارجية

في بداية عملية التخطيط لما بعد الحرب، لم تكن هناك أية مؤسسة قائمة كان مكن توسيع صلاحياتها لتشمل أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار. عالجت وزارة الخارجية هذه الحاجة من خلال إنشاء مكتب التنسيق لشؤون إعادة الإعمار وتأمين الاستقرار (S/CRS) الذي عُهدت إليه مهمات "القيادة"، والتنسيق، والتنظيم المؤسسي للقدرات المدنية للحكومة الأميركية من أجل منع حصول حالات ما بعد الحرب أو التحضير لها.. أو من أجل توقعها مسبقاً، وتجنبها، والاستجابة للنزاعات التي تتطلب مستوى أكبر وأكثر شمولاً من التخطيط والتنظيم.

تخطيط القوة العاملة ونشرها: التعامل مع الدفق المتواصل للمهمات والاختلافات الثقافية ما بين الوكالات

يُشكّل تخطيط القوة العاملة أمراً أساسياً في إنشاء منظمة لإعادة الإعمار بإدارة الحكومة. يجب أن يشمل التخطيط تحديد الحاجات الحالية والمستقبلية من رأس المال البشري، عدد الموظفين اللازمين، والكفاءات المعيّنة الضرورية، والمصادر التي يمكن اجتذاب القوة العاملة منها. وعلى التخطيط الصحيح للقوة العاملة أيضاً أن يشمل عناصراً لتقييم ومراجعة الخطط.

تأثرت تجربة إعادة إعمار العراق بظروف واحتياجات خاصة منعت قدرة الإدارة على تنفيذ نشاطات تخطيط القوة العاملة. شملت هذه الظروف، التي أثرت على كل مخططات القوة العاملة وعلى نشاطات التوظيف فيها:

- **الدور الواسع النطاق لسلطة الائتلاف المؤقتة:** كانت سلطة الائتلاف المؤقتة هي الأمر الواقع التي أشرفت على إعادة تشكيل الوزارات العراقية، وتتشاور مع "هيئة تشريعية" استشارية، وتصدر القوانين والأنظمة، وتؤمن العلاقات الدبلوماسية مع الحكومات الأجنبية، وتنسق مع القيادة العسكرية للائتلاف.

- **الوضع المؤقت لسلطة الائتلاف المؤقتة والظروف الأمنية الصعبة التي تعمل من خلالها:** لم يكن أمام سلطة الائتلاف المؤقتة إلا بضعة أشهر فقط كي تحدد مهمتها، وتصمم منظمة تلبي أغراض المهمة، وتؤمن الموظفين لإدارة المؤسسة. ان غياب تخطيط مؤثر في البداية، والتدهور اللاحق للوضع الأمني (ربما كان ذلك نتيجة عدم وجود خطة استراتيجية) جعل من الصعب تأمين موظفين يعملون لأجل طويل.

- **غياب المعرفة الدقيقة لظروف ما بعد الحرب في العراق:** ثبت ان الافتراضات الأولية لمخططات إعادة الإعمار كانت باطلة، وأدت إلى إجراء تعديلات مطلوبة، وتغييرات ضرورية على مهمات سلطة الائتلاف المؤقتة. وصف عدد من

المشاركين في منتدى رأس المال البشري الذي أقامه مكتب المفتش العام هذا الوضع على انه كان عاملاً رئيسياً تسبب في أحداث كافة الصعوبات العملائية والتنظيمية التي واجهتها سلطة الائتلاف المؤقتة.

كما فاقمت عدة نقاط نقص عملائية الظروف الخاصة التي واجهها مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية وسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق:

- المصادر المحدودة للموظفين
- الاحتياجات المتغيرة باستمرار
- تنسيق غير متطابق ما بين الوكالات

المصادر المحدودة للموظفين

تعود تواريخ عملية التخطيط والإنشاء للقوة العاملة لإعادة إعمار العراق إلى جهود مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، قبل بداية العمليات العسكرية، لتطوير أفراد يستطيعون معالجة متطلبات ما بعد الحرب في العراق. عُهد إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية ثلاث مهمات رئيسية أو "أعمدة" دعم: إعادة الإعمار، والإدارة المدنية والشؤون الإنسانية. أنشأ المكتب هيكلية لمعالجة هذه الدعامات وسعى للحصول على موظفين من الوكالات الحكومة الأميركية المدنية والعسكرية المناسبة لإشغال الوظائف لكن الخطة النظامية الواضحة الوحيدة كانت وثيقة تزويد مشتركة عسكرية سمحت بالتالي بإنشاء ٩٤ وظيفة عسكرية داخل مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية.

بعث مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية طلبات الى الوكالات المدنية والى الدوائر العسكرية يطلب فيها دعماً بالموظفين الذين يملكون مهارات مناسبة في مجال نشاط معين. ارتفع عدد الموظفين في المكتب من ١٥٠ في منتصف آذار (مارس) ٢٠٠٣ الى أكثر من ٥٠٠ في نيسان /أبريل. وفي نفس الوقت، بدأت الأنماط الفعلية لتوظيف الأفراد تتحرف بحدة عن شروط وثيقة التزويد العسكرية المشتركة وبتغيير المهمات المحددة للأفراد بحيث تستجيب للأحداث المتطورة بسرعة على الأرض. وعندما أصبح من الواضح في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ان العراق قد يحتاج الى هيئة

حاكمة تؤدي مجموعة أوسع من الوظائف، تشكلت سلطة الائتلاف المؤقتة وتم تعيين السفير ال بول بريمر الثالث مديرا لها. وتولت سلطة الائتلاف المؤقتة دور ومهام مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية والأفراد العاملين فيه، وبعد بعض التردد الأولي، اعترفت بضرورة توظيف عدد اكبر من الأفراد مما كان لدى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. عقب ذلك بدأت سلطة الائتلاف المؤقتة بزيادة سريعة لموظفين جدد وانتقل ميزان تركيبة الموظفين من أغلبية عسكرية الى أغلبية مدنية.

غياب وثيقة مناسبة للتوظيف

باستثناء وثيقة التزويد المشتركة العسكرية (JMD) التي انتقلت من مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية إليها، لم يكن لدى سلطة الائتلاف المؤقتة أي برنامج رسمي لتخطيط القوة العاملة. لم يملك النظام الذي كان يتطور أي وثيقة متكاملة لتأمين موظفين ولم تكن العملية في الأساس أكثر من "نظام سحب" ، يتم بموجبه تحديد الحاجات إلى موظفين في بغداد وترسل بعدئذ الى واشنطن. استنادا إلى تقرير صدر في آذار/مارس ٢٠٠٤ عن مكتب المفتش العام لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، كان هناك شخص واحد يدير مكتب شؤون الموظفين في بغداد بصورة مبدئية؛ وكان هذا يستلم طلبات الحاجات لموظفين من كبار المستشارين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة ثم يُرسلها إلى سلطة الائتلاف المؤقتة في واشنطن لاتخاذ ما يلزم بشأنها. كان المسؤولون في سلطة الائتلاف المؤقتة في واشنطن يتصلون بالوكالات الأميركية طالبين تزويدهم بأفراد منتدبين من العاملين لديها لتلبية هذه الاحتياجات.

كان كبار المسؤولين في سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد، في بعض الأحيان، يجندون الأفراد مباشرة من مختلف الوكالات الحكومية الأميركية دون المرور بسلطة الائتلاف المؤقتة في واشنطن. وكانت تُقدّم "توظيفات الأمر الواقع" هذه الى تلك السلطة للتعامل معها. أضاف هذا العمل الى درجة الارتباك في وضع الموارد البشرية الذي تعاني منه سلطة الائتلاف المؤقتة. ونظرا لأنه كان من المتوقع ان تكون سلطة الائتلاف المؤقتة منظمة موقفة فلم تتم سوى محاولة ضئيلة لتزويد موظفين ملتزمين بالعمل لفترات اطول من ثلاثة وسنة اشهر.

مطالب جديدة على التوظيف

في أواخر صيف عام ٢٠٠٣، ألغت الظروف المتغيرة التي تواجه سلطة الائتلاف المؤقتة في عراق ما بعد الحرب الافتراضات الأصلية حول الإقامة القصيرة لها في العراق ووضعت مطالب جديدة على نظام التوظيف المتنامي. وبغية حل هذه المشكلة، تمّ تشكيل فريق توظيف في سلطة الائتلاف المؤقتة ضمن مكتب الارتباط بين البنتاغون والبيت الأبيض (WHLO) يستند إلى نموذج "الفريق الانتقالي" المستخدم لأشغال الوظائف في الإدارات الرئاسية الجديدة. بدأ هذا الفريق فوراً بتنفيذ حملة قوية لتجنيد الأفراد عن طريق التوظيف المباشر المنصوص عنه في القانون ٣١٦١ لتوظيف أفراد لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، كما لتغطية نقص المنتدبين المتطوعين من الوكالات الفدرالية.

نجح فريق عمل مكتب الارتباط بين البنتاغون والبيت الأبيض التابع سلطة الائتلاف المؤقتة في توظيف مئات الموظفين المؤقتين الجدد، ولكن تخطيطه لتأمين الموظفين كان ما يزال على أساس الأمر الواقع أي لم يتم تطوير أي خطة استراتيجية طويلة الأجل. علاوة عليه، نشأت لدى مسؤولي التوظيف لسلطة الائتلاف المؤقتة بعض الخلافات بسبب الاعتقاد باحتمال حصول تحيز في قرارات التوظيف. أشارت بعض التقارير إلى أنه من المحتمل أن يكون فريق العمل قد ملأ بعض الشواغر في المراكز المسؤولة في سلطة الائتلاف المؤقتة بشباب تحفزهم المبادئ، لكنهم غير مجربين وتنقصهم الخبرة في مجالات المهمات المعيّنة لهم.

احتياجات تتغير باستمرار

كانت الاحتياجات المتغيرة باستمرار للموظفين سمة متواصلة لدى سلطة الائتلاف المؤقتة. بدأ ذلك عند انتهاء الحرب وانهايار الحكومة العراقية والتوسع اللاحق لدور الولايات المتحدة في الإدارة الكاملة لأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار. تفاقمّت الصعوبات التي تواجهها عادةً بيئة ما بعد الحرب في أيار/مايو ٢٠٠٣، عندما قررت سلطة الائتلاف المؤقتة ما يلي:

- تسريح الجيش العراقي وإلغاء وزارة الدفاع

• إطلاق سياسة مطلقة "لإزالة البعثية" من العراق

ولدت هذه وغيرها من الأحداث طلبات على موظفين عسكريين ومدنيين أميركيين يملكون مجموعات جديدة من المهارات، وذلك في نفس الوقت الذي أصبح أول فريق عمل من موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة جاهزا للقيام بعمله.

في أواخر صيف عام ٢٠٠٣، أعلن السفير بريمر أن من المتوقع أن تظل سلطة الائتلاف المؤقتة عاملة في العراق لمدة لا تقل عن السنتين واثّر هذا الإعلان توسعت ممارسات التجنيد من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة بسرعة، وشملت الاستخدام الكثيف لفريق التوظيف لدى سلطة الائتلاف المؤقتة في مكتب الارتباط بين البنتاغون والبيت الأبيض بصفته مركز التوظيف الأولي.

ومع تصاعد حملة التجنيد التي قادها فريق التوظيف لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، علمت السلطة بإعلان الرئيس بوش في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٣ أن سلطة الائتلاف المؤقتة سوف تنهي أعمالها في نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وسوف تُنقل كافة سلطات الحكم إلى الحكومة العراقية المؤقتة. غير هذا القرار الحاسم فوراً توقعات الموظفين حول الخدمة في العراق، ووضع مستقبل العديد من الوظائف لدى سلطة الائتلاف المؤقتة موضع الشك. وبحلول ربيع عام ٢٠٠٤، كانت قد تجمدت عروض عديدة لاشغال وظائف ولعمليات الانتشار، بينما كانت سلطة الائتلاف المؤقتة ووزارة الخارجية تقرران ما إذا كانت هذه الوظائف سوف تستمر بعد عملية التسليم في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

التنسيق ما بين الوكالات

استجاب عدد قليل نسبياً من الوكالات بصورة إيجابية لطلب انتداب متطوعين للعمل لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، ومن المحتمل أن تكون تلك الوكالات التي استجابت قد فعلت ذلك تنفيذا لطلبات صادرة عن كبار المسؤولين فيها في بغداد الذي يملكون تأثيراً لدى وكالاتهم، وليس من خلال تنسيق رسمي أو عملية تفويض بمهمات. كان التنسيق بين الوكالات حول إدارة الموارد البشرية ضعيفاً بصورة عامة. عكس هذا الضعف مشكلة أكبر تمثلت في وجود نقص عام في التنسيق بين الوكالات عبر برنامج إعادة

إعمار العراق. عبّر أحد المشتركين في المنتدى عن دهشته من الدرجة التي أظهرت وكالات فدرالية عديدة "ولاء كلاميا كاذباً" فقط لطلبات تنفيذ مهمات وردت من البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي لإرسال منتدبين للعمل في العراق، ولاحظ انه لا زالت هذا المشكلة قائمة في اليوم الحاضر. اقترح هذا المشارك بأن يصرّ البيت الأبيض على الوزراء، بأن يدعموا مبادئ إرسال منتدبين وان تتم محاسبتهم ضمن هذا الإطار.

مع ان عمليات التوظيف المباشر المؤقت بموجب القانون ٣١٦١ تمكنت من ملء معظم الشواغر في الوظائف التي لم يتوفر لإشغالها منتدبون حكوميون، كان العديد منهم لا يملكون أي خبرة عسكرية او حكومية وبالتالي كانوا يعملون في بيئة إدارية غير مألوفة لديهم. من بين المنتدبين للعمل من وكالات حكومية أخرى حكومية للعمل لدى سلطة الائتلاف المؤقتة لم يعمل عدد كبير منهم مع الجيش او في بيئة ما بعد الحرب. كان من الممكن تخفيف حدة هذه المشكلة من خلال تخطيط افضل للقوة العاملة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة.

مجلس إعادة الإعمار والتنمية في العراق

من خلال جهد فريد من نوعه للاستفادة من خبرة المنفيين والمغتربين العراقيين في برنامج إعادة الإعمار، أنشأت الحكومة الأميركية مجلس الإعمار والإنماء في العراق عام ٢٠٠٣. تم تفويض هذا المجلس بمهمة المساعدة في إعادة بناء هيكليات الحكومة العراقية من خلال استقطاب المنفيين والمغتربين العراقيين للعمل كمستشارين فنيين في ٢٣ وزارة عراقية. كان الهدف الرئيسي للبرنامج الاعتماد على المعرفة المهنية والتفهم الثقافي لدى المغتربين العراقيين للمساعدة في إعادة بناء البنية التحتية لهيكليات الحكومة. وقد وردت تقارير متفاوتة الرأي حول فعالية هذا البرنامج.

برزت مشاكل في مجالات متنوعة: كان لأعضاء مجلس إعادة الإعمار والإنماء العراقي وضعاً ملتبساً ميزهم عن معظم زملائهم في سلطة الائتلاف المؤقتة، كما عن نظرائهم العراقيين في الوطن. في نفس الوقت كان التسلسل القيادي الذي وضع لمجلس إعادة الإعمار والإنماء العراقي غير واضح وتم توزيع أعضاء المجلس على مجال عريض من المشاريع دون إنشاء نقطة اتصال مركزية للتوجيه الكلي والإدارة.

وكما كانت المظاهر الأخرى إعمار العراق، عانى مجلس إعادة الإعمار والإنماء العراقي من التخطيط السيء والتطبيق الضعيف والإشراف غير الملائم. قال احد المشاركين في منتدى "الدروس التي تمّ تعلمها" بأن نقطة الضعف الرئيسية للمجلس كانت عدم إبلاغ الأهداف والالتزامات الموضوعية عبر مكتب وزير الدفاع الى الموظفين العاملين في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية لدى سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد وكانت النتيجة عدم الانسجام الكامل بين توقعات وأغراض مجلس إعادة الإعمار العراقي ومكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية لدى سلطة الائتلاف المؤقتة.

التجنيد: ملائمة المهارات مع الحاجات

كما هو الحال في أي منظمة كبيرة متنوعة الأهداف، ارتبطت بصورة مباشرة قدرة سلطة الائتلاف المؤقتة على تنفيذ مهمتها بنوعية ومهارة الأفراد العاملين لديها. لذلك شكلت عملية تجنيد الموظفين مكونا أساسيا في عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة. احتاج المسؤولون عن عمليات التجنيد الى تقرير المهارات والخبرات الضرورية وتحديد المرشحين الذين يملكون هذه الميزات وتوظيف هؤلاء المرشحين والاحتفاظ بهم. كان على هؤلاء المسؤولين أيضا التأكد من ان المدراء يضعون الموظف المناسب في مناصب سلطة الائتلاف المؤقتة. توحدت هذه الظروف والمتطلبات لحلق تحديات فريدة أمام التخطيط الفاعل وتنفيذ تجنيد موظفين لإعادة إعمار العراق.

أنتجت تجارب سلطة الائتلاف المؤقتة نقاط ضعف عكست وجود مجالات محتملة للتحسين ضمن عمليات تجنيد موظفين الجارية في العراق ودروسا تم تعلمها للمساعي المستقبلية خارج الوطن.

- عدم اكتساب موهبة تستند على المهمة
- طول دورة غير ملائمة او غير متماسكة
- عدم وجود حافز للعمل الإضافي
- عدم وجود دعم بين الوكالات

عدم اكتساب موهبة تستند على المهمة

كانت إحدى نقاط الضعف الحاسمة للموظفين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة الربط غير الملائم بين متطلبات الوظيفة والمهارات الضرورية. لم يتم ابداً التنسيق بطريقة نظامية لعملية تحديد الموظفين المؤهلين وتوظيفهم لإشغال مراكز محددة. وجدت فجوات في نوع الخبرة بين الذين جرى توظيفهم كما في توعية وعمق خبرتهم. رغم أن معظم الموظفين المتخصصين الذين انتدبوا للعمل لدى سلطة الائتلاف المؤقتة اثبتوا مرونتهم، فإن سهولة تكيفهم في وجه قساوات عراق ما بعد الحرب تتمكن في معظم الأحيان من التغلب على نقاط الضعف في المهارات او الخبرة.

وصف العديد من المشاركين في المنتدى المنخرطين في عملية إعادة إعمار العراق قلة الموظفين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة الذين يملكون مهارات مناسبة تتطلبها مناصبهم. بالإضافة الى ذلك، وجدت عملية تدقيق قام بها مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق لإدارة عقود صندوق تنمية العراق ان الموظفين ونقاط الضعف في الموارد ساهموا في المراقبة غير الفعالة لعقود صندوق تنمية العراق والتنفيذ الضعيف للعقود والجمع غير الدقيق للبيانات. وجد مكتب المفتش العام أن النقص العام في عدد الموظفين والنقص للمهارات والخبرات أثرت سلباً على كافة أوجه المساعدة.

عبر مشاركون في المنتدى عن قلقهم من عدم الوصول بشكل كامل إلى مجموعات الأشخاص المؤهلين. واعتقد أحد المشاركين انه كان على سلطة الائتلاف المؤقتة ان تستغل بشكل افضل الخبرات الموجودة في دوائر الخدمة المدنية. ولاحظ آخر بأن طوال العقد المنصرم حصل ما لا يقل عن مليون أميركي على خبرة في بيئات إعادة الإعمار ما بعد الحروب، ولذلك يوجد خزان من الموظفين من ذوي الخبرة.

عبر أعضاء فريق تجنيد الموظفين لسلطة الائتلاف المؤقتة الذين شاركوا في المنتدى عن عدم موافقتهم على بعض الملاحظات السلبية مؤكدين بأنهم قاموا بتوظيف اشخاص بارزين يملكون المهارات المناسبة. تعكس هذه الملاحظات المتشعبة المفاهيم المتناقضة للذين قاموا بالتوظيف والذين قاموا بالإدارة.

طول فترة عمل غير ملائمة وغير متماسكة

إن إعداد دورة قياسية لتوزيع الموظفين يُشكّل عاملاً رئيسياً في توظيف أفراد يملكون خبرة أساسية في العمل في بيئة عدائية. يجب تحديد طول فترات العمل القياسية، وتعيين الموظفين المناسبين وتوزيعهم. كما يجب تحديد الموظفين الآخرين المؤهلين واعدادهم لتوزيعهم كبداية. لكن سلطة الائتلاف المؤقتة لم تضع أبداً دورة توزيع قياسية.

كان الموظفون غير الحكوميين الذين تم التعاقد معهم مباشرة (بموجب القانون ٣١٦١)، والذين وفّروا في معظم الأحيان المهارات الحاسمة المطلوبة لتنفيذ المهمات يوزعون وفق دورات تختلف عن المنتدبين الفدراليين (وكان الاحتفاظ باستمرارية الجهود ضمن هذه المجموعة المتنوعة من الموظفين ذوي المهارات المختلفة والذين سيوظفون لفترات مختلفة والذين يملكون مهارات مختلفة والذين لا يمكن استبدالهم فوراً مهمة رهيبية).

استقرت أطول فترات العمل في العراق في نهاية المطاف على سنة واحدة للعسكريين، وستة أشهر للمدنيين الذين تم توظيفهم بصورة مؤقتة بموجب أحكام القانون ٣١٧٨ (مددت إلى سنة واحدة فيما بعد) وستة أشهر للقوات البحرية، وأربعة أشهر للقوات الجوية. اعتمدت القوات البحرية نظاماً أكثر تعقيداً: يخدم أفرادها لعدة فترات متتالية لكنها قصيرة الأمد نسبياً في بلد، مع إجازات قصيرة فيما بينها. ثم تجنيد المنتدبين من وكالات الحكومة الفدرالية، غير وزارتي الدفاع والخارجية، للعمل لفترات تدوم ستة أشهر. طُلب من المنتدبين من وزارة الخارجية في بادئ الأمر الخدمة بصورة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تمّ تمديد هذه المدة إلى ستة أشهر بصورة مؤقتة؛ وخلال الفترة التي تلت تشكيل سلطة الائتلاف المؤقتة، تمّ تمديد فترات عمل المنتدبين من وزارة الخارجية إلى سنة واحدة.

أجرى المفتش العام تدقيقاً لإدارة الموظفين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة وأصدر تقريراً حول عملية التدقيق حمل عنوان تقرير تدقيق سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٠٠٢-٠٤ بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وجد المفتش العام أن عدداً من العوامل كان وراء المعدل العالي من تبديلات الموظفين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، بما في ذلك:

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

- عدم التيقن من طول فترات دورات المناوبة
- الحجم الكبير للعمل
- درجة السرعة العملائية المكثفة
- الحوافز المحدودة
- المخاطر العديدة
- النقص في الموظفين المؤهلين

كان من المحتمل أن تساعد الحوافز المكثفة، مثل منح مكافآت للبقاء في الخدمة طوال المدة الكاملة في إبقاء الأفراد في المناوبة، كما كان من المحتمل أيضاً أن تزداد فترات المناوبة لولا حصول بعض عمليات سرقة الموظفين من قبل المقاولين (قيام المقاولين بتوظيف بعض الموظفين الحكوميين).

غياب الحوافز للعمل الإضافي

لاحظ المشاركون في المنتدى ان عددا كبيرا من الموظفين الذين تم توظيفهم بموجب أحكام القانون ٣١٦١ طالبوا بأجور كبيرة للعمل الإضافي، ما سبب بلوغهم الحدود العليا للرواتب الفدرالية قبل التواريخ المقررة لنهاية فترة عملهم. أدى هذا الواقع إلى اثبات الهمم ما دفع البعض إلى مغادرة العمل في فترة مبكرة. برزت المشكلة بقوة بين كبار الضباط الذين كانت رواتبهم قد بلغت تقريبا إلى الحدود العليا لسلم الرواتب. وبسبب الدفعات الكبيرة مقابل القيام بعمل إضافي، كثيراً ما بلغت رواتب هؤلاء الأشخاص الحدود العليا للرواتب بعد انقضاء ما بين ستة وثمانية أشهر من عملهم، في حين كان من المقرر ان يستمر انتدابهم لمدة سنة واحدة.

اقترح أحد المشاركين في المنتدى انه كان يجب عدم الموافقة على دفع اجور العمل الإضافي، او كان يجب إبقاؤها محدودة جدا إلى مثل هؤلاء الموظفين، بغية المحافظة على سلامة كادرات كبار القادة.

غياب الدعم ما بين الوكالات

كان من اللازم الاعتماد على افتراضات حول إمكانيات توفر الموظفين في وقت مبكر من عملية التخطيط. فبغية إنجاز مهمتها، افترضت سلطة الائتلاف المؤقتة أنها سوف تكون قادرة على تأمين رأس مال بشري كافٍ من الوكالات الحكومية الأميركية، لكن ثبت أن هذه الافتراضات كانت خاطئة. فكان الدعم من وكالات الحكومة الأميركية أقل بكثير من التوقعات. بالإضافة إلى ذلك، رغم أنه كان ممكناً، وافق الأفراد المشاركون في المنتدى على أن التعيين غير الاختياري للمنتدبين المدنيين قد لا ينجح في الممارسة الفعلية. أشارت دراسة قامت بها وزارة الدفاع في شباط/فبراير ٢٠٠٤ إلى غياب الدعم ما بين الوكالات الحكومية ووجدت أن وكالات الحكومة الأميركية كانت مترددة في إرسال العدد المطلوب من الأفراد، أو أفضل الأفراد، العاملين لديها لأنها اعتبرت أن سلطة الائتلاف المؤقتة هي مشروع تابع لوزارة الدفاع. كما كانت وزارة الدفاع بطيئة أيضاً في انتداب أفضل موظفيها للعمل في بغداد.

تُظهر معطيات وردت في تقرير أعده المفتش العام لدى سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA-IG) صدر في آذار/مارس ٢٠٠٤ مدى ضعف الاستجابة من جانب الوكالات الحكومية الأميركية. في ذلك الوقت، قُدر عدد الوظائف التي تم إشغالها لدى سلطة الائتلاف المؤقتة بـ ١١٩٦ من بين ٢١١٧ وظيفة مرخص بإشغالها. من أصل الوظائف الـ ١١٩٦ أمنت الوكالات على المستوى الوزاري للحكومة الفدرالية، باستثناء وزارتي الدفاع والخارجية، ٦٤ موظفاً فقط (أي حوالي نسبة ٥,٤%) من مجموع الوظائف التي تم إشغالها. ومن بين بقية الوظائف أمنت وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ٩١ موظفاً (حوالي ٧,٥%). أما ما تبقى من الوظائف التي بلغ عددها ١٠٤١ فقد أُمّن إشغال معظمها أعضاء الائتلاف. وتم ملء ٣١٦١ وظيفة عن طريق التوظيف المباشر والمنتدبين العسكريين. لاحظ اختصاصي بشؤون الموارد البشرية في وزارة الدفاع أجرى له مقابلة مع مكتب المفتش العام الخاص أن هذه الأرقام التي نشرت في آذار/مارس ٢٠٠٤ تشكل ربما أعلى نقطة بلغها عدد العاملين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة.

من أجل التعويض عن نقص المرشحين المتوفرين، وظّفت الوكالات أفراداً من خارج الوكالات الحكومية لنشرهم في العراق. زاد هذا الترتيب من تفاقم الصعوبات التي يواجهها رأس المال البشري لنشر وتعيين الأفراد المدنيين الموظفين حديثاً بشكل صعبة أكبر من توزيع العاملين في الوكالات الفدرالية. فقد كان من الضروري إضافة ومعالجة المعطيات المتعلقة بكل فرد يجري توظيفه من خارج الوكالات الحكومية والتحقق من سجله الأمني، وتدريبه، ما أضاف وقتاً زائداً إلى دورة توظيف الأفراد ونشرهم.

الاستمرارية: التعامل مع كثرة استبدال الموظفين وتسليم المعلومات لديهم

عانى تخطيط الحكومة الأميركية للقوة العاملة في نطاق إعادة أعمار العراق من عملية ضعيفة في هيكليتها والمقاربة المؤقتة للتوظيف فيها. ازداد تفاقم المشاكل الإدارية التي ولدها هذا العمل، من بين أمور أخرى، بسبب العمليات المسلحة المتصاعدة التي أعاقَت بدرجة فاعلة التقدم على كافة الجبهات في العراق.

ومع ازدياد الصعوبات التي واجهتها عملية الأعمار في العراق عما كان متوقعا لها، برزت بوضوح ضرورة استمرار عدد أكبر من موظفي إعادة الأعمار الأميركيين لمدة أطول أو، على الأقل، لفترات زمنية معروفة. علاوة على ذلك، أدت الضغوطات الهائلة المترافقة مع العيش داخل المنطقة الخضراء ومع ازدياد خطورة التهديدات الأمنية إلى تطوير دورات واضحة لنشر الموظفين ذات هيكلية وفترات عمل محددة بدقة وكافية لتؤمن فترة تراكب مع الموظفين الجدد الذين سوف يخلفونهم.

الحاجة إلى الاستمرارية

يجب أن تشمل أي دورة عمل نموذجية وقتاً كافياً لتطوير المعرفة الضرورية بالعمل وتطبيق هذه الخبرة ونقل المعلومات إلى الخلف. إن عملية التسليم والتسليم المباشرة هذه ضرورية لتأمين استمرارية المهمة، وخاصة في العراق، نظراً لمحدودية توفر المعلومات السابقة لتسلم الموظفين الجدد. يجب انتقاء الموظفين الجدد وإعدادهم لتسلم مهماتهم في وقت أبكر بكثير من مغادرة أسلافهم.

ذكرت مصادر عديدة ان سلطة الائتلاف المؤقتة لم تطور دورة توزيع رسمية للمنتدبين او للموظفين بموجب القانون ٣١٦١. شملت حالات النقص فيما يخص استمرارية عمل الموظفين:

- عقلية العمل الموقت
- غياب التنسيق التزامني لنشر الموظفين
- الطول الفعلي لفترة العمل، ووتيرة استبدال الموظفين، وعمليات الرقابة.

عقلية العمل الموقت

كانت سلطة الائتلاف المؤقتة منظمة مؤقتة حلت محل مكتب اعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية الذي لم يعيش طويلاً أيضاً. لكن التعريف "موقت" لسلطة الائتلاف المؤقتة تغير بمرور الوقت. في الأساس كان من المتوقع ان تستخدم الولايات المتحدة مكتب اعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية للإشراف على عملية تدوم ثلاثة اشهر لانتقال معظم مهمات الحكم إلى حكومة عراقية جديدة يعمل لديها عدد كبير من الموظفين العراقيين الموجودين في الخارج الذي سوف يتقدمون للعمل تحوهم لذلك رؤية العراق الديمقراطي. لكن بحلول ربيع ٢٠٠٣، اصبح من الواضح ان المستوى اللازم لاستعادة العراق لعافيته قد يتطلب حضوراً أميركياً أوسع. غيرت الحكومة الأميركية توجهها من خلال تفكيك مكتب اعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية وانشاء سلطة الائتلاف المؤقتة كسلطة مؤقتة للحكم في العراق. لكن استناداً الى مشاركين في "المنتدى"، استمرت "عقلية العمل الموقت" قائمة لعدة اشهر بعد تشكيل سلطة الائتلاف المؤقتة، رغم توسيع نطاق عملها. استمر العاملون لدى سلطة الائتلاف المؤقتة في توقع اكمال مهمتهم ومغادرة البلاد خلال بضعة اشهر.

وبعد التكيف مع واقع ان سلطة الائتلاف المؤقتة سوف تستمر لفترة أطول، علم موظفو سلطة الائتلاف المؤقتة في تشرين الثاني/نوفمبر، بالتاريخ الجديد لانتهاء عمل سلطة الائتلاف المؤقتة حين حُدد في ٢٨ حزيران/يونيو القادم. في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، تم حل سلطة الائتلاف المؤقتة بعد ١٤ شهراً من وجودها، ونقلت سلطة الحكم الى الحكومة العراقية المؤقتة.

أَمْضَتْ سلطة الائتلاف المؤقتة نصف مدة حياتها العملية البالغة ١٤ شهراً بالإعداد لبلوغ نهاية عملها. لم يشجع هذا الوضع إرساء التزام طويل الأجل لدى الموظفين كما لم يسمح بالتنفيذ المنظم لخطة استراتيجية. استتجت دراسة أجرتها مؤسسة راند حول جميع جهود إعادة الأعمار لما بعد الحروب التي تم تنفيذها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ان الالتزام الطويل الأجل عامل هام في تحقيق عمليات ناجحة لاعادة الأعمار أو لبناء دولة: "يبدو أن مدة خمس سنوات تشكل الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ انتقال ثابت الى عملية بناء دولة".

غياب التنسيق التزامني لنشر الموظفين

أعاق غياب التعاون بين وكالات الحكومة الأميركية الإدارة المبكرة لإعادة أعمار العراق. اشارت تقارير التقييم الميداني لوزارة الدفاع، والمقابلات التي اجراها مكتب المفتش العام مع العاملين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، إلى ان التفاوت في طول فترات نشر الموظفين داخل الوكالات الفدرالية المتنوعة كان مشكلة ساهمت في غياب التنسيق بين الوكالات بصورة إجمالية.

مع وجود تفاوتات كبيرة في طول فترات نشر الموظفين، وعدم وجود طريقة فعالة لتعقب العاملين وعدم وجود جدول مداورة خاص، لم تتمكن الوكالات الحكومية من التأكد من ان الذين جرى توزيعهم اكملوا بالفعل مداورتهن من جهة أخرى، تؤكد المقابلات التي اجراها مكتب المفتش العام والتقارير المختلفة انه لا يوجد أي وكالة داعمة لاعادة الأعمار في العراق قد طورت أي دورة توزيع شملت فترة تراكب قياسية لضمان نقل المعلومات الحاسمة من السلف الى الخلف. وصل الموظفون الجدد الى العراق ليواجهوا منحنيات تعلم حادة وأوقات توجيه طويلة أطالت مدة تطوير وتنفيذ برنامج إعادة الأعمار.

الطول الفعلي لفترة العمل، ووتيرة استبدال الموظفين، وعمليات الرقابة

عمل المتطوعون الذين قدموا إلى العراق بصورة بطولية، لكن كان يتم استبدال الأفراد بشكل متكرر خلال كل أربعة الى ثمانية أسابيع، وعندما كانوا يغادرون، كثيراً ما كانت معارفهم تغادر معهم.

يصور هذا التعليق الذي أدلى به المدير السابق لمكتب الإدارة والميزانية لدى سلطة الائتلاف المؤقتة ما عرفه مكتب المفتش العام من العديد من موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة حول صعوبات نشر الموظفين في العراق. كان التخطيط المتعلق بالموظفين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة خاطئاً أساسه لأن الوكالات الداعمة فشلت في تطوير إطار عمل متكامل يمكن استنادا اليه استجلاب ونشر الموظفين.

أبلغ مدير سابق لدائرة الموارد البشرية لدى سلطة الائتلاف المؤقتة مكتب المفتش العام غياب طريقة لفرض طول فترات نشر الموظفين، وبالأخص بالنسبة للمدنيين الذين تم توظيفهم استنادا الى القانون ٣١٦١. لذلك جرى فرض "التزام أخلاقي" على الموظفين للبقاء لفترة زمنية متفق عليها مسبقاً. لكن هذا الالتزام جرى انتهاكه تكراراً جراء قيام الموظفين بانتظام وبصورة مستقلة بالإنهاء المبكر لفترات انتدابهم . لاحظ أحد المشاركين في المنتدى أن طوال دورة الانتداب تأثرت سلباً بواقع ان المنتدبين كانوا في حالة إجهاد مستمر. لم يوجد أي مكان في البلاد يستطيعون الذهاب اليه للراحة والاستجمام، وكانت النتيجة حصول معدل عال لشغور الوظائف بسبب عودة الموظفين إلى الولايات المتحدة "بعد إصابتهم بإرهاق". كانت المغادرة في أحيان كثيرة فجائية وغير مخطط لها وقد أدى الطريق الطويل لعمليات وإجراءات طلبات التوظيف غياب توفر فوري للبدائل وعدم إمكانية إجراء تراكب أو عمليات تسلم وتسليم بين السلف والخلف من الموظفين.

ربما كان الاستبدال المتواصل للموظفين السبب الأولي وراء عدم بلوغ الجهد الأميركي لإعادة أعمار العراق، أثناء فترة حكم سلطة الائتلاف المؤقتة، المستوى المطلوب من عدد العاملين فيه. رغم هذا التقيد العملي المتواصل، لم يتم إنشاء أي مركز للتنسيق بين الوكالات لمراقبة وإدارة العدد الزائد من التحديات المتعلقة بالموظفين التي واجهتها سلطة الائتلاف المؤقتة وغيرها من الوكالات الحكومية الأميركية العاملة في العراق.

المسؤولية عن الموظفين

عانت الحكومة الأميركية حالات نقص في تعقب الموظفين المعيّنين للعمل في العراق، وبالأخص المدنيين والمقاولين. كان هناك نقص في إجراءات المراقبة الفعالة في عديد من نقاط الدخول والخروج الى ومن العراق، كما لم يوجد أي نظام لتعقب الموظفين ما بين الوكالات، وفي أحيان كثيرة كان الموظفون يصلون ويغادرون دون أي تعقب منهجي لاماكن تواجدهم أو نشاطاتهم، وفي بعض الحالات حتى مجرد معرفة وجودهم في البلاد. وحتى حزيران/يونيو ٢٠٠٤، أي قبل حل سلطة الائتلاف المؤقتة بقليل، لم تتمكن هذه السلطة من تقديم حساب فيما يخص نسبة ١٠% من مجموع القوة العاملة لديها في العراق. لاحظ تقرير للمفتش العام لدى سلطة الائتلاف المؤقتة الصادر في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ان هذا الوضع اثر عكسياً على مخططات الطوارئ وقدرة سلطة الائتلاف المؤقتة في التكهن حول الضروريات الحياتية في العراق.

ذكر مشاركون في المنتدى انه في حين جرى حل مسألة تعقب العاملين بالنسبة للموظفين الرسميين، فقد ظلت هذه مشكلة حادة بالنسبة لموظفي المقاولين. وقد تركت الآليات اللازمة لتعقب المقاولين الداعمين لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى حد كبير بيد الشركات الفردية من المقاولين ولم يتم تطبيقها. عكس صدى توصيات المنتدى بشأن معالجة المشاكل المتعلقة بمسؤولية المقاول في المحاسبة في تقديم اقتراح جديد للسياسة ما بين الوكالات بحيث يشمل المقاولين المتعاملين مع الحكومة الأميركية في العراق.

التوصيات

التوصيات للمدى القصير

- وضع خط واضح للتسلسل القيادي للسلطة، والتعريف عنه، وتطبيقه.
- دعم مكتب المنسق لشؤون إعادة الأعمار وتنشيط الاستقرار في وزارة الخارجية لدعم دفع القوى عبر جميع الوكالات.
- وضع موضع التنفيذ "عقود خدمة موضوعة مسبقاً" تستند إلى قاعدة خبرة تعكس الحاجات المقدرة لها.
- وضع سياسات واضحة للمداورة بين الموظفين تشمل فترات تسليم إلزامية للمهام.
- اعتماد عقود قانونية ملزمة لكافة العاملين، تتضمن حقوق عودة العاملين المنتدبين.
- تحديد مسؤوليات إشرافية صارمة وإجراءات المحاسبة عن المسؤولية.
- إنشاء سجل للمقاولين العاملين دعماً لنشاطات الحكومة الأميركية في العراق.
- وضع سياسة مشتركة حول متطلبات بطاقة الهوية وإصدارها بالاشتراك مع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، على أن تصدرها سلطة الائتلاف المؤقتة أو خليفاتها.

التوصيات للمدى الطويل

- تأسيس سلطة وحيدة، ذات موارد ملائمة، للعمل كتنظيم شامل لكافة سياسات الموارد البشرية. سوف يقوم هذا التنظيم بتحديد العمليات والبرامج المتعلقة بجهود الإغاثة وإعادة الأعمار في المستقبل. لاحظ عدد من المشاركين في المنتدى انه كان باستطاعة مكتب رقابة واحد ينسق بين الوكالات ويعمل انطلاقاً من مركزه في واشنطن ان يحسن عمليات التنسيق، والقيادة، والمصادقية في عمليات التوظيف وإدارة الموارد البشرية في بغداد. كان باستطاعة هذه الهيئة ان تراقب دفع العاملين القادمين الى العراق والخارجين

منه، وأن تؤمن التنسيق بين الوكالات وان تدير طلبات الموظفين من ذوي الخبرة اللازمة على الأرض في بغداد.

- يجب أن تضم هذه السلطة المشرفة فريق إدارة للموارد البشرية سريع التفاعل يمكنه بسرعة تحديد المتطلبات الضرورية من موارد بشرية للعمل في البيئة الناشئة للإغاثة وإعادة الأعمار.
- إنشاء مكتب منسق شؤون إعادة الأعمار وتنشيط الاستقرار (S/CRS) في وزارة الخارجية ليكون نقطة السلطة الوحيدة (أو التنظيم الذي سوف يطور نقطة سلطة وحيدة) وتزويده بالتمويل الكافي لتنفيذ هذه المهمات. حصل إجماع في الرأي بين المشاركين في المنتدى لجعل مكتب منسق شؤون إعادة الأعمار وتنشيط الاستقرار في وزارة الخارجية لاعبا رئيسياً في جهود إعادة الأعمار في المستقبل، رغم وجود وجهات نظر متباينة حول ما هو الدور المحدد الذي يجب ان يكون لهذا المنسق.
- تطبيق مجموعة موحدة من قواعد الموارد البشرية تنطبق على الموظفين المنشورين عبر كافة الوكالات والتنظيمات، بحيث يتم تزويد قوة عاملة لقطاعات متعددة ومهام متعددة تتمتع بمرونة كافية لتلبية المتطلبات المتغيرة بسرعة لاحتياجات الاستقرار وإعادة الأعمار.
- تركيز جهود تخطيط القوة العاملة في مبادرات إعادة الأعمار في المستقبل على تحديد الكفاءات الرئيسية التي قد تدعو إليها الحاجة، بدلا من محاولة تطوير أوصاف تقليدية للوظائف والتي يمكن بسرعة ان تستبقها الأحداث. ان توظيف الأفراد استنادا الى كفاءاتهم الأساسية، خاصة إذا كانوا راغبين بالتمتع بالمرونة بشأن العمل المحدد الذي يقومون به، قد يكون أكثر فائدة.
- إصدار قوانين جديدة تسمح بتغطية اكاليف الوكالات الحكومية التي تزود أفراد منتدبين وغير ذلك من الالتزامات المالية الأخرى الحاصلة ذات الصلة.
- استكمال الخطة الاستراتيجية والمهمة المتفق عليها والتدقيق فيها قبل النشر الأولي لأية ارتباطات للولايات المتحدة في مواقع أجنبية.
- تطوير بطاقة هوية "شاملة" لموظفي الحكومة لأميركية.



القسم ٣

ينسق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة أعمار العراق نشاطات الإشراف على برامج إعادة أعمار العراق من خلال مجلس المفتشين العامين للعراق (IIGC) القائم في ارلنجتون، بولاية فيرجينيا، إضافة إلى مجموعة عمل المساءلة والمحاسبة حول العراق (IAWG) في بغداد. تدعم هاتان المنظمتان النقاش والتعاون بين المفتشين العامين وموظفي الوكالات العديدة المشاركة في الإشراف على صندوق الإغاثة وإعادة أعمار العراق. يتبادل ممثلو المنظمات الأعضاء في هذا المجلس تفاصيل عمليات التدقيق الجارية والمقررة ويعملون لتحديد فرص التعاون والحد من الازدواجية في جهود الاشراف.

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

كل ربع سنة يطلب مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق من المنظمات الأعضاء تزويده بأحدث المعلومات المتعلقة بنشاطات الإشراف المكتملة، والجارية، والمقررة. يوجز هذا القسم عمليات التدقيق والتحقيقات التي أبلغتها هذه الوكالات الى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق:

- مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
- مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
- مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- مكتب المساءلة والمحاسبة للحكومة
- وكالة تدقيق عقود وزارة الدفاع
- وكالة تدقيق الجيش الأميركي
- خدمة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع

عمليات التدقيق المنفذة من قبل وكالات أخرى

قام مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بتشكيل مجلس المفتشين العامين للعراق للمساعدة في تنسيق الإشراف على برامج صندوق الإغاثة وإعادة الأعمار في العراق. يزود هذا القسم المعلومات المحدثة حول عمليات التدقيق التي أبلغت عنها الوكالات العضوة في مجلس المفتشين العامين للعراق مكتب المفتش العام. يوجز الجدول ٣-١ تقرير العمليات الإشرافية التي قامت به وكالات أميركية أخرى خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير.

تقارير عن عمليات الإشراف الحديثة التي نفذتها وكالات أميركية أخرى كما كانت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.				
الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير	
١	مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع/مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية	IE-2005 – 002/ISP-IQO-05-72	٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥	تقييم المفتش العام في وزارة الخارجية/المفتش العام في وزارة الدفاع للنشاطات بين الوكالات بشأن تدريب أفراد الشرطة العراقية
٢	مكتب مساءلة الحكومة	GAO-05-737	٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥	إعادة إعمار العراق: الأعمال الضرورية لتحسين استخدام مقاولي الأمن الخاص
٣	مكتب مساءلة الحكومة	GAO-05-876	٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥	إعادة إعمار العراق: التمويل وجهود إعادة الأعمار
٤	مكتب مساءلة الحكومة	GAO-05-775	١١ تموز/أغسطس ٢٠٠٥	لوجستيات وزارة الدفاع: بدأت وزارة الدفاع تحسين عمليات توزيع الإمدادات ولكن يجب القيام بأعمال لاحقة لتأمين استدامة هذه الجهود.
٥	مكتب مساءلة الحكومة	GAO-05-872	٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	إعادة إعمار العراق: الجهود الأميركية لتأمين مياه الشرب وتنظيم المرافق الصحية تحتاج الى إجراءات محسنة لتقييم التأثيرات والموارد المستدامة لصيانة المرافق.

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

تقارير عن عمليات الإشراف الحديثة التي نفذتها وكالات أميركية أخرى كما كانت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.				
الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير	
٦	GAO-05-932R	٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	إعادة أعمار العراق: المساعدة الأميركية في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥	
٧	GAO-05-882	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الحرب العالمية على الإرهاب: يجب على وزارة الدفاع ان تحسن درجة الاعتماد على معطيات الكلفة وان تزود إرشادات إضافية لمراقبة الاكلاف.	
٨	E-267-05-005-P	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الوكالة الأميركية للتنمية الأميركية/ إجراءات مراقبة المدفوعات النقدية في العراق	مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

الجدول ٣-١

أنظر الملحق "ح" للحصول على اللائحة الكاملة لعمليات التدقيق والمراجعة حول إعادة الأعمار في العراق التي نفذتها كافة الهيئات.

مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع

نفذ مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع خلال هذا الفصل نشاطات تدقيق محدودة تتعلق بأعمال الإغاثة وإعادة الأعمار في العراق. في الوقت الحاضر لا يوجد لدى المفتش العام في وزارة الدفاع أي مدققين يعملون في العراق (ولكن قد يتغير هذا الوضع). موظفو التدقيق الوحيدون العاملون لدى المفتش العام في وزارة الدفاع والذين نفذوا عمليات تدقيق متعلقة بالعراق خلال هذا الفصل انتدبوا للعمل لدى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. تم تعيين خبير من مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع الأميركية لمساعدة المفتش العام في وزارة الدفاع العراقية.

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

عمليات التدقيق والمراجعات المكتملة

منذ نشر تقرير مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في تموز/يوليو ٢٠٠٥، لم ينفذ مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع أية عمليات تدقيق جديدة. ولكن تم بالفعل إكمال مراجعة مشتركة مهمة

تقيم مشترك بين الوكالات من مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية/وزارة الدفاع حول تدريب قوات الشرطة العراقية (تقرير وزارة الخارجية ISP-IPQ-05-72/ تقرير وزارة الدفاع IE-2005-002).

في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥، نشر المفتشان العمان لدى وزارة الخارجية/وزارة الدفاع تقييماً مشتركاً حول المسؤولية المشتركة لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع لتدريب وتجهيز قوات الشرطة الوطنية العراقية. يذكر التقرير إثباتات كثيرة تؤكد تحسن الأداء داخل قسم الشرطة العراقية وتقدم أيضاً ٣٠ توصية رسمية لتحسين فعالية برامج التدريب ولتسريع نقل مسؤولية التدريب من وزارة الدفاع إلى الحكومة العراقية. تم تنفيذ عدة توصيات منها.

عمليات التدقيق والمراجعات الجارية

تدقيق عقود الإشراف بالنسبة لعقود الخدمات (رقم المشروع D2004 CF-0140)

لا يركز هذا التدقيق على العراق. فغرضه الإجمالي هو تحديد ما إذا كانت الحكومة الأميركية تؤمن إشراف كافٍ على عقود الخدمات من أجل التأكد من أداء المقاولين وفقاً لشروط العقد. بصورة خاصة، يحدد المدققون ما إذا كان قد تم تعيين موظفين لمراقبة أداء المقاولين، ما إذا كان عمل المقاولين مراقب بدرجة كافية، ما إذا كان المقاولون يقررون أعمالهم وفقاً لالتزاماتهم التعاقدية وما إذا كان أداء المقاولين قد جرى توثيقه بصورة صحيحة من أجل استعمال هذه الوثائق في المستقبل، والتدقيق الآن بات في مرحلة إعداد التقرير الأولي.

عقود ممنوحة للمساعدة في الحرب العالمية على الإرهاب من قبل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي.

(رقم المشروع D 2004 CF-0186)

الغرض من هذا التدقيق يتمثل في فحص متطلبات العقد، وتحديداته، ومصادقاته، وإجراءات منح عقود مختارة، وأعمال تعاقدية منحها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي دعماً للحرب الشاملة على الإرهاب. أصبح إعداد تقرير التدقيق الآن في المرحلة النهائية ولكنه لا يركز على العراق.

مراجعة علاقات الحكومة الأميركية مع المؤتمر الوطني العراقي

(رقم المشروع D 2005-DINTEL -012)

أعلن عن بدء هذه المراجعة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. والغرض منها هو الاستجابة لطلب تقدمت به لجنة المخصصات المالية في مجلس النواب الأميركي لهذه المراجعة. اعتبرت الأغراض المحددة لهذه المراجعة سرية بينما تتواصل الأبحاث حول المشروع.

مراجعة التحقيقات والتحريات حول إساءة معاملة المعتقلين/السجناء

(رقم المشروع IPO 2004 - C005)

إنها عملية مراجعة لكافة التحقيقات الجنائية وغير الجنائية في حالات وفاة معتقلين، وفي كافة الادعاءات بشأن إساءة معاملة المعتقلين. والغرض منها هو تقييم كفاية التحقيقات والشغرات في الإبلاغ عن وفيات المعتقلين وادعاءات إساءة معاملة معتقلين.

مراجعة التحقيقات والمراجعات حول إساءة معاملة المعتقلين/السجناء

(رقم المشروع D 2004-DINT01-0174)

يستمر مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع في تأمين الإشراف على التحقيقات والمراجعات التي أجريت في ادعاءات إساءة معاملة المعتقلين وعمليات الاعتقال في العراق. اكمل مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع تقييماً لـ ١٢ تقريراً أولاً حول

إساءة معاملة معتقلين وحدد ثغرات في هذه التقارير الاثنتي عشر. سوف يُنشر تقرير أولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حول الموضوع.

دعم جهود الحكومة الأميركية الهادفة الى إنشاء أكاديمية عراقية لأنظمة الحكم المبدئية

الغرض من هذه المراجعة هو تشجيع واستدامة ثقافة مناهضة الفساد عبر مجمل دوائر الحكومة العراقية. ينسق "عنصر خلفي" من موظفي مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع نشاطات تدعم عملية مؤلفة من ثلاثة أقسام مع ٢٨ مفتش عام في الوزارة، والمجلس الأعلى للتدقيق، ولجنة النزاهة العامة (لم يتحقق مكتب المفتش العام ما إذا كان قد جرى تنسيق هذه المراجعة مع مبادرة مكافحة الفساد في مكتب إدارة عمليات إعادة إعمار العراق).

وزارة الخارجية

منذ صدور تقرير مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٥ ، لم يبادر مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية بإجراء أية عمليات تدقيق جديدة حول أعمال الإغاثة وإعادة الأعمار في العراق.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

منذ صدور تقرير مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٥ ، اكمل مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عملية تدقيق واحدة شملت أعمال الإغاثة وإعادة الأعمار في العراق وباشرت بتنفيذ عمليتي تدقيق جديدتين.

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

عمليات التدقيق المكتملة

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، اكمل مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عملية تدقيق بالنشاطات المتعلقة بإجراءات مراقبة المدفوعات النقدية في العراق. بالإضافة الى عمليات التدقيق التي نفذها مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المفصلة أدناه، أكملت وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع ثلاث عمليات تدقيق مالي لحساب مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول الاكلاف الناتجة والمواد والخدمات. غطت عمليات التدقيق هذه مبلغ ٥٣٧,٠١٦,٢٠٩ دولاراً من أموال هذه الوكالة. لم توجد اكلاف مشكوك بصحتها. وفي نهاية الفترة التي يشملها التقرير، كان هناك خمس عمليات تدقيق جارية على يد وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع وقد قامت بتنفيذها نزولاً عند طلب مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

التدقيق بإجراءات مراقبة المدفوعات النقدية في العراق على يد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

(رقم التقرير E-267-05-005-P) الصادر بتاريخ ٢٧ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٥

نفذ مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عملية التدقيق هذه لتحديد ما إذا كانت البعثة (١) قد أدارت عمليات المدفوعات النقدية وفقاً للأنظمة، والسياسات والإجراءات المقررة، و (٢) ما إذا كانت قد احتسبت وصرفت الدفعات النقدية لرواتب القوة العاملة المحلية لدى مكاتب وزارة الخارجية استناداً إلى الأنظمة، والسياسات، والإجراءات المقررة.

وجدت عملية التدقيق أن مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق تمت إدارة طريقة الدفع النقدي فيها بصورة صحيحة واحتسبت وصرفت بشكل مناسب الدفعات النقدية لرواتب القوة العاملة المحلية لدى مكاتب الوزارة الخارجية. لكن لم تطلب البعثة من ممثليها الإقليميين توقيع استمارة تؤكد أنهم استلموا المبالغ النقدية المرسلة إليهم. أوصى مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان تقوم الوكالة في العراق بإنجاز مسودة النص الأولي لسياستها وتطبيقها بحيث تفرض على

المكاتب الإقليمية القبول، كتابة، لأموال النفقات النثرية المسلمة إليها من جانب مكتب أمين صندوق البعثة.

عمليات التدقيق المستمرة

منذ صدور تقرير المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٥، باشر مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتنفيذ عمليتي تدقيق تعالجان نشاطات التعليم الأساسي في العراق والتدقيق في الأملاك غير الممكن الاستغناء عنها.

كما نفذ مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عملية تدقيق واحدة من الفترة التي شملها التقرير السابق عالجت دقة صفحات معطيات المعلومات المتعلقة بالسير الشخصية. يقوم موظفو المركز الرئيسي في واشنطن بتنفيذ عملية التدقيق هذه وكان التقرير الأولي في طور الاعداد عند نهاية هذه الفترة.

عملية التدقيق في نشاطات التعليم الأساسي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق

الغرض: هل أحرزت نشاطات التعليم الأساسي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق تقدماً باتجاه إنتاج المخرجات المقصودة؟

عملية التدقيق في الأملاك غير الممكن الاستغناء عنها للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق

الغرض: هل أدارت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق أملاكها غير الممكن الاستغناء عنها استناداً إلى المبادئ التوجيهية للوكالة؟.

التدقيق بصحة صفحات المعطيات المتعلقة بالسير الشخصية التي زودتها مجموعة الموارد الدولية إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية فيما يخص العقود في العراق.

الغرض: هل كانت المعلومات المختارة المتعلقة بصفحات المعطيات المتعلقة بالسير الشخصية التي زودتها مجموعة الموارد الدولية دقيقة؟

مكتب المحاسبة الحكومي

منذ صدور تقرير مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) في شهر يوليو/تموز ٢٠٠٥، أصدر مكتب المحاسبة الحكومية (GOA) ستة تقارير وقام خلال الفترة التي شملها التقرير بتنفيذ تسع عمليات تدقيق حول إعادة الإعمار في العراق خمس منها جديدة.

التقارير المكتملة

إعادة الإعمار في العراق: الأعمال الضرورية لتحسين استخدام مقاولي تزويد قوات الأمن الخاص.

التقرير رقم GAO-05-737 الصادر بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو، ٢٠٠٥

تتفق الولايات المتحدة مليارات الدولارات لإعادة الإعمار في العراق بينما تحارب في نفس الوقت تمرداً تستهدف العسكريين والعاملين لدى المقاولين والشعب العراقي. أدت هذه البيئة إلى ضرورة تأمين القائمين على عمليات إعادة الإعمار في العراق لخدمات أمنية. قيّم مكتب المحاسبة الحكومية (١) مدى حصول الوكالات الأميركية والمقاولين على خدمات قوات الأمن الخاصة التي زودها مقاولون، و(٢) مدى تطوير علاقة العمل بين القوات العسكرية الأميركية ومقاولي تزويد قوات الأمن الخاصة، و(٣) مدى تقييم الوكالات الأميركية لأكلاف استخدام مقاولين لتزويد قوات أمن خاصة خلال تنفيذ عقود إعادة الإعمار.

يقوم مكتب المحاسبة الحكومية بإعداد توصيات لتقديمها إلى وزارة الدفاع تهدف إلى تعزيز الإجراءات العسكرية التي من شأنها ان تقلل حوادث إطلاق النار من جانب القوات العسكرية على مقاولي تزويد قوات الأمن الخاصة، وحول تأمين التدريب للقوات العسكرية الأميركية حول دور هؤلاء المقاولين.

علاوة على ذلك، يعد مكتب المحاسبة الحكومية توصيات ليقدمها إلى وزير الدفاع والخارجية وللحاكم المدني للعراق، وللوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تهدف إلى مساعدة

المقاولين في الحصول على خدمات أمنية وإلى تمكين الوكالات من إعداد خطط أفضل
لأكلاف الأمن المطلوبة في الجهود المستقبلية.

لم توافق وزارة الخارجية على توصية مكتب المحاسبة الحكومية بالنسبة لدرس خيارات
لمساعدة المقاولين في الحصول على خدمات الأمن مشيرة إلى هواجسها حول المسؤولية
المحتملة، ولم تتخذ موقفاً بشأن توصية مكتب المحاسبة الحكومية بشأن الاحتساب والتخطيط
لأكلاف الأمن. لقد وافقت وزارة الدفاع على توصيات مكتب المحاسبة الحكومية. ولم تعلق
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على هذه التوصيات.

إعادة الإعمار في العراق - وضع التمويل وجهود الإعمار

التقرير رقم GAO-05-876 الصادر بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو، ٢٠٠٥

تمثل عملية إعادة الإعمار في العراق أولوية في نطاق الأمن القومي الأميركي والسياسة
الخارجية الأميركية، وتشكل أضخم برنامج مساعدات أميركية، يوضع قيد التنفيذ منذ انتهاء
الحرب العالمية الثانية. تم تأمين، أو التعهد بتأمين، مليارات الدولارات على شكل هبات،
وقروض، وأصول، وإيرادات من مختلف المصادر من أجل إعادة الإعمار في العراق. فقد
شرعت الولايات المتحدة سوية مع شركائها في سلطة الائتلاف ومنظمات دولية مختلفة
ومانحين مختلفين في تنفيذ جهد كبير لإعادة الإعمار في العراق بعد الحروب المتعددة والعقود
من الإهمال من جانب النظام السابق. فالجهد الأميركي لإصلاح البنية التحتية الأساسية في
العراق وتقديم الخدمات الضرورية مهم لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسة الأميركية في
العراق، ولمساعدة العراق في تحقيق الديمقراطية والحرية.

يزود هذا التقرير معلومات حول (١) التمويلات المخصصة لجهد إعادة الإعمار، و(٢)
النشاطات الأميركية والتقدم المحقق في قطاعات النفط، والطاقة، والمياه والصحة وفي التعامل
مع التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه القطاعات.

اللوجستيات الدفاعية: بدأت وزارة الدفاع بتحسين عمليات توزيع الإمدادات، ولكن لا زالت
هناك أعمال لاحقة مطلوبة لتأمين استدامة هذه الجهود.

التقرير رقم GOA-05-775 الصادر بتاريخ ١١ آب/أغسطس، ٢٠٠٥

أعاقت المشاكل في نظام توزيع الإمدادات، والتي يعود تاريخها إلى حرب الخليج، من قدرة وزارة الدفاع في تنفيذ لوجستيات فعالة ومناسبة التوقيت لمصلحة المقاتلين. نفذت وزارة الدفاع إجراءات لتحسين نظام التوزيع من خلال تكليف مسؤوليات توظيفية جديدة شملت تعيين قيادة النقل الأميركية كمسؤولة وحيدة عن عملية التوزيع، وتعميم استراتيجية جديدة للتحويل اللوجيستي، والمباشرة في تنفيذ مبادرات تحسين معينة. كانت أهداف مكتب المحاسبة الحكومية (١) تقييم الهيكلية التنظيمية لوزارة الدفاع واستراتيجية التحويل لديها بغية تحسين نظام التوزيع، و(٢) تحديد وضع، ومهل إكمال مبادرات توزيع معينة من جانب وزارة الدفاع.

من أجل تعزيز قدرة وزارة الدفاع على تحسين نظام توزيع الإمدادات، أوصى مكتب المحاسبة الحكومية بأن يقوم وزير الدفاع (١) بتوضيح المسؤوليات، والمحاسبة، والسلطات ما بين القيادة المسؤولة الوحيدة عن عملية التوزيع والمسؤول عن اللوجستيات الدفاعية، (٢) بإصدار أمر يُثبت هذه التوصيات، و(٣) بإصدار أمر بإدخال تحسينات على استراتيجية التحويل اللوجستي في وزارة الدفاع، و(٤) بمعالجة النقص في تمويل أنظمة جديدة للاتصالات والتعقب. لم توافق وزارة الدفاع على التوصيتين الأوليتين ووافقت على التوصيتين الأخيرتين.

إعادة أعمار العراق: الجهود الأميركية في حقل المياه والصرف الصحي تحتاج إلى إجراءات محسنة لتقييم تأثيرها وتأمين استدامة الموارد لصيانة المرافق.
التقرير رقم GOA-05-872 الصادر بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥

بعد أن بدأت الظروف الأمنية في العراق تتدهور في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بإضافة إعادة تأهيل الخدمات الأساسية في العراق، مثل تأمين المياه والصرف الصحي، كجزء من استراتيجيتها لإقامة عراق يسوده الأمن والسلام والنظام الديمقراطي. خلال الفترة ما بين ١٩٩١ و٢٠٠٣ استمر انخفاض عدد العراقيين الذين تتوفر لهم مياه الشرب السليمة وخدمات الصرف الصحي، وكانت النتيجة ارتفاع نسبة الأمراض المنقولة بواسطة المياه. خصصت الولايات المتحدة مبلغ ٢,٦ مليار دولار لإعادة بناء قطاع المياه والصرف الصحي.

وكجزء من مراجعة مكتب المحاسبة الحكومية لعمليات إعادة الإعمار في العراق تحت سلطة مراقب المحاسبة العامة، قيّم المكتب النشاطات الأميركية في قطاع المياه والصرف الصحي، شملت (١) تمويلات ووضع النشاطات الأميركية، (٢) الجهود الأميركية لقياس التقدم، و(٣) العوامل المؤثرة في تنفيذ نشاطات إعادة الإعمار، و(٤) استدامة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة.

أوصى مكتب المحاسبة الحكومية أن يقوم وزير الخارجية (١) بوضع ورصد مؤشرات وإجراءات أفضل لتقييم مدى التحسين الحاصل جراء الجهود الأميركية في خدمات المياه والصرف الصحي في العراق، و(٢) بالعمل مع الوزارات العراقية لتقييم وتأمين الموارد اللازمة لتشغيل وصيانة المرافق. وافقت وزارة الخارجية على النتائج التي توصل إليها مكتب المحاسبة الحكومية و توصياته، وأكدت أنها باشرت باتخاذ خطوات لتطبيقها.

إعادة إعمار العراق: المساعدة الأميركية في انتخابات كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٥

التقرير رقم GOA-05-932R الصادر بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥

خصصت الولايات المتحدة مبلغاً يقارب ١٣٠ مليون دولاراً للمساعدات غير الأمنية لمساعدة العراق في إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٥. بلغ القسم الأكبر الممول من المساعدات غير الأمنية التي قدمتها الولايات المتحدة لتنفيذ عملية الانتخابات ٤١,١ مليون دولاراً أميركياً قدمته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى صندوق تمويل انتخابات العراق لتأمين الخبرة الفنية مباشرة إلى الصندوق المذكور لمساعدته في إجراء الانتخابات وشراء التجهيزات الرئيسية. زودت وزارة الدفاع مبلغ ٣٠ مليون دولاراً إلى NDI و IRI لتأمين المشورة، والتدريب، والمساعدة في تنظيم أحزاب سياسية ذات توجه ديمقراطي. خصصت كل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية مبلغ ٢٥,٢ مليون دولاراً لجهود تثقيف الناخبين في العراق من خلال تقديم هبات إلى IRI، وإذاعة صوت الإنسانية، ومنظمات غير حكومية للقيام باتصالات واسعة النطاق مع الناخبين. قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية هبة إضافية بلغت ١٤,٢ مليون دولاراً إلى صندوق تمويل انتخابات العراق لإنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية العراقية من أجل تحديد ومراقبة أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات. كما خصصت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً مبلغ ١٤ مليون دولاراً إلى NDI لتطوير شبكة منظمات غير حكومية عراقية لمراقبة الانتخابات. سعت الولايات المتحدة إلى تأمين

مشاركة النساء العراقيات في الانتخابات وخصصت مبلغ ٥,٨ مليون دولار من وزارة الخارجية وعبر استراتيجية التكامل بين الجنسين التي تتبعها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. ومن خلال القوات المتعددة الجنسيات، ساعدت الولايات المتحدة أيضاً الحكومة العراقية في توفير قوات أمن لإجراء الانتخابات.

عقدت الأمم المتحدة، التي نسقت المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي مؤتمراً بعد الانتخابات ضم مسؤولين من صندوق تمويل الانتخابات العراقية واللجنة الدولية للانتخابات العراقية، والأمم المتحدة، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتقييم الاستعدادات التي اتخذت في انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٥ ولتحديد المجالات التي يتوجب تحسينها قبل إجراء الانتخابات القادمة. فعلى سبيل المثال، فيما يخص إدارة الانتخابات، لاحظ المشاركون ان أنظمة تقديم التقارير وإجراء الاتصالات بين المراكز الرئيسية والانتخابات، ومكاتب المحافظات والمكاتب الإقليمية تحتاج إلى تحسين لتجنب الارتباك في تفسير الإرشادات السياسية الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، اقترح المشاركون ان تقوم اللجنة الدولية للانتخابات العراقية بتطوير أسلوب لمعالجة الاختلافات الإقليمية في مستوى ثقافة الناخبين. فمثلاً، قد يساعد إعداد مواد على يد اللجنة الدولية للانتخابات العراقية بلغات كالآشورية والتركمانية في منع حصول تناقضات وعدم دقة في ترجمة المواد الرسمية التثقيفية للناخبين.

الحرب الشاملة على الإرهاب: يجب على وزارة الدفاع أن تحسن من إمكانية الاعتماد على بيانات معديات الكلفة وان توفر إرشادات إضافية لمراقبة التكاليف.
التقرير رقم GOA-05-882 الصادر بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥

منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بيّنت تقارير وزارة الدفاع إلى إنفاق ١٩١ مليار دولار بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ على شؤون إدارة الحرب الشاملة على الإرهاب. وتقوم وزارة الدفاع، وبصورة متواصلة بجمع ونشر معلومات حول التكاليف المتزايدة لهذه الحرب وتستخدم هذه البيانات في إعداد طلبات التمويل للمستقبل. بغية مساعدة الكونغرس في إشرافه على نفقات الحرب، أجرى مكتب المحاسبة الحكومية تقييماً (١) للتأكد ما إذا كانت اكاليف الحرب التي أبلغت عنها وزارة الدفاع تستند إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها، و(٢) مدى إمكانية تطبيق سياسة الإدارة المالية التي تتبعها وزارة الدفاع على الانفاق الحربي، و(٣) ما إذا كانت وزارة الدفاع طبقت أساليب مراقبة التكاليف المترافقة مع تقدم العمل. يُركّز مكتب

المحاسبة الحكومية اهتمامه بالأساس، على سبيل المثال لا الحصر، على التكاليف المبلغ عنها في تقرير السنة المالية ٢٠٠٤. وهذه آخر معطيات حول نشاطات سنة كاملة كانت متوفرة وقت إجراء مراجعة مكتب المحاسبة الحكومية.

يقوم مكتب المحاسبة الحكومية بتقديم عدداً من التوصيات إلى وزير الدفاع من أجل (١) القيام بسلسلة من الخطوات لضمان إمكانية الاعتماد على اكلاف الحرب العالمية على الإرهاب المبلغ عنها، و(٢) توسيع نظام الإدارة المالية للعمليات الطارئة بحيث يشمل حالات طارئة بضخامة الحرب العالمية على الإرهاب، و(٣) ووضع إرشادات لمراقبة التكاليف. في تعليقها على النص الأولي (المسودة) لهذا التقرير، وافقت وزارة الدفاع على كافة التوصيات التي قدمها مكتب المحاسبة الحكومية باستثناء توصية واحدة، وأوضحت تفاصيل الخطوات التي اتخذتها لتحسين أسلوب إعدادها لتقارير التكاليف.

عمليات التدقيق الجارية

برنامج الأمم المتحدة: النفط مقابل الغذاء: الإشراف والمحاسبة

أنشأ مجلس الأمن الدولي بموجب قراره ٩٨٦ الصادر في عام ١٩٩٨ برنامج النفط مقابل الغذاء لتمكين العراق من استخدام إيراداته النفطية لشراء سلع معينة بعد أن فرضت العقوبات الاقتصادية عليه عام ١٩٩٠، أثر غزوه للكويت. كانت الأهداف الإجمالية لبرنامج المساعدات الإنسانية منع العراق من امتلاك أسلحة الدمار الشامل والسماح له في نفس الوقت استخدام إيراداته النفطية لاستيراد الأغذية والأدوية وغير ذلك من السلع الضرورية.

أفاد مكتب المحاسبة الحكومية، ومحققون آخرون من الكونغرس، ومجموعة مراقبة العراق في وكالة الاستخبارات الدفاعية، وغيرهم أن العراق كسب مليارات الدولارات من إيرادات غير شرعية من خلال عمليات التهريب والفساد. كما برزت إلى العلن أيضاً اتهامات حول سوء سلوك موظفي الأمم المتحدة والمقاولين المشاركين في البرنامج. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٤ كلف الكونغرس مكتب المحاسبة الحكومية بمراجعة البرنامج (PL.108-375).

- ما هي البرامج والنشاطات التي أجازها القرار ٩٨٦؟

- ما هي وسائل المراقبة الداخلية والتحديات الخارجية التي تراكمت مع عمليات بيع النفط العراقي؟
- ما هي وسائل المراقبة الداخلية والتحديات الخارجية التي تراكمت مع برنامج المساعدات الإنسانية؟
- ما هي المهمة التي أوكلت إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وكيفية تشكيلها لتنفيذ هذه المهمة؟

سياسات وزارة الدفاع في نشر الموظفين المدنيين

ازداد بدرجة هامة، خلال السنوات الأخيرة، انخراط وزارة الدفاع في العمليات الطارئة. ومع استمرار العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان ازداد اعتماد وزارة الدفاع على الموظفين المدنيين لتأمين الدعم الضروري لإنجاز مهماتها. أشارت التقارير إلى ان وزارة الدفاع نشرت الآلاف من الموظفين المدنيين من الحكومة الفدرالية لدعم العمليات العسكرية في العراق. والأسئلة الأساسية هي التالية:

- إلى أي مدى تلتزم وزارة الدفاع وتنظيماتها بالقانون والسياسات المتعلقة بنشر الموظفين المدنيين في العراق وأفغانستان؟
- ما هي الدروس التي تعلمتها وزارة الدفاع من نشر موظفين مدنيين في العراق وأفغانستان؟
- كيف تتقارن مهمات، وأدوار، وتعويضات الموظفين المدنيين المنتشرين مع تلك المتبعة بالنسبة للأفراد العسكريين؟

إدارة عمليات إعادة الإعمار في العراق بعد الفترة الانتقالية للحكم

منذ أن استعاد العراق سلطة الحكم في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، تولى وزير الخارجية المسؤولية من وزارة الدفاع وسلطة الائتلاف المؤقتة في تحديد الاحتياجات والأولويات المتعلقة بإدارة البرنامج الأميركي لإعادة الإعمار في العراق بضمنه التمويل الطارئ بقيمة ١٨,٤ مليار دولار المخصص للسنة المالية ٢٠٠٤. والأسئلة الأساسية هي التالية:

- كيف قامت حكومة الولايات المتحدة بتنظيم الإشراف على إدارة وجهود إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية لسلطة الحكم؟
- كيف يتم استخدام عقود إدارة البرنامج في إدارة ودعم جهود إعادة الإعمار في العراق؟
- ما هي العوامل التي تتحدى جهود الولايات المتحدة في إعادة إعمار العراق وكيف تتم معالجتها؟

توفر الشاحنات المدرعة خلال عملية حرية العراق

أظهرت عمليات المراجعة السابقة للنشاطات اللوجستية في عملية حرية العراق ان نظام التجهيز الذي اتبعته وزارة الدفاع لم يكن قادراً على تلبية احتياجات المقاتلين بصورة فعالة وانه عجز عن تزويد عدد من التجهيزات والمعدات الحرجة، بضمنها مواد الوقاية، كالدروع الواقية للجسم، وعربات هامفي المدرعة. وفي وقت لاحق برزت تقارير إلى العلن ونشرت في وسائل الإعلام وضمن وزارة الدفاع تفيد بأنه كان ينقص الجيوش في العراق العدد الكافي من الشاحنات المدرعة كما الشاحنات الأخرى.

- إلى أي مدى جرى تلبية الحاجة للشاحنات المدرعة؟
- ما هي الأسباب الأساسية للنقص في أي نوع من الشاحنات المدرعة؟
- ما هي الإجراءات، ان وجدت، التي اتخذتها وزارة الدفاع لتحسين توفير شاحنات مدرعة إلى القوات الأميركية في العراق وللعمليات في المستقبل.

إعادة إعمار قطاعات الطاقة في العراق

يعتبر تحديد قطاعات النفط والطاقة في العراق مسألة مركزية لتطوير مجتمع مستقر. تُشكّل الإيرادات النفطية أساس الموازنة العراقية كما تدعم الطاقة الحياة اليومية وعمليات إعادة التنمية الاقتصادية. يتعاون هذان القطاعان بصورة متبادلة: الغاز والوقود المستخرج من النفط يشغلان محطات توليد الكهرباء ومرافقها، وتشغل الطاقة الكهربائية المرافق النفطية.

- ما هي طبيعة وما هو مدى التمويل المخصص لإعادة إعمار قطاعي النفط والكهرباء في العراق وجهود بناء القدرات المتعلقة بالقطاع؟

- ما هي أهداف البرنامج الأميركي وكيف تقيس الولايات المتحدة مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف؟
- ما هي العوامل التي أثرت سلباً على تنفيذ البرنامج الأميركي؟
- ما هي التحديات التي أثرت سلباً في قدرة الحكومة العراقية على تطوير قطاعي النفط والكهرباء؟

استخدام المقاولين في جبهة القتال

عُرف عن المقاولين بأنهم يزودون مجموعة واسعة من أشكال الدعم إلى القوات الأميركية في العراق. ففي تقرير أصدره مكتب المحاسبة الحكومية في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، حدد المكتب عدداً من المسائل المترافقة مع استخدام مقاولين في جبهة القتال، وأوصى القيام بأعمال لتحسين عمليات الإشراف على استخدام المقاولين الأمنيين والتخطيط لها. سوف يؤمن هذا الجهد تحديث المعلومات التي وردت في تقرير حزيران/يونيو ٢٠٠٣، ويقيم أعمال وزارة الدفاع في معالجة توصيات مكتب المحاسبة الحكومية ومتطلبات إعداد التقارير التي أمر بها الكونغرس.

- ما مدى التقدم الذي حققته وزارة الدفاع في معالجة المسائل التي أثرت في تقرير مكتب المحاسبة الحكومية الصادر في حزيران/يونيو ٢٠٠٣؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة الدفاع لمعالجة المسائل والاهتمامات التي أثرت كمتطلبات تشريعية في قوانين تفويض الدفاع القومي السابقة كما في القسم السادس عشر من نص قانون هذه السنة الذي صادق عليه مجلس النواب؟
- ما مدى وضوح الرؤية التي يملكها القادة حول الدعم للعقود الذي يحصلون عليه؟
- وأبعد من برنامج زيادة الدعم الميداني، ما هي أشكال الدعم التي يزودها المقاولون (مثلاً، صيانة أنظمة الأسلحة، وتحليل الاستخبارات)؟
- هل استطاع المقاولون تزويد الأعداد الضرورية من العمال الذين يملكون المهارات الصحيحة لضمان تنفيذ العمل. في حال النفي، ما هي الأساليب التي اتخذت لمواجهة هذا الواقع وما هو تأثير حالات النقص في أي فئة من فئات العاملين؟
- ما هي المسائل/المشاكل المترافقة مع الدعم الذي يقدمه المقاولون التي يعتبرها القادة غير محلولة؟

الجهود الأميركية لتأمين الاستقرار في العراق وتطوير قوى الأمن

أبلغت وزارة الدفاع ان معايير سحب قوات الائتلاف من العراق تستند إلى ظروف بضمنها تطوير قوات الأمن العراقية ومدى التقدم الحاصل في تطوير هيكلية الحكم والاقتصاد الوطني، كما حكم القانون.

- ما هي القواعد، والمسؤوليات، والعلاقات المتعلقة بإعداد التقارير من جانب المنظمات الأميركية والعراقية المشاركة في عملية تطوير قوات الأمن والوزارات العراقية؟
- كيف تُقيّم القوة المتعددة الجنسية في العراق والوكالات الأميركية الأخرى مدى التقدم باتجاه تحقيق الظروف التي قد تسمح بتقليص عديد القوات الأميركية؟
- ما الذي أظهرته عمليات التقييم لمدى التقدم حتى الآن، وما هي التحديات التي تواجه تحقيق الشروط المطلوبة؟

عمليات التحقق من الأفراد التي يعتمد عليها المقاتلون الذين يدعمون القوات المنتشرة

- تعتمد القيادة العسكرية بدرجة متزايدة على المقاتلين لتزويد الدعم للقوات المنتشرة.
- إلى أي مدى تفرض عقود وزارة الدفاع التحقق من صلاحية الموظفين لدى المقاتلين الذين عليهم دعم القوات الأميركية المنتشرة، وما هي المقاييس والإجراءات التي وضعتها وزارة الدفاع في هذا المجال؟
 - كيف يتحقق المقاتلون من موظفيهم وما هو مدى أخذهم بالاعتبار عوامل رئيسية مثل التحقق من هويات الأشخاص الذين يشكلون خطراً على الأمن القومي، أو يملكون سجلاً قضائياً، أو الذين أدينوا أو اتهموا بارتكاب مخالفات لحقوق الإنسان؟
 - ما هي الصعوبات، ان وجدت، التي يواجهها المقاتلون عند التدقيق بهويات المواطنين الأميركيين، والمواطنين من دول الاتحاد الأوروبي، ومواطنين من الدول المضيفة.

وكالة تدقيق العقود الدفاعية

تشمل خدمات وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCCA) تقديم المشورة المهنية إلى مسؤولي المشتريات حول مسائل المحاسبة والشؤون المالية لمساعدتهم في التفاوض ومنح، وإدارة، وتسوية العقود.

بالإضافة إلى مشاركة هذه الوكالة في عمليات التفاوض ومنح العقود، تم أيضاً تخصيص موارد مهمة لتنفيذ عمليات الإشراف على التكاليف المستحقة لناحية إمكانية السماح بها، وقابليتها للتخصيص أو التوزيع، ومعقوليتها، والتي يكون تم إعداد فواتير بشأنها. يتم أيضاً اختيار الإجراءات التي تتحكم بالتكاليف المستحقة داخل البلاد من خلال مراجعات لسجل ساعات عمل الموظفين لدى المقاول، وإدارة العقود الباطنية وإدارة إنفاق المبالغ النقدية. وأخيراً، ولضمان وضع الأنظمة اللازمة للمراقبة الداخلية، والمتعلقة بسياسات وإجراءات المقاول، تنفذ وكالة تدقيق العقود الدفاعية عمليات تدقيق تترافق مع أنظمة مراجعة داخلية أساسية هامة، مع التشديد على أنظمة التقدير، وإدارة العقود الباطنية، وإعداد الفواتير.

تخطط وكالة تدقيق العقود الدفاعية وتنفيذ العمل على أساس سنة مالية (١ تشرين الأول/أكتوبر - ٣٠ أيلول/سبتمبر). يبين الجدول ٣-٢ عمليات التدقيق المتعلقة بالعراق المنتهية خلال السنة المالية ٢٠٠٤، وعمليات التدقيق المنتهية، والجارية والمخطط لتنفيذها للسنة المالية ٢٠٠٥، كما كانت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

عمليات التدقيق المتعلقة بالعراق التي نفذتها وكالة التدقيق بالعقود الدفاعية للسنة المالية ٢٠٠٤ وللجنة المالية ٢٠٠٥ كما كانت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٤	
جارية	جارية	منتهية	منتهية	
١	١٤	١٨٦	١٢٨	عروض الأسعار (١)
٢	٤	٥٠	١١٣	عروض الأسعار وفق إجراءات متفق عليها (٢)
٨	١٢٧	١٩٠	١٢٣	عمليات تدقيق خاصة أخرى مطلوبة (٣)
١١	٢٢	٨	١	الكلفة المستحقة (٤)
٠	٣٤	٨٢	٥٩	تسجيل ساعات عمل العمال (٥)
١٢	٣٨	٥٩	٤٧	أنظمة المراقبة الداخلية (٦)
٢	٧	٢٠	٣٠	مسح نظام المحاسبة قبل منح العقود (٧)
٢	٩	١٩	١٥	وجود عمليات شراء واستهلاك (٨)
٤	٨٠	٩٢	٥١	غير ذلك (٩)
٤٢	٣٣٥	٧٠٦	٥٦٧	المجموع

* المخططة: تمثل عمليات التدقيق المحددة كجزء من جهد التخطيط لبرنامج وكالة التدقيق بالعقود الدفاعية للسنة المالية ٢٠٠٥ والتي لم تكن قد استحققت قبل نهاية السنة. سوف يتم تنفيذ عمليات التدقيق هذه كجزء من عمليات التدقيق المخطط لها من جانب وكالة التدقيق بالعقود الدفاعية للسنة المالية ٢٠٠٦.

ملاحظات

١- عروض الأسعار - تدقيق عروض الأسعار المقدمة من جانب المقاولين المتعلقة بمنح العقود، أو التعديل، أو إعادة تسعير العقود، أو العقود الباطنية الموقعة مع الحكومة.

- ٢- عروض الأسعار وفق إجراءات متفق عليها. تقييم مجالات محددة بضمنها معدلات اكلاف العمل الفعلي والنفقات العامة و/أو تحليل واقعية الكلفة، التي يطلبها الزبائن فيما يخص منح العقود، أو العقود الباطنية الموقعة مع الحكومة.
- ٣- عمليات تدقيق خاصة أخرى مطلوبة - المساعدة في عمليات التدقيق المنفذة استجابة لطلبات خاصة من مجتمع المقاولين استناداً إلى إخطار محددة.
- ٤- الكلفة المستحقة - عمليات تدقيق التكاليف المقيدة على العقود الموقعة مع الحكومة من أجل تحديد عما إذا كانت هذه التكاليف مسموحاً به وقابلة للتخصيص ومعقولة.
- ٥- تسجيل ساعات عمل العمال - عمليات تدقيق من أجل تحديد عما إذا كان المقاول يلتزم بشبّات بالسياسات والإجراءات المقررة لنظام تسجيل ساعات العمل بغية تقرير اكلاف اليد العاملة.
- ٦- أنظمة المراقبة الداخلية - عمليات تدقيق أنظمة المراقبة الداخلية لدى المقاول المتعلقة بالمحاسبة واعداد الفواتير المتعلقة بالعقود الموقعة مع الحكومة.
- ٧- مسح نظام المحاسبة قبل منح العقود - عمليات تدقيق قبل منح العقود لتحديد عما إذا كان نظام المحاسبة لدى المقاول مقبولاً لفصل وتجميع التكاليف المتعلقة بالعقود الموقعة مع الحكومة.
- ٨- وجود عمليات شراء واستهلاك - المعاينة المادية للمواد والخدمات المشتراة وإجراء التحقيقات بشأن توثيقها والتحقق من صحة اكلاف العقد.
- ٩- غير ذلك - أشكال مهمة من نشاطات تدقيق أخرى بضمنها عمليات تدقيق بالقدرة المالية وعمليات تدقيق للتأكد من الالتزام بمقاييس محاسبة الكلفة.

الجدول ٣-٢

وكالة تدقيق الجيش الأميركي

لم تكمل وكالة تدقيق جيش الولايات المتحدة (USAAA) أية عمليات تدقيق خلال الفترة التي شملها التقرير الحالي، وتقوم حالياً بتنفيذ ثلاث عمليات تدقيق.

عمليات التدقيق الجارية

تدقيق محاسبة صندوق الإغاثة وإعادة إعمار العراق-٢

(رمز المشروع: A-2005-ALA-0240.000)

طلب وزير الجيش بالوكالة السابق إجراء هذا التدقيق. سوف تركز عملية التدقيق على الرقابة على الأموال وإجراء عمليات المحاسبة الخاصة بنشاطات صندوق الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق-٢، وأعمال التشغيل والصيانة، وصناديق الجيش لتسديد النفقات الإدارية لمكتب المشاريع والعقود. والهدف الإجمالي هو التأكد من أن الجيش ومكتب المشاريع والعقود يقومون بممارسة رقابة فعالة وينفذان عمليات تجارية سليمة لمحاسبة ذلك الجزء من مبلغ ١٨,٤ بليون دولاراً في صندوق الإغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ الذي تنفذ وزارة الدفاع أشغاله.

تشتمل الأهداف المحددة:

- هل لدى نظام وعمليات الإدارة المالية لمكتب المشاريع والعقود وسائل الرقابة المطلوبة للتأكد من التسجيل الدقيق للالتزامات، والتعهدات، والمدفوعات؟ ويشمل ذلك التأكد عما إذا كان مكتب المشاريع والعقود قد استعمل وسجل الأموال للقطاع الصحيح.
 - هل لدى مكتب المشاريع والعقود أنظمة رقابة ملائمة للتأكد من أنه تم بصورة صحيحة تخصيص، وتسجيل اكاليف التشغيل و اكاليف البرنامج؟
 - هل يستطيع نظام وعمليات الإدارة المالية لمكتب المشاريع والعقود التكيف مع خطط الجيش ومكتب المشاريع والعقود الهادفة إلى إلغاء مركزية منح العقود وإدارة المشاريع.
- اكتملت الأعمال الميدانية وصدر تقرير أولي إلى القيادة للتعليق عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

متابعة برنامج الاستجابة الطارئة للقادة (CERP) وصندوق الاستجابة السريعة (QRF)

(رمز المشروع: A-2005-ALE 0376.000)

طلب قائد قيادة نقل سلطة الأمن الوطني المتعددة الجنسية في العراق إجراء عملية التدقيق هذه. تشمل أغراض عملية التدقيق.

- هل تم الاستلام، والمحاسبة والإعداد للتقارير المتعلقة بالتخصيصات المالية للعام ٢٠٠٥، بخصوص برنامج الاستجابة الطارئة للقادة وصندوق الاستجابة السريعة استناداً إلى القوانين والأنظمة المعمول بها؟
 - هل كانت الدفعات متطابقة مع نية التفويض أو إرشادات التنفيذ؟
 - هل طبق بصورة مناسبة قائد قيادة نقل سلطة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق التوصيات الموافق عليها الواردة في تقرير عملية التدقيق A-2005-ALE-019.1000. وهل حلت الأعمال التصحيحية المشاكل؟
 - هل لدى قائد قيادة نقل سلطة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات نظام متابعة فعال لتوجب تطبيق الأعمال التصحيحية إلى أن يكتمل تنفيذها تماماً؟
- صدر تقرير أولي في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ للتعليق عليه.

تدقيق لوجستيات برنامج زيادة الدعم المدني

(رمز المشروع: A-2005-ALS 0340.000)

تركز التدقيق على تقييم كفاية برنامج لوجستيات زيادة الدعم المدني في كامل منطقة العمليات في العراق. تشمل الأهداف المحددة.

- هل الخدمات التي تم الحصول عليها بموجب عقد لوجستيات برنامج زيادة الدعم المدني معقولة وفعالة بالتناسب مع كلفتها لتلبية احتياجات القوات؟
- هل وضعت هيكلية إدارية وافية للتخطيط، والامتلاك وإدارة الخدمات بموجب عقد لوجستيات برنامج زيادة الدعم المدني؟
- هل إدارة العقد بموجب برنامج لوجستيات زيادة الدعم المدني تعمل بصورة وافية في العراق؟

- هل وضعت أنظمة رقابة إدارية/داخلية مناسبة على عمليات برنامج لوجستيات زيادة الدعم المدني في العراق، وبالأخص تلك المجالات المعرضة بدرجة كبيرة لعمليات الاختيال، الهدر، وإساءة الاستعمال؟
 - هل توجد معلومات كافية تمكن المستويات الإدارية العليا تزويد الإشراف الكافي على عمليات برنامج لوجستيات زيادة الدعم المدني في العراق؟
- تعمل وكالة تدقيق جيش الولايات المتحدة (USAAA) مع القيادات المتأثرة، ووكالات وزارة الدفاع والمقاول الرئيسي من أجل تحسين إدارة البرنامج، وإدارة العقد، وإدارة المجالات الوظيفية (كعمليات خدمة الغذاء، وتوريد، وتوزيع التجهيزات والآليات التي يستعملها المقاول). سوف تصدر وكالة تدقيق جيش الولايات المتحدة، مجموعة من التقارير حول هذا البرنامج.
- يعمل حالياً تسعة مدققين في العراق وستة مدققين في الكويت من كالة تدقيق جيش الولايات المتحدة لتنفيذ عملية تدقيق برنامج لوجستيات زيادة الدعم المدني.

تحقيقات قامت بها وكالات أخرى

ينسق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بصورة منتظمة مع وكالات حكومية أخرى تُجري تحقيقات في العراق. استلم مكتب المفتش العام معلومات من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وجهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع ومكتب المفتش العام في وزارة الخارجية. ولكون معظم هذه المعلومات حساسة، يستطيع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار في العراق ان يزود فقط موجز عام للمعلومات

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

خلال الفترة التي شملها هذا التقرير أغلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ثلاث قضايا ولم تفتح أية قضية جديدة.

اكمل المحقق الوحيد الذي انتدبته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للعمل في العراق فترة عمله في تموز/يوليو، ٢٠٠٥. ولم يكن قد تم تعيين بديل عنه بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥.

القضايا المغلقة

أغلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ثلاثة قضايا خلال الفترة التي شملها هذا التقرير:

- نزاهة موظف: استلمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ادعاء يفيد عن عملية سلوك لا أخلاقي تورط فيها أحد الموظفين المنتدبين للعمل في العراق. اكتمل التحقيق الفعلي ورفعت النتائج إلى الوكالة من أجل دراسة اتخاذ الإجراء الإداري المناسب. في وقت لاحق استقال الموظف بدلاً من تعريضه لعمل تأديبي.

- **نزاهة البرنامج:** استلمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ادعاء يفيد ان مقاولاً استعمل عن علم بواخر لا ترفع العلم الأميركي لنقل المعدات من الولايات المتحدة إلى العراق منتهاكاً بذلك شروط وأحكام العقد. لم يكتشف التحقيق أي دليل يثبت هذا التصرف الخاطئ ولكنه اكتشف قضايا تعاقدية محتملة. رفعت المسألة إلى الوكالة التي قررت أنها لن تسعى إدارياً إلى استعادة الإدارية للأموال كان من الممكن منح استثناء شرط النقل بواسطة بواخر لا ترفع العلم الأميركي في حال تم طلب الحصول عليه.

- **نزاهة البرنامج:** استلمت الوكالة ادعاء يفيد ان من المحتمل ان يكون مقاول قد ضخم التكاليف التي يطالب الوكالة بها. رفعت المسألة إلى مكتب تدقيق المفتش العام الذي قرر ان التحقق من تاريخ الراتب واستعمال استمارات صفحات بيانات السيرة الذاتية لم تكن مطلوبة بموجب العقد؛ ولذلك كانت الرواتب المستندة إلى المعدلات السائدة في السوق مناسبة. أغلقت القضية بناء على هذا الأساس.

القضايا الجارية

لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حالياً ثلاث قضايا جارية تتعلق بنزاهة البرنامج.

- تمّ تقديم ادعاء يفيد ان مقاولاً متعاقداً مع الوكالة قدم لائحة باكلاف مزورة و/أو احتيالية فيما يتعلق بأشغاله في العراق. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد معلومات تشير إلى انه من المحتمل ان يكون هذا المقاول قد استخدم أموال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لدفع مبالغ غير مشروعة إلى موظفين حكوميين عراقيين.

- تمّ تقديم ادعاء يفيد أن موظفين لدى مقاول متعاقد مع الوكالة سعوا للحصول على رشاوى مقابل منح عقود باطنية للعمل في العراق.

- تم تقديم ادعاء يقول أن مقاول باطني لعقد منح بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد انخرط في عدد متنوع من المخالفات المالية.

جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع

في ٣١ تشرين أول/أكتوبر، ٢٠٠٤، أوقف جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع عملياته في بغداد، العراق. يوجد لديه حالياً ثلاث قضايا مفتوحة. يبين الجدول ٣-٣ التحقيقات حسب نوع ووضع التحقيق.

قضايا جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع كما كانت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥						
وضع التحقيق	تضارب المصالح	تزوير	استعادة السلاح/الأمن	ادعاءات/بيانات كاذبة	سرقة/مخدرات	رشوة/فساد
مفتوحة	١			١		١
مغلقة	١	٣	٦	٢	٢٠	٨
المجموع	٢	٣	٦	٣	٢٠	٩

الجدول ٣-٣

القضايا المغلقة

منذ صدور تقرير المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اغلق جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع ٤٠ قضية. لم تتوفر هذه المعطيات لإعداد تقرير عنها خلال فترة إعداد التقرير ربع السنوي في تموز/يوليو ٢٠٠٥.

باشر جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع والشرطة العسكرية بتنفيذ عملية تستهدف عناصر داخل بغداد، يشكلوا تهديدات فورية لقوات الائتلاف. شملت هذه العناصر إرهابيين، وتجار أسلحة مشتببه بهم، ومزورين. زودت مصادر جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع والشرطة العسكرية معلومات حول أشخاص عرفوا بأنهم يملكون أسلحة وينوون مهاجمة قوات الائتلاف. استناداً إلى معلومات من المصدر، صدرت عدة أوامر بالتفتيش وصودرت أسلحة قبل تنفيذ أي هجمات ضد قوات الائتلاف. سوية مع مصادرة الأسلحة، القي القبض على عدد كبير من المشتبه بهم وسلموا إلى الشرطة العراقية لمحاكمتهم. في آذار/مارس ٢٠٠٤، انتهى

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير إلى الكونغرس

نشاط التحقيق المتعلق بهذه العملية نظراً لبروز هواجس أمنية نتيجة البيئة الأمنية المتقلبة في العراق. أغلقت الآن هذه القضية.

- خلال تحقيق في الإيجار غير الشرعي لأملاك سلطة الائتلاف المؤقتة التابعة لوزارة الدفاع برزت إلى العلن معلومات تفيد أن عقيداً ومقيداً ومقيداً ومقيداً في الجيش الأميركي قاما بسرقة أموال من القيادة ٣٥٢ للشؤون المدفعية عندما كانوا يعملون في بغداد في العراق. فخلال مقابلة ادعى شاهد أمام جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع أن القيادة ٣٥٢ للشؤون المدنية وقعت لتسديد نفقات إعداد مؤتمر للمرضات عقد في بغداد، في شهر تموز/يوليو، ٢٠٠٣ وأن أكلاف عقد المؤتمر بلغت ٢٦ ألف دولاراً تقريباً دفعتها القيادة ٣٥٢ للشؤون المدنية.

ادعى الشاهد انه بعد أن دفعت القيادة اكلاف عقد المؤتمر، قدّم أحد الأشخاص طلباً للحصول على هبة بنفس المبلغ وحصل عليها نقداً من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. استناداً إلى الشاهد، سلم الشخص هذا المبلغ داخل كيس إلى الضباط الثلاثة الذين وردت أسماؤهم في التحقيق ولم يرَ النقود مطلقاً بعد ذلك. جرت مقابلات مع الضباط الأميركيين المتهمين وتقدم بإثباتات وثائقية تظهر أن الجيش الأميركي دفع أيضاً مبلغ ٢٦ ألف دولاراً لتغطية نفقات إقامة نفس مؤتمر الممرضات وأن المبلغ المستلم من الشاهد أعيد إلى الجيش الأميركي. كان المبلغ بمثابة "قرض" أعطي للشاهد لتسديد نفقات عقد مؤتمر الممرضات (أجور سفر، نفقات يومية، استئجار قاعة المؤتمر وغير ذلك) وإن المال النقدي الذي تم استلامه من الشاهد المدفوع من جانب الوكالة قد أعيد إلى الجيش.

خلال مسار التحقيق الذي أجراه جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع، قُتل الشاهد الذي قدم هذه الادعاءات بإطلاق النار عليه بالقرب من مطار بغداد الدولي على يد أشخاص مجهولين وكانت نتيجة اغتيال الشاهد امتناع مكتب الادعاء الخاص للفرقة المتعددة الجنسيات في العراق عن متابعة التحقيق، وأُغلق الآن التحقيق في القضية.

وزارة الخارجية

خلال الفترة التي شملها هذا التقرير لم يُبادر مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية برفع أية قضايا جديدة تتعلق بإغاثة وإعادة إعمار العراق، ولم يخلق أية قضية. يقوم اثنان من المحققين الجنائيين في وزارة الخارجية بدعم عمليات المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار في العراق حسب ما تدعو الحاجة.

جدول الملاحق

الملحق أ: متطلبات منصوص عليها في القانون قرص مدمج وموقع إنترنت يزود هذا الملحق إسناداً تراكبياً لصفحات هذا التقرير المتعلقة بمتطلبات إعداد التقارير بموجب القانون العام رقم 106-108، القسم ٣٠٠١ (كما عدل بموجب القسم ١٢٠٣).

الملحق ب: وضع تمويل برامج إعادة الإعمار في العراق ب-١
ينص القانون العام 106-108 حسب ما تم تعديله على وجوب قيام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بإعداد تقارير حول الإشراف على ومحاسبة الالتزامات والنفقات المالية المستخدمة لإعادة الإعمار في العراق. جرى تمويل نشاطات إعادة الإعمار في العراق من ثلاثة مصادر رئيسية هي:

- أموال أميركية مخصصة
- أموال عراقية
- أموال المانحين

الملحق ج: صندوق الإغاثة وإعادة إعمار العراق. التخصيصات حسب الوكالات... قرص مدمج وموقع إنترنت
يمثل هذا الملحق جدولاً يعطي تفاصيل تخصيص الأموال لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حسب الوكالات. مصدر هذه البيانات هو مكتب الإدارة والموازنة وتعكس التخصيصات الواردة في التقرير الجديد للقسم ٢٢٠٧ التي طلبتها وزارة الخارجية وآخر جدول بمبالغ التخصيصات التي قررها مكتب الإدارة والميزانية.

الملحق د: الأموال العراقية قرص مدمج وموقع إنترنت
يزود هذا الملحق تحديثاً للمعلومات المتعلقة بالأموال العراقية المستخدمة لنشاطات إعادة الإعمار. يشمل هذا الملحق معلومات تتعلق بفئات هذه الأموال.

الأموال المصادرة
الأموال التي كانت ملكاً في السابق لنظام الحكم في العراق
صندوق تنمية العراق
برنامج النفط مقابل الغذاء

الملحق هـ: أموال المانحين قرص مدمج وموقع إنترنت
يزود هذا الملحق تحديثاً للمعلومات المتعلقة بالدعم المالي الدولي المتعهد به للعراق. تشمل الأموال الموصوفة في هذا القسم:

- أموال المانحين
- المساعدات الإنسانية
- المساعدات الثنائية
- مرفق الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق
- البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وبرامج القروض
- تخفيف عبء الدين العراقي

الملحق و: شهادة مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أمام الكونغرس و ١
يستنسَخ هذا الملحق الشهادات التي أدلى به المفتش العام، ستيوارت دبليو بوين، أمام الكونغرس. في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أدلى بشهادته أمام لجنة مجلس العموم بشأن تخصيصات اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية وتمويل الصادرات والبرامج المتعلقة بها. في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥، أدلى بشهادته أمام لجنة مجلس العموم بشأن اللجنة الفرعية للإصلاح الحكومي، حول الأمن القومي، التهديدات الناشئة والعلاقات الدولية.

الملحق ز: عمليات التدقيق التي قام بها مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ز-١
يدرج هذا الملحق كافة عمليات التدقيق التي قام بها مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار
العراق كما كانت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥.

الملحق ح: موجز عمليات الإشراف في العراق قرص مدمج وموقع إنترنت
يحتوي هذا الملحق لائحة بعمليات التدقيق المكتملة والتقارير والشهادات حول نشاطات إعادة
الإعمار في العراق كما كانت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، التي نشرها مكتب المفتش العام
الخاص بإعادة إعمار العراق والوكالات الخمس التالية:

- وكالة التدقيق التابعة لجيش الولايات المتحدة
- مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
- مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
- مكتب المحاسبة العام
- مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

جرى تصنيف عمليات التدقيق المدرجة في هذا اللائحة وفقاً لقطاع صندوق إغاثة وإعادة
إعمار العراق التي تشمله وأنواع التوصيات المقدمة بهذا الخصوص.

الملحق ط: لائحة العقود ط-١
حسب ما هو منصوص عليه في القانون 106-108، القسم (F) (1) (i) 3001 حسب ما تم
تعديله. يدرج هذا الملحق عمليات التعاقد الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
التي تم إدخالها في نشاطات نظام معلومات إعادة إعمار العراق التابع للمفتش العام (SIRIS).

المختصرات والتعاريف اللفظيات الاوانلية - ١
يحتوي هذا القسم على كافة المختصرات والمصطلحات التي وردت في التقارير الفصلية التي
رفعها مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق إلى الكونغرس.

ملاحظات نهائية الملاحظات الأخيرة - ١

يحتوي هذا القسم على الملاحظات الأخيرة الواردة في التقرير الربع السنوي المرفوع إلى الكونغرس. أدرجت هذه الملاحظات بشكل رقمي ومنتابع في التقرير كما في القسم التالي.